مجلس الأمة

93

العدد الثالث والتسعون - مارس 2022 تصدر عن مجلس الأمة -الجزائر-

في رسالة بمناسبة السنة الميلادية الجديدة 2022

رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يؤكد:

سنة 2022 ستكون سنة الإقلاع الإقتصادي للجزائر الجديدة

جلسات

أعضاء مجلس الأمة يُصادقون بالأغلبية على مشروع القانون المتضمّن قانون المالية لسنة 2022

.. وعلى ثلاثة عشر (13) أمر رئاسي يتعلق بقطاعات الداخلية، العدل، المالية، العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والدفاع الوطني ..

..ويطرحون 31 سؤلا شفويا على أعضاء من الحكومة

في إجتماع حول مشروع القناة «البرلمانية» السيد صالح قوجيل:

القناة البرلمانية جسر تواصل حقيقي وفعال بين المواطنين وممثليهم

إثبات عضوية أعضاء مجلس الأمة المنتخبين والمعيّنين الجدد وتزكية المجاهد صالح قوجيل رئيسا للمجلس

رئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل في كلمته:

وجوب الإرتقاء بمستوى العمل البرلماني والتحلي بثقافة الدولة

في حواره مع التلفزيون العمومي السيد رئيس مجلس الامة، المجاهد صالح قوجيل:

«يجب كتابة التاريخ وتدريسه لأجيال المستقبل»

.. وما تحقق في ظرف السنتين الأخيرتين كبير بكل المقاييس وغير مسبوق

البعثات الاستعلامية :

• قطب الامتياز الجامعي بسيدي عبد الله

• المدرسة العليا للقضاء بالقليعة

خلال جلسة تنصيب اللجنة البرلمانية للاستعلام و التحقيق حول الندرة والمضاربة في المواد ذات الاستهلاك الواسع رئيس مجلس الأمة يؤكد على:

وجوب توحيد كافة الطاقات والجهود من أجل المساهمة في حلحلة هذه المعضلة واقتلاع جذورها ومسبباتها

نشاط خارجي مكثف

الدورة 16 للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

في كلمته أمام القمة السابعة لرؤساء البرلمانات للجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة يؤكد:

« اهتمام الجزائر بقضايا البيئة وحماية التنوع البيولوجي ومكافحة التلوث، من خلال التكريس الدستوري للبيئة، والتنمية المستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية واستدامتها للأجيال القادمة».

السيد صالح قوجيل في كلمة وجهها للجمعية 143 للاتحاد البرلماني الدولي يؤكد:

"الانتخابات المحلية ليوم 27 نوفمبر 2021 حدث ديمقراطي بارز سيمكن بلادنا من استكمال مسار البناء المؤسساتي وتعزيز الديمقراطية التشاركية"

انتخاب البرلمان الجزائري لعضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد والمجموعة الإستشارية رفيعة المستوى لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

خلال الدورة الثالثة والأربعين لاجتماع الجمعية البرلمانية للمتوسط الجزائر تتحصل على جائزة التميز من أجل المتوسط للعام 2021

إصلاح الدولة
جدوى مسعى ونجاعة سياسة

«إصلاح الدولةجدوى بكل فروعها» انه الالتزام الثالث من الالتزامات ال 54 للسيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية. اول خطوة في هذا المسار كانت بتعديل القانون الأسمى للجمهورية عبر الاستفتاء على الدستور الذي جرى في 01 نوفمبر 2020 الذي حدد المعالم الكبرى للجزائر الجديدة بما اشتمل من احكام وضعت الإطار العام لتحقيق هذا الهدف. اعتمادا على احكام الدستور تمت مراجعة القوانين الناظمة للانتخابات وكذا التقسيم الإقليمي من أجل إضفاء أكثر شفافية على الانتخابات وضمان تمثيل واسع لكل فئات المجتمع تجسيدا لمبدأ التشاركية الديمقراطية واحقاقا للمساواة بين كل المواطنين في الحقوق والواجبات منها حق التمثيل على مستوى المؤسسات التشريعية والحق في التنمية.

تعديل القوانين الناظمة للانتخابات والتقسيم الإقليمي للبلد واحداث ولايات جديدة في جنوب البلاد، تلته الخطوة الثانية في البناء المؤسساتي المتمثلة في الانتخابات التشريعية، التي شهدت لأول مرة منذ استرجاع السيادة الوطنية حصول المترشحين الأحرار على المركز الثاني في دلالة لا غبار عليها حول تجسيد أحد التزامات السيد رئيس الجمهورية الخاص بالتمكين للمجتمع المدني من الاسهام وبفاعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والتشريعية للبلاد.

هذا الاستحقاق مكن لفئة الشباب من الولوج بقوة للمعترك السياسي وهي الفئة المدعوة لتسيير البلاد مستقبلا بعد أن كانت مجرد شعار يتغنى به في المحافل وفي الحملات الانتخابية وهذا بفعل حرص السيد عبد المجيد تبون على إعطاء ذخر الأمة المكانة التي تليق به. في هذا السياق، لا يجب اغفال تجسيد التزام رئيس الجمهورية بإبعاد المال عن السياسة وأبلغ دليل على ذلك النتائج التي افرزتها تشريعيات 2021.

الخطوة التالية في مجال إصلاح الدولة والبناء المؤسساتي تتمثل في الانتخابات المحلية التي جرت يوم 27 نوفمبر 2021. وهي انتخابات أكدت بما لا يدعو الى الشك جدوى مسعى رئيس الجمهورية ونجاعته، اذ مكن من توسيع التمثيل الشعبي الى أحزاب سياسية أخرى والأحرار. نتائج المحليات انعكست على تشكيلة مجلس الأمة الذي صار للأحرار به مجموعة برلمانية وانتهى عهد سيطرة حزبين أو ثلاثة على مقاعده المخصصة للمنتخبين والتحاق ممثلين عن 7 أحزاب أخرى بالمجلس، لنلج عهد التمثيل الواسع لمختلف شرائح المجتمع والأطياف السياسية مع حضور متميز لفئة الشباب. كل هذا لم يكن ليتأتى لولا الإصلاحات التي بادر بها السيد رئيس الجمهورية بتعديل الدستور والقانون العضوي للانتخابات.

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد صالح قوجيل
رئيس مجلس الأمة

مسؤول النشر
عيسى بورقبة

رئيس التحرير
سليم رياحي

مستشارو التحرير
احمد فيصل طالب،
د . بنت طاعة الله (سعاد) بكار
كريمة بنود

هيئة التحرير
رضوان لعمش،
سمير براحيم،
محمد الأمين طالب

الصور :
مصلحة السمعي البصري
المصوران :
سفيان قاسي
رياض كالي

الإخراج :
عبد الرحمان بوشايب
الطباعة: **المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (anep) رويبة**

ر.ت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 7، شارع زيروت يوسف
الهاتف: 59 60 74 021
الفاكس: 83 60 74 021
البريد الالكتروني:
revue@majliselouma.dz

الفهرس

بمناسبة السنة الميلادية الجديدة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يؤكد:
سنة 2022 ستكون سنة الإقلاع الإقتصادي للجزائر الجديدة 04

الحدث
إثبات عضوية أعضاء مجلس الأمة المنتخبين والمعيّنين الجدد وتزكية المجاهد صالح قوجيل رئيسا للمجلس 06

رئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل بعد تزكيته:
الثقة التي وضعتموها في شخصي . . ستزيد في المسؤولية التي تقع على عاتقنا معا، هذه المسؤولية التاريخية الهامة والمصيرية 13

تأسيس المجموعة البرلمانية للأحرار بمجلس الأمة 25

خلال اجتماع توجيهي لاعضاء اللجنة البرلمانية للاستعلام والتحقيق، السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يؤكد:
«وجوب توحيد كافة الطاقات والجهود، من أجل المساهمة في حلحلة هذه المعضلة واقتلاع جذورها ومسبباتها» 26

إنشاء لجنة تحقيق للتقصي في الندرة والمضاربة في المواد ذات الاستهلاك الواسع 28

انتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية 27 نوفمبر 2021
مكتب المجلس يشيد بالعملية الديمقراطية الراقية لمحليات 27 نوفمبر 2021

.. ورئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل : **محليات 27 نوفمبر 2021 ... آخر تذكرة في سبيل إتمام عملية البناء المؤسساتي** 29

أعضاء مجلس الأمة يصادقون بالأغلبية على مشروع القانون المتضمّن قانون المالية لسنة 2022 32

قانون المالية التكميلي لسنة 2021
تغييرات مستحدثة في قطاع المالية . . . 34

أعضاء مجلس الأمة يصادقون على 13 (ثلاثة عشر) أمر رئاسي 38

الأسئلة الشفوية 59

استقبالات 73

نشاطات الرئيس 74

في رسالة موجهة إلى حفل تكريم المجاهد العقيد يوسف الخطيب...
رئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل:
المجاهد العقيد يوسف الخطيب . . أحد رجالات الدولة العظام وقاماتها الجهادية والنضالية وواحدا من مجاهديها الأخيار 78

اجتماعات المكتب 80

في حواره مع التلفزيون العمومي السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح قوجيل:
يجب كتابة التاريخ وتدريسه لأجيال المستقبل . .وماتحقق في ظرف سنتين الأخيرتين كبير بكل المقاييس وغير مسبوق 84

إجتماع حول مشروع القناة «البرلمانية»
البرلمان بغرفتيه في اجتماع مع الشركاء من أجل التجسيد الفعلي لإطلاق «القناة البرلمانية» 96

النشاط الخارجي 98

بعثات استعلامية 112

الأبواب المفتوحة 116

التهاني 120

التعازي 122

في رسالته بمناسبة السنة الميلادية الجديدة 2022.. رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يؤكد:

سنة 2022 ستكون سنة الإقلاع الإقتصادي للجزائر الجديدة

بعث رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون برسالة تهنئة للشعب الجزائري بمناسبة حلول السنة الميلادية الجديدة هذا نصها الكامل:

«بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أيتها المواطنات.. أيها المواطنون،

بمناسبة حلول السنة الجديدة 2022 ، أتوجه إليكم وإليكن بأخلص التهاني وأصدق التمنيات.. وفي مطلع السنة الجديدة تكون قد مضت سنتان منذ أن حظيت بشرف ثقتكم الغالية..

وها أنا اليوم ملتزما بتعهداتي ، أؤكد الإرادة القوية التي تحدوني في كل الظروف، لتعزيز الوحدة الوطنية بجبهة داخلية، يرتفع بها شأن بلادنا في كنف صون السيادة الوطنية.. والذود عن القرار الوطني السيد..

أيتها المواطنات.. أيها المواطنون،

بإدراك تام للتحديات الراهنة، وما يكتنفها من تعقيدات وصعوبات.. ومؤامرات زعزعة الاستقرار بما فيها محاولة خلق ندرة في المواد الأساسية، نستلهم معا بهذه المناسبة القدرة على إحباط محاولات تثبيط العزائم.. ونحن نتهيأ لنهضة وطنية حقيقية، تقوم على استنهاض القوى والقدرات الكامنة، خاصة لدى شبابنا .. والتي عطلتها كوابح بيروقراطية، كانت صنيعة طبيعية لذهنيات الريع.. ومظاهر الفساد، التي نخرت في العمق مقدرات الأمة.

أيتها المواطنات.. أيها المواطنون،

لقد حان الوقت مع مطلع هذه السنة الجديدة 2022، بعد أن تحقق لبلادنا الصرح المؤسساتي، أن نتوجه جميعا لاستكمال الاشواط الحاسمة المنتظرة في مسيرة الأمة، نحو استرجاع الثقة في الطاقات الهائلة المعطلة والمهمشة..

والحمد لله فلقد بدأت إرهاصات تحريرها من قبضة الاحتكار، ومتعهدي الطفيليين المستنزفين لخيرات الأمة بغير وجه حق.

ولقد أتيحت لي الفرصة في مناسبات سابقة، للتأكيد على أن سنة 2022، ستكون سنة الإقلاع الاقتصادي في جزائر جديدة تعتمد على قدراتها الذاتية، ومتفتحة على التعاون مع كل الشركاء، على قاعدة المصالح المشتركة، والمنافع المتبادلة، وحريصة على الاضطلاع بدورها في استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة..

أيتها المواطنات.. أيها المواطنون،

إن أغلى ما نملكه هو الوقت.. فلا مجال أمامنا لإهدار الطاقات والجهود في الانشغال بقضايا هامشية.. لأن التحديات -اليوم- هي تلك التي نخوضها معا بعزم لا يلين، وفاء لآمال وتطلعات الجزائريات والجزائريين، في سبيل توفير أسباب النهضة الوطنية، برؤية شاملة، تهدف إلى الانتقال بالاقتصاد الوطني إلى الأخذ بمعايير المعرفة والجهد والكفاءة.. وإلى العمل على تكثيف وتسريع برامج التكفل بالتنمية الاجتماعية المستدامة، وضمان العيش الكريم للجزائريات والجزائريين في كل ربوع البلاد.

كل عام وأنتم بخير

عاشت الجزائر حرة أبية

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

كلمة رئيس الجمهورية بمناسبة اليوم المخلّد للذكرى الـ 61 لمظاهرات 11 ديسمبر 1960

مظاهرات 11 ديسمبر 1960 .. نقطة اللاّرجوع نحو الحرية والإستقلال

وجه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، يوم السبت، كلمة بمناسبة اليوم المخلد للذكرى الـ 61 لمظاهرات 11 ديسمبر 1960 فيما يلي نصها الكامل :

«بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

في مثل هذا اليوم من سنة 1960، خرج بنات وأبناء الشعب الجزائري في مظاهرات عارمة، شملت معظم جهات الوطن، تلبية لنداء جبهة التحرير الوطني، ليصدحوا بلسان واحد أن الشعب الجزائري قد بلغ في مسيرته المظفرة نحو الحرية والاستقلال نقطة اللاّرجوع، ولقد كانت تلك المظاهرات من حيث التنظيم الدليل الواضح على قوّة ثورتنا المجيدة، ومؤشرا لحتمية نهاية الاستعمار، وكان من نتائجها على الصعيد الدبلوماسي والإعلامي، تعزيز مواقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وفتح أبواب الأمل أمام الشعوب المضطهدة، بعد تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشرة للقرار الداعي إلى تصفية الاستعمار، واعتبار إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله، إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية، يناقض ميثاق الأمم المتحدة، ويعيق السلم والتعاون العالميين.

إنّ احتضان ولاية النعامة للمراسم الوطنية لإحياء هذا اليوم المجيد، له رمزيته وهو يتزامن مع إقامة فعاليات الملتقى الوطني حول «رمز المقاومة الشعبية بالجنوب الغربي الشيخ بوعمامة»، طيّب الله ثراه، سليل هذه الأرض المجاهدة، وقائد المقاومة الشعبية، ورافع لواء الجهاد دفاعا عن شرف وطنه وعرض أمته في جنوبنا الغربي الكبير.

وان هذا الملتقى لسانحة طيّبة للوقوف بإجلال أمام روح شخصية فذّة في علمها ودينها وعملها ومقاومتها وكراماتها، فلقد كان القائد الهمام والحكيم الفطن، والسياسي العارف، وصاحب قدرة متميّزة على التنظيم الاستراتيجي والتخطيط العسكري.

إنّ الرسالة المقدسة التي ورثناها عن شيخنا البطل بوعمامة وكل أبطال مقاومتنا الشعبية وشهدائنا، رسالة وأمانة ثقيلة تتطلب رص الصفوف، والتوجّه جميعا نحو المستقبل لنجعل من تلاحم بنات الجزائر وأبنائها، مع الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني، قوة موحدة قادرة على كسب الرهانات، والوفاء للقيم النبيلة والمثل العليا التي كرسها نضال شعبنا على مر السنين والعصور.

وفي هذا اليوم الذي يحيي فيه شعبنا الأبي ملحمة المجد تلك، ملحمة 11 ديسمبر 1960 وهو يستعد للاحتفاء بالذكرى الستين لعيد الاستقلال، فإنّه ينبغي علينا الإعداد لهذه المناسبة الخالدة التي سنجعل منها سنة احتفاء بستينية استعادة السيادة الوطنية، وعليه أدعو كل القطاعات والمؤسسات والهيئات والمجتمع المدني إلى وضع برامج في مستوى هذا الحدث، وفاء لذاكرتنا وعرفانا لتضحيات قوافل الشهداء، واغتنام هذه المناسبة من أجل التأكيد على رفع الوعي بالتاريخ لدى الأجيال الجديدة، وترسيخ ارتباطنا الوجداني بتاريخ الأمة.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

إثبات عضوية أعضاء مجلس الأمة المنتخبين والمعيّنين الجدد وتزكية المجاهد صالح قوجيل رئيسا للمجلس

رئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل في كلمته:

وجوب الارتقاء بمستوى العمل البرلماني والتحلي بثقافة الدولة

بناءً على أحكام المادتين 133 و134 من الدستور، والمواد من 02 إلى 05 من النظام الداخلي لمجلس الأمة.. عقد مجلس الأمة، يوم الخميس 24 فبراير 2022، جلسة عامة، خصّصت لإثبات عضوية الأعضاء الجدد المنتخبين والمعينين، في مجلس الأمة، في إطار التجديد النصفي لتشكيلته وانتخاب رئيس المجلس لفترة تشريعية جديدة.

وقد أشرف على سير وتنظيم هذه الجلسة، مكتب مؤقت برئاسة السيد يوسف مصار باعتباره أكبر الأعضاء سنا، بمساعدة السيدين عصام نشمة وحمزة بوحفص بصفتهما أصغر الأعضاء سِنّا.

مراسم الجلسة الأولى من الفترة التشريعية التاسعة، إستهلت بالمناداة الاسمية على الأعضاء الثمانية والستين (68) الجدد الذين تم انتخابهم على مستوى الولايات بتاريخ 05 فبراير الجاري، وذلك طبقاً لإعلان المحكمة الدستورية رقم 01/إ.م.د/22 المؤرخ في 10 فبراير 2022، والمتضمن النتائج النهائية لتجديد نصف أعضاء مجلس الأمة المنتخبين، وكذا انتخاب أعضاء مجلس الأمة للولايات الجديدة، والأعضاء الخمسة والعشرون (25) الذين عيّنهم رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون في مجلس الأمة، بناءً على المرسوم الرئاسي رقم 22-71 المؤرخ في 15 فبراير 2022 المتضمن تعيين أعضاء في مجلس الأمة، في إطار التجديد النّصفي لتشكيلة المجلس بعنوان سنة 2022.

إثر ذلك، تمّ تشكيل لجنة إثبات العضوية في مجلس الأمة على أساس مبدأ التمثيل النسبي، وتمّت المصادقة على قائمة أعضائها، وقد تشكل مكتبها من السيد حكيم طمراوي عن حزب جبهة التحرير الوطني رئيساً، والسيدة فوزية بن باديس عن الثلث الرئاسي نائباً للرئيس والسيد مولود مبارك فلوتي، مقرراً للجنة.. ثمّ أوقفت الجلسة لبعض الوقت لحين تمكين اللجنة من إعداد تقريرها.

بعد استئناف الجلسة العامة، تلا السيد مولود مبارك فلوتي، مقرر لجنة إثبات العضوية على الحضور، التقرير الذي أعدّته اللجنة في الموضوع، وتمت المصادقة عليه من طرف السيدات والسادة الأعضاء، وبهذه العملية تمّ إثبات عضوية الأعضاء الجدد، المنتخبين والمعينين، في مجلس الأمة البالغ عددهم ثلاثة وتسعون (93) عضواً.

عقب ذلك، فُتح باب الترشُّح لمنصب رئيس المجلس للفترة التشريعية التاسعة (2022-2024)، فتناول الكلمة السيد ساعد عروس، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي الذي تقدّم باسم أعضاء مجموعته البرلمانية باقتراح تجديد الثقة في شخص المجاهد والمناضل صالح قوجيل، وترشيحه لتولي منصب رئاسة مجلس الأمة؛ ثمّ تناول الكلمة السيد مصطفى جبّان، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني الذي ثمّن اقتراح زميله ساعد عروس، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، والقاضي بترشيح الأخ المجاهد صالح قوجيل لرئاسة المجلس للفترة التشريعية التاسعة (2022-2024)، معلناً تزكية المجموعة البرلمانية للأفلان لشخص السيد صالح قوجيل تلاه السيد عفيف سنوسة، رئيس المجموعة البرلمانية للتجمّع الوطني الديمقراطي الذي أثنى من جهته على ما جاء في كلمة السيد ساعد عروس، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، وأعلن، باسم أعضاء المجموعة البرلمانية للأرندي دعم مقترح ترشيح السيد صالح قوجيل لمنصب رئيس مجلس الأمة.. فيما أعرب السيد بطاهر لزرق، رئيس المجموعة البرلمانية للأحرار عن مباركته وتأييده لهذا المقترح.. كما أيّد ممثل حركة البناء الوطني (السيد بوزيان زكراوي) وكذا مندوبي جبهة المستقبل (السيد الطاهر غزيل) وحزب صوت الشعب (السيد محمد الأمين ساحلي) مقترح رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، بخصوص ترشيح المجاهد والمناضل صالح قوجيل لمنصب رئيس مجلس الأمة.

وعليه، وبناءً على اقتراح العائلات السياسية الممثلة في مجلس الأمة والقاضي بترشيح السيد صالح قوجيل لمنصب رئيس مجلس الأمة، تم الاعلان عن تزكية أعضاء المجلس بالإجماع للمجاهد صالح قوجيل رئيساً لمجلس الأمة للفترة التشريعية التاسعة (2022 - 2024)، وذلك عملاً بنص المادة 05 (الفقرة الأخيرة) من النظام الداخلي للمجلس، وقد استلم بذلك مهامه كرئيس للمجلس من لدُن السيد رئيس المكتب المؤقت؛ وألقى كلمة بالمناسبة أثنى فيها على نجاح هذا الأخير في إدارة وتسيير الجلسة.. معرباً من خلالها عن بالغ تقديره لمقترح العوائل السياسية الممثلة بالمجلس وعن عبارات الثناء التي تضمنتها مداخلاتهم.. مؤكداً في هذا الصدد حرصه الشديد على العمل مع الجميع ولخدمة الجميع... داعياً الزميلات والزملاء الأعضاء إلى وجوب الارتقاء بمستوى العمل البرلماني وإلى التحلي بثقافة الدولة حين التصدي لمهامهم..

رئيس مجلس الأمة، عبّر عن فخره المضاعف، وذلك بالنظر لتزامن هذه المناسبة السعيدة والذكرى المزدوجة لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتأميم المحروقات.. متوجهاً بالمناسبة بالتهنئة إلى السيد رئيس الجمهورية ومن خلاله الشعب الجزائري، مشيداً بالمواقف البطولية والمشرفة المعبّر عنها من طرف السيد رئيس الجمهورية على الصعيدين الوطني والدولي.. مهيباً بالمواطنات والمواطنين ومعهم مؤسسات الدولة إلى مزيد من رصّ الصفوف والاصطفاف نحو رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون لمجابهة الحاقدين على النهج الذي تخطوه الجزائر بثبات نحو تدعيم مؤسساتها وتعزيز العمل الديمقراطي والحريات.. رافعاً إلى الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة، جزيل تشكراته على التضحيات الجسام المبذولة في سبيل الذود عن حمى الوطن وسلامته الترابية والتصدي لقوى الشر والحاقدين.. ومشيداً بيقظته وجاهزيته في ردع كل الأيادي الآثمة، ليختم بالقول بأن الجيش الوطني الشعبي هو عماد الأمة وقرة أعين الجزائريين جميعاً.

المجموعات البرلمانية تزكي السيد صالح قوجيل، رئيـــسا لمجـلس الأمة

السيد ساعد عروس
(رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي):

شكرا سيدي رئيس الجلسة.
بسم الله الرحمن الرحيم، أنا السيد ساعد عروس، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي.
السيد رئيس الجلسة،
أساتذتي أعضاء مجلس الأمة، كل واحد باسمه ومقامه،
أسرة الإعلام، المكتوبة والمسموعة والمرئية،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
السيد رئيس الجلسة،
إن المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي في مجلس الأمة، واتساقا منها مع مسعى السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، في استكمال البناء المؤسساتي للدولة، ونهج بناء الجمهورية الجديدة الذي باشره منذ انتخابه شهر ديسمبر 2019، ونظرا لثقل هيئة مجلس الأمة والدور الذي أدته خلال المرحلة الحساسة التي مرت بها بلادنا، تحت رئاسة المجاهد السيد صالح قوجيل.. فإننا اليوم وضمانا لاستقرار هذه الهيئة واستكمالا للمسؤوليات التي اضطلعت بها هيئتنا العتيدة كمؤسسة دستورية وازنة، فإننا نعرض أمام الزملاء أعضاء المجلس الموقر، ترشيح المجاهد و المناضل صالح قوجيل.. لتولي منصب رئيس مجلس الأمة، للفترة التشريعية الجديدة، وهو من هو تاريخيا، ثوريا ونضاليا...، فهو المجاهد في صفوف جيش التحرير الوطني، والإطار والوزير في حكومات ما بعد الاستقلال، والبرلماني في المجلس الشعبي الوطني ثم في مجلس الأمّة، الذي تولى رئاسته خلال الفترة التشريعية المنقضية في أحد أهم وأصعب المراحل التي عرفتها بلادنا بعد استعادة استقلالها... ، ولعلنا لا نوفي سيرة ومسارهذه الشخصية المجاهدة المناضلة حقها إذا عددنا مناقبها ومزاياها، ويكفي الرجل أنه نال شرف التحرير والبناء، هذا التاريخ، هذا المسار، وهذا الرصيد هو ما يجعلنا اليوم نقدم ترشيحنا لهذه الشخصية الوطنية الشاهدة على تاريخنا والحاملة لإرث الشهداء والمجاهدين، والباقية على العهد في الجمهورية الجديدة برئاسة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، وعليه نرجو صادقين، مؤمنين أن تجد رغبتنا هذه وأن يكون اقتراحنا محل دعم ومساندة وتزكية زملائنا في العائلات السياسية الممثلة في المجلس، ومعهم كل السيدات والسادة الأعضاء من كل المشارب والأطياف وليس لنا وراء ذلك من غاية سوى خدمة الجزائر وشعبها الأبي، وشكرا.

السيد مصطفى جبّان
(رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني):

شكرًا..
بسم الله الرحمن الرحيم، أنا السيد مصطفى جبّان، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني.
شكرا السيد رئيس الجلسة.
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
الأسرة الإعلامية،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
يطيب لي أصالة عن نفسي، ونيابة عن زملائي في المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني بمجلس الأمّة، أن أعلن عن تزكية المجاهد صالح قوجيل، تزكية المجاهد صالح قوجيل.. لرئاسة مجلس الأمة للفترة التشريعية التاسعة 2024-2022، وذلك بالنظر لوزن هذه القامة التاريخية الشاهقة، وبالنظر أيضا لرصيده المميز في تسيير هذه الهيئة الموقرة منذ توليه رئاستها في الفترة الماضية، والبصمة الواضحة التي تركها على الساحتين البرلمانية والسياسة.
وحرصا منّا على استقرار المؤسسة واستمرارية النهج الذي خطّه، فإننا نتمنى له التوفيق والنجاح في هذه المهمة السامية في تحقيق الأهداف النبيلة التي نسعى إليها جميعا، خدمة لوطننا المفدى وشعبنا الكريم.
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
لمجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، وشكرا.

السيد عفيف سنوسة
(رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي):

شكرًا سيدي رئيس الجلسة المحترم.
بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ أنا السيد عفيف سنوسة، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي.
بدوري وباسمي الخاص وباسم زملائي أعضاء المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، بمجلس الأمّة؛ وعطفًا على ما تفضّل به زميلي السيد ساعد عروس، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، بترشيح المجاهد صالح قوجيل، لمنصب رئيس مجلس الأمة للفترة التشريعية التاسعة، فإننا نعبّر عن مساندتنا لهذا الترشيح ونباركه، وهذا عرفانا وتقديرا لمكانته التاريخية والسياسية والبرلمانية عبر مساره المديد في كل المناصب التي تقلّدها، ويكفي أنه من الرعيل الأول للثورة المباركة، الذين كان لهم شرف المشاركة في الجهادين الأصغر والأكبر، وأعني جهاد التحرير وجهاد بناء الدولة، فله منّا كل الدعم والسّند لتولي هذه المهمة السامية والنبيلة، وهو جديرٌ وأهلٌ لهذه المسؤولية.
والله وليّ التوفيق.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد لزرق بطاهر (ممثل الأحرار) :

شكرا سيدي رئيس الجلسة.
أنا السيد لزرق بطاهر رئيس المجموعة البرلمانية الأحرار.
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
شكرا السيد رئيس الجلسة، وأعضاء المكتب المؤقت،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
بادئ ذي بدء، أصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي أعضاء المجموعة البرلمانية للأحرار في مجلس الأمة، أتقدم بالتهنئة والتبريك لجميع أعضاء مجلس الأمة الجدد المنتخبين والمعيّنين على الثقة التي حظينا بها سواء من طرف السيد رئيس الجمهورية بالنسبة للمعينين الجدد أو الذين أعيد تعيينهم، أو من طرف ممثلي الشعب بالنسبة للمنتخبين الجدد، وهي أمانة وتكليف، نسأل الله أن يمدنا جميعا بعونه لتحملها وأدائها.
إنه لمن الشرف أن يتزامن تاريخ تنصيب أعضاء مجلس الأمة الجدد اليوم مع تاريخ الـ 24 فيفري، هذا التاريخ برمزيته التي يجمع فيها ذاكرة ناصعة من تاريخنا المشرّف، وأتحدث عن الذكرى الـ 66 لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والذكرى الـ 51 لتأميم المحروقات، فلكل أولئك الذين صنعوا مجد هذا الشعب وتبوّؤا مكانا عليّاً في تاريخه، لهم منا كل العرفان والوفاء.
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،
يتزامن هذا التاريخ أيضا مع تأسيس أوّل مجموعة برلمانية للأحرار بمجلس الأمة، وبهذه المناسبة فإننا نتعهد بالعمل والتعاون والتكامل مع زملائنا في كل العائلات السياسية الممثلة بمجلسنا هذا، تعميقا للقيم الديمقراطية ومساهمة منا في الارتقاء بأداء هذا الصرح العتيد.
واتساقا مع ما تفضّل به الزملاء ممثلو العائلات السياسية بمجلس الأمة بخصوص ترشيح الأب والمجاهد صالح قوجيل لتولي منصب رئيس مجلس

الأمة للفترة التشريعية القادمة، وحرصا منا على استمرارية رسالته التي بدأها في فترة رئاسته السابقة، فإننا في مجموعتنا البرلمانية، ندعم ونبارك هذا الترشيح، وله منّا كل الاحترام والالتزام للعمل تحت رئاسته الرشيدة، خدمة للمصالح العليا للبلاد.
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.
عاشت الجزائر مستقلة.
والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد بوزيان زكراوي
(ممثل حزب حركة البناء الوطني):

شكرا سيدي رئيس الجلسة.
بسم الله الرحمن الرحيم، أنا السيد بوزيان زكراوي ممثل عن حزب حركة البناء الوطني.
زميلاتي ، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
الحضور الكريم،
السلام ورحمة الله تعالى وبركاته.
أصالة عن نفسي وباسم عائلتنا السياسية الممثلة حديثا بمجلس الأمة، عائلة حركة البناء الوطني، وبعدما تفضل به الزملاء من اقتراح ترشيح المجاهد صالح قوجيل، لتولي منصب رئاسة مجلس الأمّة، فإنه بدورنا ندعم ونزكي هذا الاقتراح لاعتبارات تخص قيمة وتاريخ ورصيد هذه الشخصية الثورية والسياسية، وهدفنا من وراء ذلك استمرارية واستقرار المؤسسة وديمومة أدائها.
سائلين الله التوفيق والسداد للسيد صالح قوجيل في مهامه القادمة.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الطاهر غزيل
(ممثل حزب جبهة المستقبل):

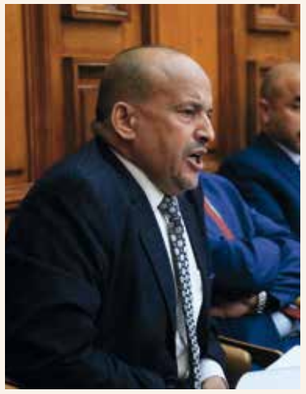

شكرا سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على رسول الله، أنا السيد الطاهر غزيل ممثل عن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة المستقبل.
بداية، أغتنم هذه الفرصة لأهنئ وأبارك لأعضاء مجلسنا الجدد، معيّنين ومنتخبين على الثقة التي حظوا بها لعضوية مجلس الأمة.
تثمينا لما تفضّل به الزملاء من ترشيح الأخ و الأب والمجاهد صالح قوجيل، لتولي رئاسة مجلس الأمة للفترة القادمة، فإنني باسمي وباسم زملائي في عائلة جبهة المستقبل بمجلس الأمة، نزكي وندعم هذا الاقتراح، ليكون المجاهد صالح قوجيل رئيسا للمجلس، هدفنا من ذلك استمرارية واستقرار هيئتنا أولا والجزائر ثانيا.
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.
والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد محمد أمين ساحلي
(ممثل حزب صوت الشعب):

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.
أنا السيد محمد أمين ساحلي ممثل عن ولاية الجزائر العاصمة، حزب صوت الشعب.
أولا، نزكي الجد والأب عمي صالح قوجيل، عن قناعة، تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة رئيس الجلسة السيد يوسف مصار
(عضو مجلس الأمة):

إذن؛ بناءً على ذلك، أُعْلِنُ ترشيح المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي المجاهد صالح قوجيل لمنصب رئَيس مجلس الأمّة .. وتزكية المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني والمجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي هذا الترشيح؛ وكذا ممثلي الأحرار، وحزب حركة البناء الوطني، وحزب جبهة المستقبل وحزب صوت الشعب..
أعتبر هذا التصفيق الحار بمثابة تزكية انتخاب المجاهد والأخ الأكبر صالح قوجيل، رئيسًا لمجلس الأمّة، بعُنوان الفترة التشريعية التاسعة (2022-2024).
وبهذه المناسبة، أتقدّم إلى أخي المجاهد صالح قوجيل بالتهنئة على هذه الثقة في شخصه من قبَل الزميلات والزملاء من خلال هذا الانتخاب والتزكية؛ وأتمنى له كامل التّوفيق والسداد في تأدية مهامه.
كما أتوجّه بجزيل الشكر إلى كل الزميلات والزملاء على تسهيل مُهمَّتي وزميليَّ عُضْوَيْ المكتب المؤقت في تسيير أشغال جلسة إفتتاح الفترة التشريعية التاسعة وإثبات عضوية الأعضاء الجدد بمجلسنَا وانتخاب السيد رئيس مجلس الأمّة.
لَمْ يبق لي سوى تجديد الشكر والتهنئة للجميع ودعوة أخي المجاهد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمّة المُنْتَخَب إلى الالتحاق بالمنصة لاستلام مهامه؛ تفضلوا السيد الرئيس.
مبارك لك سيدي، بالتوفيق إن شاء الله، وهنيئا لك .

رئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل بعد تزكيته:

الثقة التي وضعتموها في شخصي .. ستزيد في المسؤولية التي تقع على عاتقنا معا، هذه المسؤولية التاريخية الهامة والمصيرية

..إن المهام التي تنتظرنا هي مهام هامة متعلقة بمســـتقبل الجزائر خلال المراحل القادمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

حقيقة هذه الثقة التي وضعتموها في شخصي كرئيس لمجلس الأمة، ستزيد في المسؤولية التي تقع على عاتقنا معا، هذه المسؤولية التاريخية، الهامة والمصيرية.

أولا، أشكر السادة عضوي المكتب المؤقت ورئيسه، المشرفين اليوم على هذا العمل في تسيير أشغال الجلسة الافتتاحية للفترة التشريعية التاسعة (2022-2024) لاسيما ما تعلّق منها بمناداة أعضاء مجلس الأمة المنتخبين والمعيّنين الجُدد، وتشكيل لجنة إثبات العضوية في مجلس الأمة والمصادقة على تقريرها وبالتالي الإقرار بصحة عضوية هؤلاء الأعضاء الجُدد بمجلس الأمة لعهدة جديدة، وكذا العمل الذي قامت به لجنة إثبات العضوية؛ كما أهنئ كل أعضاء مجلس الأمة الجدد المنتخبين منهم والمعينين، في مهامهم الجديدة، كما نحيي أيضا الأخوات والإخوة الذين انتهت عهدتهم، والذين عملوا معنا خلال ظروف كانت جد دقيقة وقاموا بمهامهم، ونحييهم باسمكم جميعا.

حقيقة هذه الثقة الغالية والهامة عندما تدعم بالثقة التامة لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، تمنحنا القوة، لأن المهام التي تنتظرنا هي مهام هامة ولأنها متعلقة بمستقبل الجزائر خلال المراحل القادمة، لأنه بعد وقوف الجزائر على قدميها وبعدما عشناه وعايشناه وما عانيناه وبالرغم من كل الصعوبات كانت مرجعيتنا الوحيدة هي تاريخنا، ونضالنا، ولكي تبقى الجزائر دائما مرفوعة الرأس، ولها كلمة مسموعة في كل المحافل الدولية.

بعد انتخاب رئيس الجمهورية والاستفتاء والمصادقة على الدستور الجديد، والذي وجب علينا التعمق فيه أكثر فأكثر حتى نفهم ماهية الجزائر الجديدة، ما هو المستقبل بالنسبة للجزائر، ما هو العمل السياسي في الجزائر، ما هي الممارسة الديمقراطية الحقيقية في الجزائر؟

كما كنا مثاليين في كفاحنا المسلح، كفاح التحرير، سنكون أيضا مثاليين في بناء الديمقراطية الحقيقية، ومن خلالها على كل المستويات، محليا أو وطنيا عبر رغبات الشعب الحقيقية، ممثلين على المستوى المحلي والمستوى الوطني، واعطاء المفهوم الحقيقي للدولة، لأن الدولة ملك للجميع، ويجب علينا أن نحترم الدولة ومؤسساتها، وحتى تكون عندنا في الوقت نفسه ثقافة الدولة، سواء على مستوى المسؤول أو المنتخب أو المواطن، هذا من أجل أن نفرق بين الدولة والحكم، فالحكم يتغير من محطة إلى محطة حسب رغبات الشعب، أما الدولة فتبقى للجميع. هذا هو الطريق الصحيح الذي بدأنا نسلكه منذ سنتين ونصف تقريبا، والحمد لله، لقد تجاوزنا مراحل هامة.

عندما نشاهد الزيارة التي قام بها السيد رئيس الجمهورية إلى المشرق عند الأشقاء القطريين والكويتيين وحفاوة الاستقبال والكلمة، ومواقف رئيس الجمهورية، هذا يزيدنا فخرا والتزاما لأن الجزائر قد رفعت رأسها، نحن في هذه المرحلة أمامنا مهام كبيرة، فطبقا للدستور الجديد، مجلس الأمة له مهام، والمهمة الأولى هي الجماعات المحلية والتي هي من صلاحيات المجلس من خلال مشروع القانون الذي سيعرض علينا قريبا، أيضا هناك صلاحيات في مجال التنظيم المحلي والتقسيم الإقليمي، وأيضا صلاحيات في تهيئة الإقليم، مستقبلا، إن شاء الله، سنتداول هذه المهام وكل هذه المواضيع حتى نستكمل وندعم أكثر فأكثر مؤسسات الدولة والمفهوم الحقيقي للممارسة السياسية على المستوى المحلي والمستوى الوطني.

خلال هذه المرحلة أيضا وبحسب صلاحيات المجلس، لنا مهام في الدبلوماسية البرلمانية، لأن كلمة الجزائر يجب أن تكون مرفوعة في جميع المجالات، ونحن كبرلمان لنا علاقات، وبالتنسيق مع المجلس الشعبي الوطني سنعمل على إسماع صوت الجزائر عبر كل من البرلمان العربي، البرلمان الإفريقي، رابطة مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة في العالم الإسلامي، اتحاد البرلمانات الدولية ومع كل البرلمانات في باقي الدول الأخرى، بالتكامل وبالتنسيق مع وزارة الخارجية؛ وطبعا، يكون ذلك تحت التوجيهات السامية للسيد رئيس الجمهورية، لأن المعركة في إطار الدبلوماسية الخارجية لها أهمية كبرى، فالهجمات التي نشاهدها تمارس ضد الجزائر وحجم الحقد ضد الجزائر، هذه ليست مسألة سياسة فقط بل هي حقد أيضا، لأن الأمور الآن كشفت كل ذلك وبكل وضوح، إذن، ما هو موقفنا؟ ما هي المسؤولية التي تقع على عاتقنا الآن؟ كيف نواجه هذا العداء ضد الجزائر؟

> **كما كنا مثاليين في كفاحنا المسلح، كفاح التحرير، سنكون أيضا مثاليين في بناء الديمقراطية الحقيقية، ومن خلالها على كل المستويات، محليا أو وطنيا عبر رغبات الشعب الحقيقية**

عندما نستذكر في مثل هذا اليوم، ذكرى تأميم المحروقات يوم 24 فيفري، وذكرى إنشاء نقابة العمال أثناء الثورة، هذا التأميم كان استكمالا ونهاية لكل المجهودات والأعمال التي قمنا بها في الجزائر من أجل استقلالية الاقتصاد الجزائري، حينها عندما استرجعنا الاستقلال والسيادة السياسية، بقي الميدان الاقتصادي كله في يد الاستعمار من شركات وبنوك ومناجم، كلها كانت في يد الاستعمار الفرنسي، وبدأنا العمل منذ 1966، وكان أول قرار هو تأميم المناجم، بعدها تم تأميم البنوك التي كانت كلها تحت يد الفرنسيين وبعدها تأميم كل الشركات، وكانت شركات هامة، مثل شركة (BERLIET) التي كان مقرها في رويبة وهي شركة هامة.

إذن، الشركات كلها تأممت وعادت إلى الجزائر، وقبل هذا، في سنة 1963، مباشرة عقب الاستقلال كان تأميم للأراضي الفلاحية كلها، التي كانت عند المعمرين، وهكذا واصلنا يوما بعد يوم وعاما بعد عام حتى سنة 1971، حيث كانت سنة تأميم المحروقات وبهذا استكملنا واسترجعنا استقلالنا الاقتصادي في الجزائر.

بعد استرجاعنا للاستقلال الاقتصادي، كنا البلد الأول في العالم الثالث المنتج للبترول والغاز، مقارنة مع دول الخليج أو إفريقيا، هذه الدول كلها كانت تسير وتستغل مباشرة من طرف الشركات الأجنبية، بعدما أممت الجزائر المحروقات سنة 1971 قامت بقية الدول المنتجة للغاز والبترول باسترجاع سيادتها تدريجيا، عاما بعد عام، هذه مقارنة فقط، والناس تنسى ذلك، لكن يجب أن نتذكر هذا ونتكلم عنه، فالدول التي حررت طاقتها من البترول كانت الجزائر سببا في ذلك، وكما كان قبله تحرير الجزائر سببا وممهدا لمساندة تحرير الشعوب وتقرير مصيرها.

هذه المناسبة الخاصة بيوم 24 فيفري 1971، يجب أن تكون قراءة خاصة لهذه المرحلة الممتدة من سنة 1962 إلى سنة 1971، هي مدة قصيرة، صحيح، كفاحنا دام سبع سنوات ونصف، وتغلبنا على الاستعمار وأخرجناه، وتحصلنا على الاستقلال الحقيقي للجزائر، هذه المكاسب كلها لا تعجب أعداء الجزائر، ولا تسير في صالحهم، لأن هذه التحولات التي نعيشها يوميا خلال هذه الفترة من تقلبات في العالم والنزاعات الموجودة فيه، أين هي مكانتنا من هذا كله؟ ما هي الانعكاسات التي ستبرز عن هذه الأزمات؟ التي بكيفية أو بأخرى سوف تنعكس علينا والتي يجب علينا أن نحضر أنفسنا لهذه الانعكاسات، والتي ستكون كبيرة، هذا من أجل أن تبقى الجزائر واقفة بالرغم من كل هذه التحولات، عن طريق خطاباتها ومواقفها تبقى دائما من الرواد، وهذا لا يكون إلا نخرا لكل المواطنين الجزائريين، نخر لنا كلنا، حتى لو وصل بنا الأمر إلى حد الجوع، فإننا لن نُخْنِيَ رؤوسنا..

نحن نذكر سنة 1962، عندما أخرجنا الاستعمار - كما كنت أقول - وقتها الاقتصاد كان كله تحت يد شركات أجنبية، كانت الخزينة فارغة، وكانت أمامنا تحديات، ومن الأمور الهامة في ذلك الوقت، استقلالنا كان في جويلية، وكنا نحضر للدخول المدرسي شهر سبتمبر، أول دخول مدرسي بعد الاستقلال، في ذلك الوقت كان «جيسكار ديستان» وزيرا للمالية في فرنسا، هذا الأخير الذي كان مع من يقولون بأن الجزائر فرنسية، اتخذ وقتها قرارا بتجميد رواتب كل المعلمين هنا في الجزائر وهذا لدفعهم إلى مغادرتها وإفشال أول دخول مدرسي في عهد الجزائر المستقلة، فكيف كان موقفنا وقتها؟ قمنا باستدعاء وتجنيد كل من له مستوى تعليمي حتى ولو كان مستواه «شهادة نهاية التعليم الابتدائي»، من أجل ممارسة التعليم، وتم افتتاح السنة الدراسية وفي وقتها بكل نجاح.

في ذلك الوقت - كما قلت - كانت الخزينة فارغة، أذكر هنا أنه جيء بخبير في الشؤون المالية من بلجيكا، لدراسة الوضعية المالية في الجزائر وكيفية سير الأمور المالية، التقيته صدفة بمناسبة مأدبة عشاء عند صديق لنا، سألته بمناسبتها عن الوضعية المالية في الجزائر، بعد أن اطلع على المعطيات والملفات، فكيف هو الوضع بالنسبة للجزائر؟ فأجاب أنه بحسب المعطيات الموجودة من المفروض أن الكهرباء مقطوعة وماء الحنفيات كذلك وأن الخبز لدى الخبازين غير موجود، لكن ما أراه عكس ذلك، فالكهرباء تعمل وماء الحنفيات يسيل والخبازون يصنعون الخبز، فقال: «هذه معجزة»..

من أين جاءت هذه المعجزة؟ جاءت بفضل الجزائريين الذين كانوا في تلك المناصب، فمن كان تقنيا أصبح مهندسا، ومن كان عاملا بسيطا أصبح تقنيا وهذا لعدم ترك أي مجال للفشل، فكل الناس تجندت، ومثال ذلك قطاع التلفزيون، فبعد خروج فرنسا كل العمال الإداريين والتقنيين الفرنسيين غادروا، لكن البث لم يتوقف يوما، والفضل يعود إلى الجزائريين، الذين كانوا وقتها عمالا بسطاء في التلفزيون وقد سيروها، فهذه هي الجزائر، ولهذا قلت بأننا حتى لو جُعْنَا فيجب أن يبقى رأسنا مرفوعا !!

ما كان مخفيا عند أعداء الجزائر أصبح اليوم واضحا، ولم يعد مخفيا، لما يأتي الصهاينة إلى بلد مجاور لحدودنا ويقومون بتهديد الجزائر، ممثلين في وزير الخارجية ووزير الدفاع، الصهاينة، ويهددون الجزائر، ماذا وراء هذا؟ كيف كان موقفنا؟ لهذا المطلوب منا كلنا - أحيانا - أن نتناسى انتماءنا، فيما يتعلق بالقضايا التي تمس البلاد، علينا أن نكون رجلا واحدا، ونسترجع فكرة جبهة التحرير إبان الثورة، يوم تم إنشاء جبهة التحرير من طرف مجموعة الستة، الذين حرروا نداء أول نوفمبر، هؤلاء الستة جميعهم مناضلون في الحركة الوطنية، كانوا منذ صغرهم في التنظيم السري، في النشاط السياسي، ينتمون إلى الحركة الوطنية، لكن بعد إعلان قيام الثورة تخلوا عن انتماءاتهم، وفتحوا الباب لكل الحساسيات (التيارات) للمشاركة في تحرير الجزائر، وهذا هو المقصد، عندما تكون هناك خطورة وتهديدات من الخارج، يجب أن نرد بنفس التفكير، ونصبح كلنا رجلا واحدا وكل ما يهمنا هو استقلال الجزائر، استقلال في القرار السياسي، في القرار الاقتصادي، في مواقفنا حتى تبقى الجزائر دائما هي الجزائر، في مثل هذه القضايا يجب علينا أن نتحد ونصبح رجلا واحدا، بعدها عندما نعود إلى مشاكلنا الداخلية، وقتها يكون لكل تيار وحساسية رأيه.

عندما تكون هناك خطورة وتهديدات من الخارج، يجب أن نرد بنفس التفكير، ونصبح كلنا رجلا واحدا وكل ما يهمنا هو استقلال الجزائر، استقلال في القرار السياسي، في القرار الاقتصادي، في مواقفنا حتى تبقى الجزائر دائما هي الجزائر

عندما نرى الدستور اليوم، ولأول مرة، رئيس الجمهورية بعدما وضع الدستور الجديد، قرر بأن الأغلبية في المجالس، يمكن أن تؤول إلى المعارضة، وهذه المعارضة هي التي تكون الحكومة وتضع مخطط عمل خاص بها، كيف نتعايش رئاسة الجمهورية مع المعارضة في الحكومة والمجالس المنتخبة؟ هذا موجود في الدستور، وقد أعطى الدستور مكانة للمعارضة، فماذا يقصد بهذا؟ القصد والمفهوم من هذا أن المعارضة يمكن أن تكون غدا هي الأغلبية، فيما الأغلبية الحالية تصبح وقتها أقلية ويجب على الأغلبية أن تحترم الأقلية وكذلك على الأقلية أن تحترم الأغلبية، هذا هو مفهوم الدستور الجديد ومقصده، كل هذه الأمور المهمة سوف نناقشها مستقبلا، إن شاء الله، ويجب علينا أن نشهر بهذا الجانب الذي له كل الأهمية.

جانب آخر أيضا، عندما نقول بأن الجزائر مقصودة، لأنهم يريدون ضربنا في الصميم، الذي هو الجيش الوطني الشعبي، لأنه سليل جيش التحرير بحق وجدارة، الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير، هو (نَمُّو العين) الجزائر..

يجب الحفاظ على هذه المؤسسة، لأنها الضامن لاستقرار البلاد، هي من يدافع عن حدود الجزائر، هي أيضا من يقف أمام كل واحد يريد رفع رأسه أمام الجزائر، هذا أيضا من الأمور المقصودة وما نقرأه يوميا من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، من خلال الاجتماعات التي تعقد هنا وهناك، وتقوم بدراسات عن الجيش الوطني الشعبي في الجزائر، مدى قوته؟ ماذا يملك؟ ما هي نقائصه؟ هم يعلمون أن هذا الجيش يختلف عن كل جيوش العالم، فجيشنا ليس مثل جيش أمريكا أو إنجلترا أو فرنسا أو جيش تونس أو المغرب، فجيشنا له تسمية خاصة «الجيش الوطني الشعبي»..

عندما نقول الجيش الوطني الشعبي، وحتى يكون سليل جيش التحرير، يجب أن يبقى مرتبطا بالوطن وبالشعب، هذا هو المفهوم الخاص بجيشنا، وأفراد جيشنا كلهم أبناء الشعب وأولاده، نرى من حين إلى آخر، عندما تقع بعض الحوادث وبموت فيها أفراد من الجيش، أين يتم دفنهم؟ إننا نرى ذلك في التلفاز، يتم دفنهم في الدواوير، وهنا نعرف بأن جيشنا جاء من عمق الشعب، ولهذا أردت التذكير بهذه المسألة التي لها كل الأهمية، وحتى يصل صوتنا إلى مسامع الخارج، فليحذروا، وعلى جميع من يتعامل معنا أن يحترمنا، فجيشنا يختلف عن كل الجيوش الأخرى !!

على كل حال، هذه الثقة التي وضعتموها في شخصي والكلام الذي سمعته من طرف الإخوان، بكل صراحة، ولأول مرة، أعتبره فخرا لي، لكن في نفس الوقت عليّ مسؤولية كبيرة، لأنني أتعامل معكم، وأنا رئيس هذا المجلس للجميع.

عندما نمارس الديمقراطية يجب أن نعطيها مفهومها الحقيقي وندعمها بالعمل الجماعي، وأن نكون مثاليين في جميع القرارات التي نتخذها، لأن هذه المؤسسة هي من المؤسسات الهامة للدولة، وبعدما استكملنا بناء هذه المؤسسة، بقيت لنا مهمة أخرى، قد ذكرتها في البداية وهي مراجعة قانوني البلدية والولاية، وأن نعطي مفهوما حقيقيا للممارسة الديمقراطية محليا وممارسة المسؤوليات، ونعطي المفهوم الحقيقي للبلدية كخلية أولية للدولة الجزائرية كقاعدة، وعلى المستوى الولائي أيضا.

منذ يومين صدر في الجريدة الرسمية مرسوم أمضاه السيد الرئيس، يتعلق بالتنسيق على مستوى الولاية، لأنه في الهيئة التنفيذية للولاية هناك ممثلون عن كل الوزارات، ويترأسهم الوالي، لكن ليس هناك اجتماعات دورية، فالوالي يتعامل معهم كل في قطاعه، وأصدر الرئيس مرسوما بخصوص هذا، حتى يكون هناك تنسيق وتكامل، مثلما تجتمع الهيئة التنفيذية للولاية تحت إشراف السيد الوالي مثلما يجتمع مجلس الوزراء تحت رئاسة السيد رئيس الجمهورية، وتجتمع الحكومة تحت رئاسة الوزير الأول، هذا التنسيق وهذا التكامل يكون له انعكاس على العمل البرلماني والممارسة في مهام البلدية، وهذا الأمر الذي يجب أن نعطيه أهمية كبرى، ومستقبلا، إن شاء الله، عن قريب، سيتم مناقشة هذا الموضوع مع السيدين الوزير الأول ووزير الداخلية، حتى ننظر ونناقش كيف لنا أن نغيّر ونعدل قانوني البلدية والولاية، ونكون بذلك قد استكملنا كل المهام على جميع المستويات.

عندما نمارس الديمقراطية يجب أن نعطيها مفهومها الحقيقي وندعمها بالعمل الجماعي، وأن نكون مثاليين في جميع القرارات التي نتخذها، لأن هذه المؤسسة هي من المؤسسات الهامة للدولة، وبعدما استكملنا بناء هذه المؤسسة، بقيت لنا مهمة أخرى، قد ذكرتها في البداية وهي مراجعة قانوني البلدية والولاية

على كل حال، هناك أمور كثيرة، ستكون لنا فرص أخرى لتناولها والتكلم بشأنها، إن شاء الله، ومرة أخرى نقول أهلا وسهلا للأعضاء الجدد، ومرة أخرى نتمنى النجاح لكل أعضاء المجلس في مهامهم، ومباشرة في قادم الأيام سنقوم بتنصيب أجهزة وهيئات المجلس، من مكتب المجلس والمجموعات البرلمانية الجديدة، وكذلك اللجان الدائمة، وسوف نضع تنظيما لمجلسنا وسنناقش عديد المشاريع التي هي في انتظارنا.

أهنئ جميع الأخوات والإخوان، أعضاء مجلس الأمة.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، تحيا الجزائر، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أهنئ كل أعضاء مجلس الأمة الجدد المنتخبين منهم والمعينين في مهامهم الجديدة

أعضاء مجلس الأمة الجدد المنتخبين

حبيب نور الدين
الشلف
التجمع الوطني الديمقراطي

خليفاتي كمال
البليدة
جبهة التحرير الوطني

ساحلي محمد أمين
الجزائر
صوت الشعب

نشمة عصام
عنابة
جبهة المستقبل

سويسي حمزة
ورقلة
حركة البناء الوطني

رقيق صالح
تندوف
جبهة التحرير الوطني

لزعر عبد الرحمان
عين الدفلة
جبهة التحرير الوطني

سكوني السالك
برج باجي مختار
مترشح حر

بلعيد عبد الرحمان
المغير
مترشح حر

بلهيبة عبد الرحمان
إن صالح
جبهة التحرير الوطني

بن سبقاق عبد الرحمان
جانت
جبهة التحرير الوطني

خويلدي محمد
الأغواط
جبهة التحرير الوطني

زويري سمير
البويرة
جبهة التحرير الوطني

قنشوبة عبد الرحمان
الجلفة
التجمع الوطني الديمقراطي

خوالدية نبيل
قالمة
جبهة المستقبل

براهيمي المهدي
وهران
تجمع أمل الجزائر

موازالعربي
تيسمسيلت
جبهة التحرير الوطني

عامري دحان
النعامة
جبهة التحرير الوطني

أكادي براهيم
برج باجي مختار
التجمع الوطني الديمقراطي

بوزنادة عبد البارئ
المغير
حركة مجتمع السلم

شيتو أحمد
إن قزام
جبهة التحرير الوطني

بوزناد عبد الباري
المغير
حركة مجتمع السلم

سعدون لخضر مولاي
أم البواقي
جبهة التحرير الوطني

إيدابير أوفنايت
تمنراست
الفجر الجديد

بوشرمة عبد الحميد
جيجل
مترشح حر

بوكرو محمد
قسنطينة
مترشح حر

حميدات عبد الحفيظ
البيض
جبهة التحرير الوطني

دويم عمر بن فرج
الوادي
حركة البناء الوطني

سي علي شفيق
عين تيموشنت
جبهة التحرير الوطني

باري بلقاسم
أولاد جلال
جبهة التحرير الوطني

بادي محمد
إن قزام
حزب الفجر الجديد

بلكحل يعقوب
المنيعة
مترشح حر

العلمي سامية
باتنة
جبهة التحرير الوطني

بوصبع محفوظ
تبسة
مترشح حر

دريدي مبروك
سطيف
التجمع الوطني الديمقراطي

رباح محمد
المدية
جبهة التحرير الوطني

غومة ابرهيم
إيليزي
جبهة التحرير الوطني

زكراوي بوزيان
خنشلة
حركة البناء الوطني

بوغلابة رضوان
غرداية
حركة البناء الوطني

براهيمي عبد الحق
أولاد جلال
مترشح حر

بن هدية يوسف رضا
توقرت
مترشح حر

سليماني محمد العربي
المنيعة
جبهة المستقبل

حدادو مهني
بجاية
جبهة التحرير الوطني

بلعباشي محمد
تلمسان
جبهة التحرير الوطني

درار عبد الحميد
سعيدة
جبهة المستقبل

عقبوبي سيد أحمد
مستغانم
التجمع الوطني الديمقراطي

لكحل مراد
برج بوعريريج
التجمع الوطني الديمقراطي

بوغالم عبد الكريم
سوق أهراس
مترشح حر

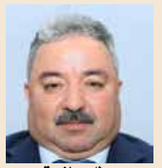
بطاهر لزرق
غليزان
مترشح حر

بن جراد عبد الجليل
بني عباس
مترشح حر

بالحسروف سالم
توقرت
التجمع الوطني الديمقراطي

بشري حسان
بشار
جبهة المستقبل

دبابش محمد الهاشمي
بسكرة
جبهة التحرير الوطني

ضريان ميلود
تيارت
التجمع الوطني الديمقراطي

بوحوينة قرمش فيروز
سكيكدة
صوت الشعب

دغة ميهوب
المسيلة
التجمع الوطني الديمقراطي

أورادي نبيل
بومرداس
مترشح حر

هبري عز الدين
تيبازة
التجمع الوطني الديمقراطي

حدادي عبد الكريم
تيميمون
جبهة التحرير الوطني

زناقي عبد الناصر
بني عباس
مترشح حر

خمايلس عمر
جانت
جبهة التحرير الوطني

علي عبد القادر
أدرار
جبهة التحرير الوطني

أعضاء مجلس الأمة الجدد المعينين

عيسى نايلي

حمة شوشان

بن علي بن زاغو

حمزة آل سيدي الشيخ

نجية وجدي دمرجي

عز الدين عبد المجيد

نور الدين بن قرطبي

الوليد العقون

دحو ولد قابلية

محمد عمرون

أحمد بوزيان

محمد رضا أوسهلة

حسان يونس

بكري غومة

فيصل بوسدراية

قدور براجع

عبد الله مسك

صالح لعوير

غازي جابري

ليلى ابراهيمي

عزوز ناصري

حبيب دواقي

رابح بغالي

مقران رزقي

عبد الحق بن بولعيد

.. استكمالا للبناء المؤسساتي للجزائر الجديدة.. مجلس الأمة يجدد نصف أعضائه

حدد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يوم 5 فيفري 2022 موعدا لتجديد مجلس الأمة نصف أعضائه

بموجب المرسوم الذي وقعه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يوم الأربعاء 22 ديسمبر 2021، سيجدد مجلس الأمة يوم 5 فيفري 2022 ،نصف أعضائه والمنتهية عهدتهم يوم 9 جانفي 2021 . وعددهم 72 عضوًا (48 من المنتخبين و24 من المعينين من جانب رئيس الجمهورية)

بموجب الدستور الجزائري يجدد مجلس الأمة كل 3 سنوات نصف أعضائه وعددهم 72 عضوًا (48 من المنتخبين و24 من المعينين من جانب رئيس الجمهورية) عبر انتخابات علنية ، ويشترط في المترشح أن يكون منتخبا، سواء في مجلس بلدي أو مجلس ولائي .

وينص القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات في مادته 219 على أن الهيئة الناخبة تستدعى بموجب مرسوم رئاسي 45 يوما قبل تاريخ الاقتراع، كما يمكن لكل عضو في مجلس شعبي بلدي أو ولائي تتوفر فيه الشروط القانونية أن يترشح للانتخاب لمجلس الأمة، حسب المادة 220.

وبخصوص الشروط الواجب توفرها في المترشح، فينص القانون في مادته 221 على أن يكون المترشح بالغا 35 سنة كاملة يوم الاقتراع وأن يكون قد أتم عهدة كاملة بصفة منتخب في مجلس شعبي بلدي أو ولائي.

وتؤكد نفس المادة بأنه على ضرورة ان «يثبت المترشح وضعيته تجاه الإدارة الضريبية وألا يكون محكوما عليه نهائيا بعقوبة سالبة للحرية لارتكاب جناية أو جنحة ولم يرد اعتباره، باستثناء الجنح غير العمدية».

كما يجب ألا يكون المترشح «معروفا لدى العامة بصلته مع أوساط المال والأعمال المشبوهة وتأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية».

وتنص المادة 222 على ضرورة أن «يتم التصريح بالترشح بإيداع المترشح، على مستوى المندوبية الولائية للسلطة المستقلة، نسختين (2) من استمارة التصريح التي تسلمها السلطة المستقلة والتي يملؤها المترشح ويوقع عليها قانونا».

وبالنسبة للمترشحين تحت رعاية حزب سياسي، فتنص ذات المادة على وجوب أن «يرفق تصريحهم بالترشح بشهادة تزكية يوقعها المسؤول الأول عن هذا الحزب».

أما المادة 224 فتنص على وجوب أن «يودع التصريح بالترشح في أجل أقصاه عشرون (20) يوما قبل تاريخ الاقتراع»، كما «لا يمكن تغيير الترشح أو سحبه بعد إيداعه إلا في حالة الوفاة أو مانع شرعي»، مثلما تنص عليه المادة 225.

وحسب نفس القانون، فإن المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات «تفصل في صحة الترشيحات ويمكنها أن ترفض بقرار معلل أي ترشح لم تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون العضوي».

وتنص المادة 227 على أن «الاقتراع يجري على مستوى المجلس الشعبي الولائي ويمكن لمنسق المندوبية الولائية للسلطة المستقلة، بعد ترخيص من رئيس السلطة، أن يصدر قرارا بتقديم أو تأخير توقيت افتتاح الاقتراع واختتامه».

وقع رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون يوم الأربعاء 22 ديسمبر 2021، مرسوما رئاسيا يستدعي بموجبه الهيئة الناخبة للتجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة الذي حدد تاريخ إجرائه يوم 5 فيفري 2022، وهذا طبقا لأحكام الدستور.

بيان الرئاسة

بمقتضى المادتين 121 و122، الفقرة 02 من الدستور، وقّع رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، اليوم، 17 جمادى الأولى 1443هـ الموافق 22 ديسمبر 2021، مرسوما رئاسيا يستدعي بموجبه الهيئة الناخبة للتجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة، الذي حُدّد تاريخ إجرائه يوم 05 فيفري 2022.

المرسوم

مرسوم رئاسي رقم 21_513 مؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1443 الموافق 22 ديسمبر سنة 2021، يتضمّن استدعاء الهيئة الناخبة لتجديد نصف أعضاء مجلس الأمة المنتخبين وكذا انتخاب أعضاء مجلس الأمة للولايات الجديدة.

إنّ رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المواد 91_7 و121 و122 (الفقرة 3) منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 21_01 المؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق 10 مارس سنة 2021 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المعدل والمتمم، لاسيما المواد 217 و218 و219 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84_09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، المعدل والمتمم،

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: تستدعى الهيئة الناخبة يوم السبت 5 فبراير سنة 2022 لتجديد نصف أعضاء مجلس الأمة المنتخبين و كذا انتخاب أعضاء مجلس الأمة للولايات الجديدة.

المادة 2: تتكون الهيئة الناخبة من مجموع أعضاء المجلس الشعبي الولائي وأعضاء المجالس الشعبية البلدية لكل ولاية.

المادة 3: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 17 جمادى الأولى عام 1443 الموافق 22 ديسمبر سنة 2021.

السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات تحدد فترة سحب استمارات الترشح

وقد أصدرت السلطة المستقلة للانتخابات بيانا يوم 23 ديسمبر 2021 حددت فيه الفترة الممتدة من 23 ديسمبر 2021، إلى 16 يناير 2022، لسحب استمارات التصريح بالترشح الخاصة بهذه الانتخابات، وكذا ثلاثة قرارات تتعلق باستمارة التصريح بالترشح وإيداع ملفات الترشح والفصل في صحة الترشيحات.

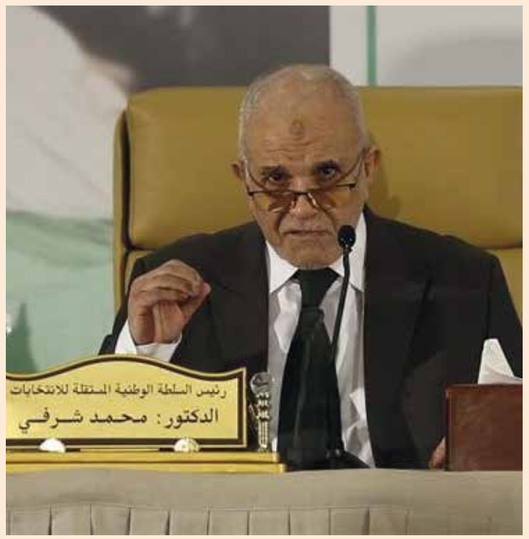

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

بيان

2 3 ديسمبر 2021

تبعا لإمضاء المرسوم الرئاسي رقم 513/21 المؤرخ في 22 ديسمبر 2021 والمتضمن استدعاء الهيئة الانتخابية لتجديد نصف أعضاء مجلس الأمة المنتخبين وكذا انتخاب أعضاء مجلس الأمة للولايات الجديدة، ليوم السبت 05 فيفري 2022 وعملا بأحكام القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المعدل والمتمم، تعلم السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أن عملية سحب استمارات التصريح بالترشح يتم على مستوى مقر المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات المختصة إقليميا، كل أيام الأسبوع ماعدا يوم الجمعة من الساعة الثامنة 08:00 صباحا الى غاية الرابعة 16:00 مساءا، وذلك ابتداء من تاريخ 23 ديسمبر 2021 بناء على تقديم رسالة يعلن فيها الراغب نيته في الترشح موقعة ومبصمة من طرفه.

مع العلم أن اختتام عملية إيداع ملفات الترشح يكون يوم الأحد 16 جانفي 2022 على الساعة منتصف الليل.

وتجدر الإشارة إلى أنه وفيما يخص الولايات (48): فهي معنية بالتجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة المنتخبين، أي مقعد (1) واحد.

أما بالنسبة للولايات العشرة (10) الجديدة (تيميمون وبرج باجي مختار وأولاد جلال وبني عباس وان صالح وان قزام وتوقرت وجانت والمغير والمنيعة): فهي معنية بانتخاب أعضاء مجلس الأمة، أي مقعدين (2) اثنين.

وتنفيذا لأحكام القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المعدل والمتمم أصدر السيد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بتاريخ اليوم ثلاثة (3) قرارات تتعلق باستمارة التصريح بالترشح وإيداع ملفات الترشح والفصل في صحة الترشيحات.

أحيي الأخوات والإخوة الذين انتهت عهدتهم، والذين عملوا معنا خلال ظروف كانت جد دقيقة وقاموا بمهامهم ونحييهم باسمكم جميعا

القائمة الإسمية لأعضاء مجلس الأمة المنتهية عهدتهم في 09 جانفـــي 2022

ليلى براهيمي
معينة
-

بن عومر برحال
منتخب
معسكر

محمد بطاش
منتخب
بجاية

ضياء الدين بلهبري
منتخب
تلمسان

القايم بلواڤي
منتخب
تمنراست

نورالدين بالأطرش
منتخب
مستغانم

عبد الرزاق بن بوط
منتخب
أم البواقي

عبد الحق بن بولعيد
معين
-

بن علي بن زاغو
معين
-

عبد الوهاب بن زعيم
منتخب
الجزائر

نور الدين بن قرطبي
معين
-

فريد بحري
منتخب
الوادي

ناصر بن نبري
منتخب
بومرداس

رابح بن يوب
منتخب
قالمة

محمد بوبطيمة
منتخب
غرداية

موسي بوتخيل
منتخب
سيدي بلعباس

اعمر بورزق
منتخب
عين الدفلى

بلوط علي
منتخب
تيسمسيلت

حميد بوزكري
منتخب
الشلف

أحمد بوزيان
معين
-

رشيد بوسحابة
معين
-

محمد الصالح بوقفة
منتخب
ورقلة

عبيد بيبي
منتخب
خنشلة

غازي جابري
منتخب
بشار

عياش جبابلية
منتخب
باتنة

الطيب جبار
منتخب
سوق أهراس

جرياع علي
منتخب
المدية

مصطفى جغدالي
منتخب
المسيلة

الطيب خيرة
معينة
-

ا لعسكري محمد الطيب
معين
-

الواد محمد
معين
-

أحمد أوراغي
معين
-

العيد حاجي
منتخب
عنابة

محمد الطيب حمارنية
معين
-

عبد الوهاب حميدوش
منتخب
برج بو عريريج

بوحفص حوباد
منتخب
البيض

محمد مداني حود مويسة
معين
-

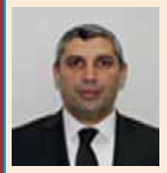

مليك خذيري
منتخب
تبسة

محمد خليفة
منتخب
بسكرة

الزين خليل
منتخب
الطارف

محمد راشدي
منتخب
قسنطينة

عمر رمضان
معين
-

طاهر زبيري
معين
-

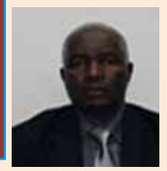

بوجمعة زفان
منتخب
أدرار

سليمان زيان
منتخب
البويرة

لويزة شاشوى
معينة
-

فتاح طالبي
منتخب
ميلة

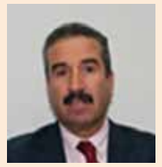

رشيد عاشور
معين
-

محمد عامر
منتخب
سعيدة

محمد عرباوي
منتخب
غليزان

محمد عمارة
منتخب
النعامة

جبريل غومة
منتخب
إليزي

وحيد فاضل
منتخب
سكيكدة

عبد الحق قازي تاني
منتخب
وهران

فاتح قرواني
منتخب
سطيف

رفيقة قصري
معينة
-

محمد قطشة
منتخب
الجلفة

حمود قبساري
منتخب
الأغواط

عبد الحليم لطرش
منتخب
جيجل

محمد صالح ملاح
معين
-

عبد القادر مولخلوة
منتخب
عين تموشنت

حسين هارون
منتخب
تيزي وزو

مختار ياحي
منتخب
تيارت

محمد نافع يحياوي
منتخب
تندوف

رئيس مجلس الأمة يجتمع مع أعضاء المجموعة البرلمانية للأحرار قبيل الإعلان عن تشكيلها رسميا

إثر جلسة تنصيب الأعضاء الجدد والمعينين بمجلس الأمة، التي جرت يوم الخميس 24 فيفري 2022، والتي عرفت تزكية المجاهد صالح قوجيل، رئيسًا لمجلس الأمة، اجتمع يوم الأحد 06 مارس 2022، رئيس المجلس السيد صالح قوجيل مع أعضاء المجموعة البرلمانية للأحرار بمجلس الامة، قبيل الإعلان عن تشكيلها رسميا .

للتذكير، فإنّ إعلان المحكمة الدستورية للنتائج النهائية لعملية التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة بتاريخ 10 فيفري 2022، أكد فوز المترشحين الأحرار بـــ أربعة عشر (14) مقعد في مجلس الأمة.

الإعلان عن تأسيس المجموعة البرلمانية للأحرار بمجلس الأمة

تتمة لاستقبالهم من طرف السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الامة، بمكتبه يوم الاحد 6 مارس 2022، من اجل ابلاغه قرارهم تأسيس مجموعة برلمانية، عقد أعضاء مجلس الأمة الأحرار، اجتماعا بمجلس الامة للإعلان الرسمي عن تأسيس المجموعة البرلمانية للأحرار بالمجلس، وهذا بحضور اثنى عشر (12) عضوا من مجموع أربعة عضوا(14)، وبعد الإعلان الرسمي عن تأسيس المجموعة، وتزكية السيد بطاهر لزرق رئيسا لمجموعتهم البرلمانية، أصدر أعضاء المجموعة تصريحا اعتبروا فيه هذا الإعلان بمثابة علامة مسجلة باسم الجمهورية الجديدة على اعتبار أنه لأول مرة يتم تأسيس مجموعة برلمانية للأحرار بمجلس الامة منذ تأسيسه سنة 1998، كما أبانوا في تصريحهم هذا عن الخط السياسي للمجموعة الذي يمثل امتدادا لبرنامج السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، وأعلنوا عن انخراطهم التام في مسعى السيد الرئيس لبناء الجزائر الجديدة، القوية بمؤسساتها الديمقراطية، المنبثقة من الإرادة الحرة والسيدة للشعب، وأعربوا عن سعيهم للتماهي مع بقية العائلات السياسية الممثلة في المجلس من اجل تعميق الممارسة الديمقراطية في هذا الصرح العتيد، فضلا على المساهمة في الارتقاء بدرو مجلس الامة والعمل على ترسيخ استقراره.

في أواخر شهر ديسمبر من سنة 2021، عاد ليطفو من جديد ما يعرف بأزمة ندرة زيت المائدة، وكذا المواد الاستهلاكية المدعمة من طرف الدولة على الساحة الاجتماعية والاقتصادية، وبدأت تظهر بعض الاختلالات في اقتناء هذه المادة الواسعة الاستهلاك.

حيث وفي 27 ديسمبر 2021، اشتكت المنظمة الجزائرية للدفاع عن المستهلك من بوادر ظهور أزمة ندرة زيت المائدة في الأفق، مرجعة الأمر إلى المضاربين الذين أصبحوا يتحكمون في الأسعار بالترويج لندرتها ونقصها في السوق.

وعلى إثر ذلك، وبتوجيه من السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون،و وفق صلاحياته المخولة له دستوريا، لا سيما المادة 137 منه، قرر مجلس الامة، يوم السبت 08 جانفي 2022 ، إنشاء لجنة برلمانية للإستعلام والتحقيق حول الندرة والمضاربة في المواد ذات الاستهلاك الواسع، لا سيما المدعمة منها من طرف الدولة، بهدف صد مناورات هؤلاء المضاربين؛ ومن أجل محاربة أفة الاحتكار والمضاربة غير المشروعة التي أضحت تأخذ أبعادا استفزازية جديدة تهدد الاستقرار والتماسك والمناعة المجتمعية للامة.

تلا ذلك، الإجتماع التوجيهي برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، أين أسدى تعليماته إلى أعضاء اللجنة.

ليتوجه بعدها، أعضاء اللجنة في شكل وفود إلى 12 ولاية حدودية، و06 ولايات من الحواضر الكبرى، فضلا عن أربع قطاعات وزارية معنية بالملف.

خلال اجتماع توجيهي لأعضاء اللجنة البرلمانية للاستعلام والتحقيق، السيـــد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يذكّر بـ:

«البُعد الوطني الذي تكتسيه الحرب التي أعلنـــتها الـــدولة بقيادة السيد رئيس الجمهورية، ضد المضاربين والمتلاعبين بمعيشة المواطنين وقوتهم»

ويؤكد على: **«وجوب توحيد كافة الطاقات والجهود، من أجل المساهمة في حلحلة هذه المعضلة واقتلاع جذورها ومسبباتها»**

مواءمة مع التوجيهات السامية للسيد رئيس الجمهورية، وتنفيذاً لمخرجات اجتماع مكتب مجلس الأمة الموسع لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، ليوم السبت 08 يناير 2022، أشرف، السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يوم الخميس 13 يناير 2022، على اجتماع توجيهي ضمّ أعضاء اللجنة البرلمانية للاستعلام والتحقيق في معضلة الندرة والمضاربة غير المشروعة والاحتكار الذي مسّ بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع..

بدايةً، وقف السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، ومعه الحضور، وقفة ترحم، وتلو فاتحة الكتاب على روح المجاهد المرحوم عثمان بلوزداد، آخر أعضاء مجموعة الـ 22 التاريخية، الذي وافته المنية يوم أمس الأربعاء، معرباً لذويه الفُضلاء وللأسرة المجاهدة، عن صادق تعازيه وخالص مواساته..

هذا، وبعد أن تقدّم السيد رئيس مجلس الأمة، بتهانيه الحارة إلى المواطنات والمواطنين بمناسبة حلول السنة الأمازيغية 2972 «ينّاير»، أوضح بأنّ اللجنة ستباشر – وفي مرحلة أولى – عملها اعتباراً من يوم الأحد 16 يناير 2022. بالنزول إلى جميع الولايات الحدودية (تبسة، سوق أهراس، الطارف، النعامة، تلمسان، بشار، أدرار، برج باجي مختار، تامنغست، إن قزام، ورقلة، الوادي، إليزي وجانت)، فضلا عن قيامها بتنقلات إلى بعض الدوائر الوزارية والمصالح ذات الصلة.. تليها فيما بعد تنقلات إلى الحواضر الكبرى، ناهيك عن تنظيم لقاءات عدة مع كل الهيئات والمتعاملين والمتدخلين في القطاعين العام والخاص، وكذا فعاليات المجتمع المدني..

كما ذكّر السيد صالح قوجيل، أعضاء اللجنة بحجم المسؤولية المُلقاة على عاتقهم، وذلك بالنظر للبُعد الوطني الذي أضحت تكتسيه الحرب التي أعلنتها الدولة بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ضد مدبّري هذه الأفعال اللامسؤولة الخارجة عن القانون والمتلاعبين بمعيشة المواطنين وقوتهم.. مؤكداً على وجوب توحيد كافة الطاقات والجهود، من أجل المساهمة في حلحلة هذه المعضلة لاتخاذ الإجراءات التي تبقى ضرورية من أجل معالجة مواطن الخلل وجبر الممارسات التي كانت سبباً في ذلك..

ختاماً، أوعز السيد رئيس مجلس الأمة، لأعضاء اللجنة، بانتهاج أكبر قدر من الفاعلية والنجاعة، موجهاً بأن تكون جميع تنقلاتهم ونشاطاتهم بعيداً عن وسائل الاعلام ودون أيّة تصريحات.. كما وجّه أعضاء اللجنة بضرورة التحلّي بمُنتهى الموضوعية والجدية في هذه المهمة الوطنية أثناء البحث عن مكامن الخلل واستقاء الحقيقة والمعلومات من السلطات الوصية والفاعلين في الميدان، فضلاً عن توخي أقصى درجات الحياد.. مؤكداً بأنّ اللجنة وحين فراغها من أداء مهامها ستُعدّ تقريراً مفصّلاً في الموضوع، يتم رفعه إلى السيد رئيس الجمهورية.

إنشاء لجنة تحقيق للتقصي في الندرة والمضاربة في المواد ذات الاستهلاك الواسع

ترأّس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يوم السبت 8 جانفي 2022، اجتماعاً لمكتب المجلس موسعاً لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، وأصدر بياناً، هذا نصه:

«إنّ مكتب مجلس الأمة برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، وتناغماً مع سياسة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ووجاهة غاياتها، فضلاً عن جهده الجهيد وإرادته في محاربة آفة الاحتكار والمضاربة غير المشروعة التي أضحت تأخذ أبعاداً استفزازية جديدة، تهدد الاستقرار والتماسك والمناعة المجتمعية للأمة، واضطلاعاً بمسؤولياته الدستورية في الوفاء لثقة الشعب وتطلعاته، وعملاً بنص المادة 159 من الدستور ومقتضيات القانون العضوي والنظام الداخلي لمجلس الأمة، وبخصوص مستجدات الوضع في سوق السلع والبضائع في عديد ولايات الوطن، وما اتصل بها من ممارسات وسلوكات عدوانية مشينة من بعض المضاربين والمحتكرين، مسّت قوت ومعيشة المواطنين؛ يقرر ما يلي:

إنشاء لجنة تحقيق برلمانية تُعهد إليها مسؤولية التحقيق والتقصي في مشاكل الندرة والاحتكار الذي طال بعض السلع والبضائع من المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع في الجهات الأربع للجمهورية وفي مختلف الجوانب ذات الصلة، ناهيك عن الوقوف على دوافع هذه الأزمة ومسبباتها الرئيسية ومن يغذيها ويحوم حولها.. وذلك بهدف السعي لصدّ أيّ مناورات من قبل المضاربين وسلوكاتهم الكيدية المتكررة، وأنانيتهم الفردية وطمعهم الشخصي على حساب المنتج والمستهلك على حد سواء.

هذا، وإذ يُذكر مكتب مجلس الأمة، كلّ دعاة الاحتكار وعرّابي الطمع والجشع والمكر المتعمد وإحداث القلاقل، ومحاولات فرض المحظور لجر البلاد إلى ما لا يحمد عقباه، الساعين إلى الذل والهوان سعياً حثيثاً ويحسبونه ربحاً وسؤدداً، بأنّ البرلمان بغرفتيه كان قد صادق منذ فترة وجيزة على القانون المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة بما حمله من تدابير وإجراءات ردعية جديدة؛ وبالتالي ستكون أرضية لعمله.. فإنه يجدد انخراطه المطلق في المسلكية المنتهجة من طرف السيد رئيس الجمهورية، واصطفافه حول الناحية الإجرائية لمحاربة أعداء الوطن... وأن الجزائر الجديدة بمختلف مؤسساتها ستردع كل يد آثمة تحاول جعل قوت الجزائريات والجزائريين في المزاد وستنسف كل مخططاتهم الدنيئة والبائسة...

وإذ يشدد مكتب مجلس الأمة في الختام على أنّ يد الدولة وسلطان القانون سيكونان لذلك بالمرصاد من خلال المساءلة والمحاسبة لتكريس رؤية واضحة للمساواة المجتمعية والمحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة، فإنّ لجنة التحقيق هذه ستباشر عملها من خلال تسطير برنامج عمل في القريب المنظور وفق الإجراءات القانونية المرعية في الموضوع...

المجد والشهامة للوطن والخلود لشهدائنا الأبرار».

مكتب المجلس يشيد بالعملية الديمقراطية الراقية لمحليات 27 نوفمبر 2021

.. « إنّ مكتب مجلس الأمة، وإذ يُشيد بالعملية الديمقراطية الراقية التي اتسمت بها محليات 27 نوفمبر 2021، والتي جرت في جو من الاستقرار والسكينة، فإنّه يتوجه إلى الشعب الجزائري بخالص التهنئة، وهو الذي لطالما كان في جميع المواعيد الانتخابية، سندا لدولته ودعامة لها.. وبذلك يكون قد قطع بفضل أدائه لواجبه المواطناتي هذا، آخر تذكرة في سبيل إتمام عملية البناء المؤسساتي في سياق تمتين وتقويم أركان الجمهورية الجديدة التي التزم بتجسيدها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون لنعبر بصفة فعلية نحو إرساء ثقافة الدولة على جميع المستويات على طريق تحقيق فعلي لاستقلالية القرار السياسي الوطني مرفوقًا بالاستقلال الاقتصادي الحقيقي..

من اجتماع المكتب الموسع لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني
ليوم الخميس 02 ديسمبر 2021

.. ورئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل :

محليات 27 نوفمبر 2021 ... آخر تذكرة في سبيل إتمام عملية البناء المؤسساتي

تصريح المجاهد السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بعد أدائه لواجبه الانتخابي

..نحن نعيش اليوم المحطة الرابعة من مراحل استكمال البناء المؤسساتي

أدى المجاهد السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يوم السبت 27 نوفمبر 2021، بمدرسة حديقة الحرية بالجزائر العاصمة، واجبه الانتخابي بمناسبة انتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية وعقب أدائه لواجبه الانتخابي صرح السيد صالح قوجيل لوسائل الاعلام الوطنية والدولية بما يلي:

«بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، ...نحن نعيش اليوم المحطة الرابعة من مراحل استكمال البناء المؤسساتي الذي بادر به السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، وفاءا لالتزاماته الانتخابية. فبعد المحطة الأولى والمتمثلة في الانتخابات الرئاسية ليوم 12 ديسمبر2019، والتي أفرزت انتخاب السيد عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية لتشكل بذلك انطلاقة مسعى بناء الجزائر الجديدة...، التي رسم معالمها دستور الفاتح من نوفمبر 2020 وهو المحطة الثانية في مسعى التجديد... لتأتي بعدها المحطة الثالثة المتمثلة في الانتخابات التشريعية المسبقة التي جرت يوم 12 جوان من السنة الحالية... واليوم ها نحن نعيش المرحلة الرابعة لنستكمل بذلك بناء الجمهورية الجديدة... وكنت دائما أصرح بأن نوفمبر يعود وهذه حقيقة لا يمكن انكارها... نوفمبر يعود بكل تجلياته ومبادئه وقيمه السامية...لكن اليوم بعد أن تابعنا جميعا تصريحات السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون للصحافة الوطنية بالأمس... اضيف أن هواري بومدين يعود...و لا يسعني الا القول بانه يجب أن يكون لنا امل في بلادنا وشعبنا كما يجب علينا التمسك بشعار نوفمبر الخالد ألا وهو «من الشعب والى الشعب « «.

تحيا الجزائر ... المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

رئيس مجلس الأمة:

الاستحقاقات المحلية هي المرحلة الفارقة في تاريخ الأمة المؤسسة لعهد جديد

..» ومع اقتراب موعد الـ 27 نوفمبر 2021 لإجراء الانتخابات المحلية، فقد أكد السيد صالح قوجيل أنّ هذه المحطة تمثل آخر لبنة في استكمال البناء المؤسساتي للدولة، وتكريس مفهومها الحقيقي، وتعميق الممارسة الديمقراطية وتجسيد المبادئ النوفمبرية الخالدة التي نشهد عودتها في الممارسة السياسية للدولة اليوم، والتي تُعبّر جليًا عن العمق الحقيقي والتجسيد بالفعل لمقتضيات التعديل الدستوري للفاتح نوفمبر 2020، الذي بادر به رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، من أجل إرساء دعائم الجزائر الجديدة... كما ذكر السيد رئيس مجلس الأمة، في ذات الوقت بالتحولات الجذرية التي تشهدها بلادنا على الصعيد الداخلي والتحديات الكبرى التي يفرضها المحيط الاقليمي، حيث تبقى الجزائر سيّدة قرارها، أبيّة شامخة وسامقة، وعصيّة على كل محاولات النيل من سيادتها وقرارها السياسي... «

من اجتماع المكتب الموسع لرؤساء المجموعات البرلمانية للمجلس ، يوم الخميس 18 نوفمبر 2021

أعضاء مجلس الأمة يُصادقون بالأغلبية على مشروع القانون المتضمِّن قانون المالية لسنة 2022

صادق أعضاء مجلس الأمة بالأغلبية على مشروع القانون المتضمِّن قانون المالية لسنة 2022 ، خلال جلسة عامة عقدها يوم الخميس 25 نوفمبر 2020، الجلسة ترأسها السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، وحضرها الوزير الأول، وزير المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمان، ووزيرة العلاقات مع البرلمان، السيدة بسمة عزوار، إلى جانب عدد من أعضاء الحكومة هم على التوالي السادة: كمال بلجود، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛ زيان بن عتو، وزير الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة؛ ياسين مرابي، وزير التكوين والتعليم المهنيين؛ عبد الرزاق سبقاق، وزير الشباب والرياضة؛ أحمد زغدار، وزير الصناعة.

وقد كان المجلس قد خصص جلسة علنية يوم الاثنين 22 نوفمبر 2021، لتقديم ومناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2022؛ حيث قدّم السيد الوزير الأول، وزير المالية، عرضًا مفصّلاً حول مضمون مشروع القانون، تطرق فيه للسياسة الميزانياتية للدولة التي ستعتمد خلال سنة 2022 فضلاً عن أهم التدابير التشريعية التي نص عليها القانون . ثمَّ فسح بعدها المجال أمام السيدات والسادة أعضاء المجلس للتعبير عن انشغالاتهم وطرح تساؤلاتهم بخصوص مشروع هذا القانون.

أما الجلسة العلنية ليوم الثلاثاء 23 نوفمبر 2021، فقد واصل أعضاء مجلس الأمة مداخلاتهم لمناقشة مشروع القانون بتدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية الثلاث الممثلة في المجلس (حزب جبهة التحرير الوطني، الثلث الرئاسي، التجمّع الوطني الديمقراطي) حيث عبروا عن وجهة نظر عائلاتهم السياسية حول مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2021.

واختتمت الجلسة بردّ السيد الوزير الأول، وزير المالية على مختلف انشغالات وتساؤلات أعضاء المجلس حول ذات المشروع.

التفاصيل في ملحق العدد 93

الجلسات

قانون المالية التكميلي لسنة 2021

تغييرات مستحدثة في قطاع المالية ...

صادق أعضاء مجلس الامة على النص المتضمن الموافقة على الامر رقم 21-07 المؤرخ في 27 شوال عام 1442 الموافق لـ 8 يونيو سنة 2021 الذي يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2021 خلال جلسة عامة عقدها المجلس يوم الأربعاء 24 نوفمبر 2021، برئاسة رئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل وحضرها ؛ السيد احمد زغدار، وزير الصناعة ممثل الحكومة والسيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

المصادقة التي تمت دون مناقشة طبقا للمادة 81 من النظام الداخلي للمجلس، عرفت تقديم مشروع القانون من قبل ممثل الحكومة السيد أحمد زغدار وزير الصناعة، تلاها تقديم تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، حول نص المشروع والذي قرأه مقرر اللجنة السيد حميد بوزكري.

عرض الوزير

جملة من التسهيلات والإعفاءات والتحفيزات لفائدة الاستثمار

أوضح السيد احمد زغدار وزير الصناعة في عرضه أن أبرز التغييرات المستحدثة مقارنة بالتأطير الاقتصادي الكلي والمالي لقانون المالية الأوّلي لسنة 2021، لاسيما نفقات الميزانية التي تم مراجعتها بزيادة قدرها 529,7 مليار دج، وذلك بواقع 350 مليار دج لنفقات التسيير و179,7 مليار دج لنفقات التجهيز، وكذا إيرادات الميزانية + 3,7 مليار دج، وأشار في هذا السياق أن المراجعة بالزيادة لنفقات الميزانية تخص بشكل أساسي تغطية النفقات الإضافية المتعلقة بالآثار الناجمة عن جائحة كوفيد – 19 وكذا الطلب الاستثماري للقطاعات، إلى جانب إعادة التنظيم الإقليمي وكذا البرنامج الاستدراكي الخاص لفائدة بعض الولايات والتكفل بالتمويل المالي للانتخابات التشريعية.

وإلى جانب ذلك، ذكر السيد الوزير أن النص تضمن جملة من التدابير التسهيلية لفائدة الاستثمار على غرار إلغاء الأثر الرجعي لإلزامية الامتثال لقاعدة الشراكة (51/49 %)، بالنسبة للشركات التجارية التي تضم شريكا أجنبيا أو أكثر، وكذا فصل الأحكام المتعلقة بنظام الجمركة المتعلق بالسيارات السياحية التي تقل عن ثلاث (03) سنوات، إلى جانب تمديد الاستفادة من التخفيض المقدر بـــ 75 % فيما يخص الرسم على النشاط المهني، لفائدة مركبي مجمع وقود غاز البترول المميع.

كما تضمن النص تدابير أخرى لفائدة قطاع الصحة تتمثل في إعفاء من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية، يطبق على المواد الأولية التي تدخل في نظام إنتاج المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية المستعملة لمواجهة جائحة «كوفيد- 19»، واحتوى النص أيضا على تدابير تبسيطية لفائدة بعض النشاطات الاقتصادية والتي من أبرزها تقليص فترة الامتياز فيما يخص تجميد الحاويات من 180 إلى 90 يوما، بالنسبة للرسم على تجميد الحاويات المؤسس على مبلغ تكاليف تجميد الحاويات.

ومن جهة أخرى، وردت في النص تحفيزات جبائية موجهة لفائدة منتجات التمويل الإسلامي تتمثل على وجه الخصوص في الاعفاء من عدة ضرائب ورسوم متعلقة بالعقود المتضمنة لمنتجات الصيرفة الاسلامية خاصة بالنسبة لعمليات اقتناء العقارات وتمليك السكنات، بالإضافة الى تدابير تتعلق بحسابات التخصيص الخاص من أهمها إنشاء صندوق خاص بالأموال والأملاك المنهوبة المصادرة أو المسترجعة في إطار قضايا مكافحة الفساد.

إجراءات الموافقة على الأوامر

المادة 81 : طبقا لأحكام المادة 142 (الفقرة 2) من الدستور، وأحكام المادة 37 من القانون العضوي رقم 12-16 المذكور أعلاه، تدرس اللجنة المختصة النص المتضمن الموافقة على الأمر وتستمع إلى ممثل الحكومة، وتعد تقريرا في الموضوع.

يُعرض النص المتضمن الموافقة على الامر في جلسة عامة للمصادقة عليه بكامله، بعد الاستماع إلى عرض ممثل الحكومة وتقرير اللجنة المختصة دون مناقشة في الموضوع، في أول دورة برلمانية

نص القانون

المادة 38 : تعدل أحكام المادة 157 من القانون رقم 20-16 وتحرر كما يأتي :

المادة 157 : يفتح بعنوان سنة 2021 ، قصد تمويل الأعباء النهائية للميزانية العامة للدولة :

-اعتماد مالي مبلغه (5.664.506.529.000دج) لتغطية نفقات التسيير ، يوزع حسب كل دائرة وزاوية طبقا للجدول (ب) الملحق بهذا القانون .

-اعتماد مالي مبلغه (2.978.175.923.000دج) لتغطية نفقات التجهيزات ذات الطابع النهائي ، يوزع حسب كل قطاع طبقا للجدول (ج) الملحق بهذا القانون .

المادة 39 : تعدل احكام المادة 158 من القانون رقم 20-16 وتحرر كما يأتي :

المادة 158: يبرمج خلال 2021 سقف رخصة برنامج مبلغه (2.793.972.676.000دج) يوزع حسب كل قطاع طبقا للجدول (ج) الملحق بهذا القانون .

يغطي هذا المبلغ تكلفة إعادة تقييم البرنامج الجاري وتكلفة البرامج الجديدة التي يمكن ان تسجل خلال سنة 2021 .

تحدد كيفيات التوزيع ، عند الحاجة عن طريق التنظيم .

المادة33:تعدل أحكام المادة 49 من القانون رقم 20-07 وتحرر كما يأتي :

المادة49: تظل خاضعة لمشاركة المساهمين الوطنيين المقيمين في حدود نسبة 50 بالمئة، أنشطة إستراد المواد الأولية والسلع والبضائع الموجهة للبيع على حالها وتلك التي تكتسي طابعا إستراتيجيا ، التابعة للقطاعات المحددة في المادة 50 من القانون رقم 20-07 المؤرخ في شوال عام 1441 الموافقل 4 يونيو 2020 والمتضمن قانون المالية التكويني لسنة 2020 . بإستثناء أنشطة المحروقات والنشاطات المنجمية .

المادة 35 : تعدل احكام المادة 110 من القانون رقم 19-14 وتحرر كم يأتي :

المادة 110 : يرخص بجمركة السيارات السياحية التي تقل على 3 سنوات، المستوردة من طرف الخواص المقيمين، مرة كل ثلاث سنوات على حساب عملتهم الخاصة المتواجدة برصيدهم بالعملة الأجنبية الذي تم فتحه بالجزائر، وذلك من أجل طرحها للإستهلاك، مع دفع جميع الحقوق والرسوم المنصوص عليها بموجب نظام القانون العام .

يجب أن تكون السيارة المستوردة ..... (بدون تغيير حتى) وكذا أعوانهم .

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة وكذا مراقبة مطابقة السيارات السياحية المستعملة المذكورة في هذه المادة عن طريق التنظيم .

المادة 22 : تعدل وتتمم أحكام المادة 36 من القانون رقم 20-07 ، وتحرر كما يأتي :

المادة 36 : تعفى من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية، بصفة مؤقتة المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية ومعدات الكشف وكذا لوازم وقطع الغيار لهذه المعدات ، وكذا المواد الأولية الداخلة في تصنيع المنتجات الصيدلانية والمستلزمات الطبية ، المحددة قائمتها طبقا للتنظيم الساري المفعول ، والمستعملة في مجابهة وباء فيروس كورونا (كوفيد – 19).

المادة 23 : تعدل احكام المادة 91 من القانون رقم 20-16 وتحرر كما يأتي :

المادة 91 : يحدث رسم بشأن توقيف الحاويات على أساس مبلغ تكاليف توقيف الحاويات .

تحسب تكاليف توقيف الحاويات تبعا للتعريفة المنصوص عليها في عقد النقل او سند الشحن، ولا يمكن ان تغطى بأي حال من الأحوال ، فترة التوقيف التي تتجاوز 90 يوما ، بما في ذلك أجل الإعفاء .

يتم إحتساب فترة توقيف الحاويات ابتداء من التفريغ الكلي للبضاعة في رصيف الميناء التجاري .

المادة 17 : تعدل وتتمم أحكام المادة 9 من قانون الرسم على رقم الاعمال ، وتحرر كما يأتي :

المادة 9 تعفى من الرسم على القيمة المضافة :

1)الى 5) ..... بدون تغيير

16) عمليات القروض البنكية الممنوحة للعائلات من أجل إقتناء او بناء مساكن فردية ، كما تطبق أحكام هذا البند على العمليات البنكية للصيرفة الإسلامية بصيغ المرابحة والاستصناع والاجارة المنتهية بالتمليك .

27) الجزء المتعلق بتسديد القروض في إطار عقود القروض العقارية على المدى المتوسط والطويل بما فيها تلك المرتبطة بالقرض الايجاري العقاري ، كما تطبق هذه الاحكام على العمليات البنكية للصيرفة الإسلامية بصيغتي المرابحة والاجارة المنتهية بالتمليك .

المادة 43: يفتح في كتابات الخزينة حساب في تخصيص خاص رقمه 152-302 وعنوانه « صندوق خاص بالأموال والأملاك المصادرة او المسترجعة في إطار قضايا مكافحة الفساد».

رد الوزير على إنشغالات وإستفسارات أعضاء المجلس

.. جرد لكل عمليات الاستثمار

فيما يخص المسائل المرتبطة بالاستثمار وسبل ترقيته، أوضح وزير الصناعة السيد أحمد زغدار انه من التدابير التي قررتها السلطات العمومية في هذا الإطار هو القيام بجرد لكل عمليات الاستثمار – لحصر تلك التي شرع فيها الاستغلال فعلاً من جهة وتلك التي لم تستغل– والقيام بجرد للعقارات الممنوحة، حيث أفضت هاته العملية إلى استرجاع ما يقارب 14.000 هكتارا من أصول عقارية بالتنسيق مع ولاة الجمهورية، وذكر بأن عدم الاستغلال الفعلي للمشروع الاستثماري رغم استفادته من العقار، يعرض صاحبه إلى تطبيق دفع إتاوة.

وبشأن وضعية المطاحن، تأسف السيد الوزير على غياب النظرة الاستشرافية والبعد الاستراتيجي لهذا النشاط، حيث اعتبر أنه من غير المعقول أن تمتلك دولة بحجم الجزائر من 400 إلى 500 مطحنة فقط؛ مضيفا أنه سيتم البحث عن الحلول العملياتية للاختلالات التي يعرفها نشاط المطاحن، لاسيما وأنها تتعلق بمادة مدعمة من قبل الخزينة العمومية بتكلفة كبيرة جدّا بالنسبة للمجموعة الوطنية.

وأكد على أنه يتعّين تعبئة الموارد الجبائية العادية لتغطية النفقات الميزانياتية والاستغناء عن الجباية البترولية، التي تشهد تغيرات من حين إلى آخر بفعل تذبذب السوق العالمي. وهنا أوضح بأنه ولأول مرّة بلغت نسبة تمويل الجباية العادية للميزانية 60 % (ميزانية التسيير والتجهيز) بمبلغ 3400 مليار دج، دليلا على المجهودات المبذولة في هذا المجال.

.. إجراءات لفائدة الأسر والمؤسسات

بشأن الدعم، أكد وزير الصناعة بأن النص قد تضمن إجراءات لفائدة الأسر والمؤسسات، وهذا رغم الضغوطات المالية الكبيرة التي تشهدها ميزانية الدولة، وهو أمر غير مسبوق إذا ما تمت المقارنة بما حصل في باقي الدول وحتى المتقدمة منها في عز جائحة (كوفيد – 19)؛ وهذا ما يؤكد مرة أخرى الحرص الذي توليه الدولة في الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية.

بخصوص قرض التحدي، أكد السيد وزير الصناعة أن العلاقة التي تربط البنك بالفلاحين هي علاقة تجارية، ويتم حاليا على مستوى وزارة المالية دراسة الحلول من أجل التكفل بانشغالات الفلاحين الذين يواجهون صعوبات في التسديد، وهذا في إطار عملية المرافقة التي يحظون بها من قبل الدولة. وبهذا الصدد، نوّه وأشاد ممثل الحكومة بالمجهودات الجبارة التي قام بها الفلاحون من أجل ضمان الأمن الغذائي، عندما استفحلت جائحة (كوفيد– 19).

وعن الرسم المفروض على توقف الحاويات، أكد الوزير بأن الإجراء المقترح في النص هو إجراء سليم ومهم جدا، حيث أشار إلى التكلفة الباهظة التي تكبدتها الخزينة العمومية نتيجة الاختلالات التي يعرفها هذا النشاط، حتى أضحت بلادنا تسمى بـ «مقبرة الحاويات» بسبب ضعف التحكم في الجوانب المرتبطة باللوجستيك والتي تقتضي السرعة في التنفيذ والنقل، موضحًا أنّ تكلفة مكوث الحاوية الواحدة تكلفنا 3 دولار يوميا، وهناك ما يمكث لمدة 10 سنوات، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق.

فيما يخص ميزان المدفوعات، أوضح السيد أحمد زغدار بان الحكومة تتحكم أكثر في تدفقات التجارة الخارجية وخفض الواردات إلى المستويات المعقولة، وذكر بالرقم المهُول لفاتورة الاستيراد خلال سنوات مضت، حيث بلغت 64 مليار دولار سنويا وهو ما لا يعكس حجم المواد التي كنا بحاجة فعلا إليها، إذ اتخذت هاته العمليات كذريعة لتهريب العملة الصعبة واستنزاف احتياطي الصرف وهي التصرفات التي لن تقبل اليوم.

أوضح السيد الوزير أن احتياطي الصرف قد بلغ 44 مليار دولار بفعل سياسة ترشيد التجارة الخارجية وضبطها، لاسيما وأن الدولة اتخذت قرارا بعدم اللجوء إلى الاستدانة من المؤسسات المالية الدولية، فيما عدا الاستفادة من مؤسسات التنمية التي تحوز فيها بلادنا على مساهمات، للاستفادة من قروض تفضيلية تستغل في مشاريع ذات بعد اقتصادي استراتيجي.

بالنسبة لاستغلال محطات الدفع على مستوى الطريق السيّار، أكد وزير الصناعة أنّ سبب عدم الانطلاق فيه ناجم أساسا عن عدم استكمال إنجاز جميع المحطات، بفعل عمليات التجميد التي طالت تلك المشاريع في بعض المناطق، والتي تتطلب موارد مالية كبيرة كما أن نسبة الانجاز تختلف من ولاية إلى أخرى.

وبخصوص الدعم الذي تستفيد منه المؤسسات العمومية الاقتصادية، أوضح أن هاته الأخيرة تعيش ظروفا استثنائية، لما لها من عبء كبير على الخزينة العمومية، حيث كلفت عمليات إعادة رسملتها أكثر من 8000 مليار دج، من خلال التطهير المتكرر لوضعيتها المالية. وقد حان الوقت – بحسبه – لتدارك هذا الخلل إما بفتح رأسمالها أو عقد شراكات مع المجمعات الاقتصادية.

إلى جانب هذا، يتم على مستوى قطاع الصناعة التفكير في وضع عقود نجاعة تربط الدولة بالمسيرين على مستوى المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتحديد أهداف يتعيّن بلوغها مقابل الدعم الذي تحصل عليه من قبل الدولة.

وبشأن الارتفاع الفاحش في الأسعار التي تعرفها السوق في الآونة الأخيرة، أكد السيد الوزير أننا نشهد استفحال طرق احتيالية وغير أخلاقية، تتصدرها المضاربة من قبل بعض الناشطين في القطاع التجاري. وعليه، شدد على ضرورة إرساء الشفافية في المنظومة التجارية من خلال لاسيما إدخال الرقمنة من أجل ضمان تتبع المنتوج من الانتاج إلى الاستهلاك؛ وإيلاء أهمية لنشاط التخزين كآلية من آليات ضبط السوق.

بالنسبة لمسألة العجز الهيكلي، أكد السيد أحمد زغدار بأن الدولة تشهد فعلا عجزا في الميزانية بمستوى 4000 مليار دج، ورغم ذلك لم تلجأ إلى الاستدانة الخارجية وهذا قرار سيادي لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

.. ترقية منتجات الصيرفة الإسلامية

وفي سياق ذي صلة، أوضح السيد الوزير إلى أهمية ترقية منتجات الصيرفة الاسلامية، رغم حداثة عهدها، من أجل المساهمة في الشمول المالي وتعبئة الموارد المدخرة. وهنا أتى مشروع القانون بعدة إجراءات من أجل ضمان الحياد الجبائي لهاته المنتجات، والتي كانت تشكل إحدى أهم المعوقات في تسويقها، حيث سيفضي ذلك إلى خفض تكلفتها مقارنة بما كان معمول به سابقا.

وبالنسبة لاستيراد السيارات، أوضح السيد الوزير أنه يتعين إدراك الرهانات التي يشكلها هذا النشاط نظرا لربحيته التجارية الكبيرة، لاسيما في ظل العجز الذي تعرفه السوق منذ ما يقارب السنتين والنصف؛ كما لفت الانتباه إلى أن الدول المتقدمة تشهد تحولا جذريا في صناعة السيارات، حيث تتجه نحو نمط جديد لاستهلاك الطاقة (الكهربائية والهجينة) وهو ما يفسر الضغط الذي يمارس على الجزائر من أجل فتح المجال أمام الاستيراد، لاسيما من الاتحاد الأوروبي من أجل تسويق مركبات ستتوقف لديهم في ظرف 4 أو 5 سنوات.

وفي هذا الصدد، انصب التعديل المقترح بموجب مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2021 على إدراج الانسجام والوضوح في الأحكام القانونية ذات الصلة، لتفادي أي تضارب بينها في مجال استيراد السيارات المستعملة أو تركيبها.

وقد أكد وزير الصناعة بأنّ اللجنة المكلفة بدراسة الموضوع على مستوى القطاع تعمل بكل سيادة وشفافية وتضم القطاعات المعّنية بالملف، لإيجاد حلول عملية لتطبيق هذا الإجراء لاسيما بالنسبة لآليات التسديد، وإن كان التحدي المهم هو تحدي ترقية النقل الجماعي في بلادنا.

إجراءات الموافقة على الأوامر

المادة 81 : طبقا لاحكام المادة 142 (الفقرة 2) من الدستور وأحكام المادة 37 من القانون العضوي رقم 12-16 المذكور أعلاه، تدرس اللجنة المختصة النص المتضمن الموافقة على الامر، وتستمع إلى ممثل الحكومة، وتعد تقريرا في الموضوع.

يُعرض النص المتضمن الموافقة على الامر في جلسة عامة للمصادقة عليه بكامله، بعد الاستماع إلى عرض ممثل الحكومة وتقرير اللجنة المختصة دون مناقشة في الموضوع، في أول دورة برلمانية

و بخصوص
استرجاع نشاطات المؤسسات الاقتصادية التي شملتها المصادرة، أكد الوزير بأنه هناك مسعى لتفعيل نشاطها في ظل الإطار القانوني الصحيح؛ كما تم التأكيد عليه سلفا فإنّه من الضروري القيام بجرد شامل لهاته المشاريع، لاسيما وأنها استفادت من قروض بنكية يتعيّن تحصيل مستحقاتها.

توصيات لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية

بعد استماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لرد الوزير على انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس، ارتأت اللجنة أنّه من المفيد وكذلك مساهمة منها في إثراء النقاش، رفع عدد من التوصيات على النّحو الآتي:

–توفير كافة الظّروف المواتية من أجل تجسيد النهج الإصلاحي الميزانياتي المصادق عليه بموجب القانون العضوي رقم 15–18 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، وضمان تحكم مختلف المتدخلين في المقاربة الجديدة التي أتى بها هذا الإصلاح؛ ألا وهي التسيّير القائم على النتائج والأهداف. وبهذا الصدد، سيشكل هذا الاصلاح محطة هامة في خانة تحسين الحكامة الميزانياتية وإدخال النجاعة في التسيير العمومي.

– ضرورة توسيع هذا الإصلاح إلى جوانب المالية العمومية الأخرى؛ لاسيما تلك المتعلقة بالجباية والمحاسبة العمومية باعتبارها كلاً لا يتجزأ.

– ضمان النّضج الكافي لمشروع القانون المتعلق بالشراكات العمومية/ الخاصة، وهذا نظرا لما لهذا الإطار التشريعي من أهمية قصوى، في الوقت الراهن، من أجل ضمان خدمة المرفق العام وتخفيف الضّغط على ميزانية الدولة فيما يخص تعبئة الموارد.

– مواصلة الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد المالية والتي تبلغ مستويات هائلة في السوق الموازية، واعتماد أسلوب التّحسيس والحوار مع الناشطين في هذا الفضاء الاقتصادي.

– العمل على تفعيل الأدوات القانونية المتاحة من أجل ضمان استقرار الأسعار والتحكم في التّضخم الذي أصبح هاجس المواطن بسبب تآكل القدرة الشّرائية.

– تفعيل آليات الضبط الاقتصادي من أجل إرساء قواعد النّزاهة والاحترافية في الممارسات التجارية والتي نالت منها مؤخرا أفعال المضّاربة في المواد الأساسية وذات الاستهلاك الواسع.

– مواصلة الجهود المبذولة من أجل ترقية المنتوج الوطني والعمل على توفير كافة الظروف لمرافقة المتعاملين للتصدير نحو الأسواق الواعدة.

كلمة وزير الصناعة ممثل الحكومة احمد زغدار بعد المصادقة

نعمل على التكفل باحتياجات المواطنين وترقية قطاعات الاقتصاد الوطني

شكرا السيد رئيس مجلس الامة المحترم ، السيد رئيس لجنة الشؤوون الاقتصادية والمالية المحترم السيدات والسادة الحضور المحترمون ، بداية اشكر أعضاء المجلس الموقر على هذا التصويت .

لقد سمحت المناقشة المثمرة على مستوى لجنة المالية من توضيح الصورة حول التدابير والإجراءات التي اتخذها الامر 21–07 المؤرخ في 8 يونيو 2021 المتعلق بقانون المالية التكميلي لعام 2021 فيما يتعلق بالإنفاق العمومي في الظرف الخاص والمزدوج في جانبه الاقتصادي والصحي ، وتأثيراته على التوازنات الاقتصادية والمالية ، والعمل على الحد من مفعولها أيضا من الناحية الاجتماعية بالتكفل باحتياجات المواطنين وتلبية البرامج العمومية وترقية قطاعات الاقتصاد الوطني ويتعين هنا التأكيد مجددا بأن الحكومة إضافة الى الجهود المبذولة في الميدان تولي العناية والاهتمام الازمين للتكفل التدريجي بالملاحظات التي تكلم عليها السادة النواب .

نحن شاكرين لكم سيدي الرئيس وللجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ، والشكر موصول الى السيدات والسادة النواب ، بمناسبة التصويت للامر المتعلق بقانون المالية التكميلي لعام 2021 ، وأدعو المولى عز وجل ان يسدد خطى الجميع ويوفقنا لخدمة الوطن والمواطن والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كلمة رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية السيد رشيد عاشور بعد المصادقة

الأخذ بعين الاعتبار بتوصيات التي رفعتها اللجنة

بسم الله الرحمان الرحيم ، السيد رئيس مجلس الامة المحترم ، السيدة والسادة أعضاء مجلس الحكومة ، زميلاتي وزملائي أعضاء المجلس ، بدوري نهنأ قطاع المالية على حصوله على موافقة مجلسنا على الامر رقم 21–07 المؤرخ في 8 يونيو 2021 والذي يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2021 ، ونشكر ممثل الحكومة السيد وزير الصناعة احمد زغدار الذي شارك اشغالنا سواء على مستوى لجنتنا او على مستوى هذه الجلسة ، وزودنا بكل المعطيات الاقتصادية والمؤشرات المالية وكذا التدابير التي جاء بها مشروع هذا القانون ، وأجابنا على كل الانشغالات والتساؤلات التي عبر عنها أعضاء اللجنة وهو ما ساعدنا كثيرا في إعداد التقرير الذي تلاه على مسامعنا السيد مقرر اللجنة ، راجيا من الحكومة ان تأخذ بعين الاعتبار التوصيات التي رفعتها اللجنة في تقريرها كما لا يفوتني هنا ان أتوجه بالشكر الجزيل الى أعضاء لجنتنا على ما بذلوه من جهد في دراسة مشروع هذا القانون وإعداد التقرير في الآجال المطلوبة ، وهذا بمساعدة إطارات مجلس الامة المشكورون ، المجد والخلود لشهدائنا الابرار، وشكرا .

القانون المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد

..تسهيل عملية تسيير الولايات العشر الجديدة للقيام بدورها

إجراءات الموافقة على الأوامر

المادة 81 : طبقا لأحكام المادة 142 (الفقرة 2) من الدستور، وأحكام المادة 37 من القانون العضوي رقم 12-16 المذكور أعلاه، تدرس اللجنة المختصة النص المتضمن الموافقة على الأمر، وتستمع إلى ممثل الحكومة، وتعد تقريرا في الموضوع.

يعرض النص المتضمن الموافقة على الأمر في جلسة عامة للمصادقة عليه بكامله، بعد الاستماع إلى عرض ممثل الحكومة وتقرير اللجنة المختصة دون مناقشة في الموضوع، في أول دورة برلمانية

صادق أعضاء مجلس الأمة على مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 21-03 المؤرخ في 25 مارس سنة 2021 الذي يعدل ويتمم القانون رقم 84-09 المؤرخ في 4 فبراير سنة 1984، والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.

خلال جلسة عامة عقدها المجلس يوم الأربعاء 24 نوفمبر 2021 والتي ترأسها السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة، وحضرها السيد كمال بلجود، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛والسيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

عرض الوزير

إصدار أربع مراسم لتسهيل عملية تسيير الولايات العشر الجديدة للقيام بدورها

خلال عرضه لمشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 21-03 المؤرخ في 25 مارس سنة 2021 الذي يعدل ويتمم القانون رقم 84-09 المؤرخ في 4 فبراير سنة 1984، والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد تطرق السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية إلى التعديلات والتتميمات التي تضمّنها مشروع هذا القانون وشرح الأبعاد المختلفة لها ، سواء من حيث تحقيق التوازن الإقليمي أو إشراك المواطن في تسيير شؤونه بطريقة أكثر نجاعة، مؤكداً أن الهدف من التعديل هو تمديد مراسيم تتعلق بتطبيق القانون المتضمِّن الموافقة على الأمر رقم 21-03، قد صدرت في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وذلك لتسهيل عملية تسيير الولايات العشر (10) الجديدة للقيام بدورها، وتقديم الاضافة المطلوبة في هذا المجال

كما أشار ممثل الحكومة إلى أنه تم تعيين رؤساء الأمن الولائي، بالنسبة للولايات الجديدة، وسيتم تعيين قيادة الدرك الوطني على مستوى كل ولاية جديدة، وكذا الأمناء العامين، وباقي الإطارات التنفيذيين المحليين.

وفيما يخص السكنات الوظيفية المخصصة للإطارات الجدد أكّد السيد وزير الداخلية أن العملية قد بدأت وستكتمل مع نهاية السنة الجارية.

تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي

- الأمر 21-03 كفيل بتحقيق التوازن الإقليمي، وتقريب الإدارة من المواطن

بعد الاستماع لعرض الوزير قدّمت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، تقريرها الذي أعدته حول مشروع القانون خلال الجلسة، قرأه مقرر اللجنة السيد محمد العيد بلاع.

التقرير الذي أعدته اللّجنة كان عقب عقد إجتماعين منفصلين، عُقد الأول ظهيرة يوم الثلاثاء 05 أكتوبر 2021 برئاسةَ السيد حكيم طمراوي، رئيس اللّجنة، تناولت فيه التعديلات والتتميمات المدرجة في المشروع، أمّا الإجتماع الثاني فعقد يوم الإثنين 18 أكتوبر 2021، برئاسة السيد رئيس اللجنة وحضره ممثلا الحكومة السيد كمال بلجود، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛ ووزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار، وحضره أيضا السيد الحاج عبد القادر قرينيك ، نائب رئيس مجلس الأمة، المكلّف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني . استمعت فيه اللجنة الى عرض حول المشروع قدمه ممثل الحكومة السيد كمال بلجود

وأكدت اللّجنة من خلال تقريرها الذي أعدته عن وجاهة أهداف مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر 21-03، الذي ترى فيه نصا قانونيا كفيلا بتحقيق التوازن الإقليمي، وتقريب الإدارة من المواطن، من خلال تقريب المسافة بين البلديات ومراكز ولاياتها، ومن ثم تحقيق الإنسجام الإجتماعي والإقتصادي الأفضل، كما هو مرسوم لها في إطار إعادة التنظيم الإقليمي، لضمان مشاركة المواطن بطريقة أنجع في تسيير شؤونه، والدفع بديناميكية التنمية المحلية نحو آفاق أرحب.

التعديلات والتتميمات المدرجة في المشروع تتمثل في الآتي :

1) إلحاق بلدية البرمة بولاية ورقلة بدلا من ولاية تقرت (المادة 34 والمادة 50 مكرر 6)
2) تمديد رزنامة وضع حيز التنفيذ القانون رقم 12-19 المؤرخ في 11 ديسمبر سنة 2019، الذي يعدل ويتمم القانون رقم 84-09 المذكور أعلاه وبخاصة ما تعلق بالتحويل التدريجي للصلاحيات والالتزامات المتعلقة بتسيير مصالح مرافق الولايات الجديدة الى غاية 31 ديسمبر 2021 (المواد: 54 و55 و57)
3) تغيير بعض المصطلحات في المواد: 54و 55 و57 و59

رزنامة تنفيذ القانون رقم 19-12 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019 المعدل والمتمم للقانون 84-09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 04 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، وخاصة في ما يتعلق بالتحويل التدريجي للصلاحيات والالتزامات المتعلقة بتسيير مصالح ومرافق الولايات الجديدة، إلى غاية 31 ديسمبر 2021 والتي سبق وأن حُدِّد أجلها في القانون رقم 19-12 ب 31 ديسمبر 2020 ولم يكن من الممكن الالتزام بهذا التاريخ بسبب جائحة كورونا والتدابير المتخذة للحدِّ من إنتشارها كما أوضح السيد كمال بلجود أن أربعة (04)

نص القانون

المادة الأولى: يهدف هذا الأمر الى تعديل وتتميم القانون رقم 84-09 المؤرخ في 02 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 04 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، المعدل والمتمم.

المادة2: تعدل وتتمم أحكام المواد 34 و52 مكرر 6 و54و55و57و59 من القانون رقم 84-09 المؤرخ في 02 جمادى الأولى عام1404 الموافق 04 فبراير 1984 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي:

المادة34: تتشكل ولاية ورقلة من البلديات الثماني (08) الآتية:

-1 ورقلة ، -2 حاسي بن عبد الله ، -3 عين البيضاء ، -4 نقوسة ، -5 حاسي مسعود ، -6 الرويسات، -7 سيدي خويلد ، -8 البرمة

المادة 52 مكرر6: تتشكل ولاية توقرت من البلديات الثلاث عشرة (13) الآتية:

-1 توقرت ، -2 نزله ، -3 تيبسبست ، -4 الزاوية العابدية ، -5 تماسين ، -6 بليدة عامر ، -7 المقارين، -8 المنقر ، -9 الطيبات، -10 بن ناصر، -11 سيدي سليمان، -12 الحجيرة، -13 العالية.

المادة 54: تستمر سلطات الولايات الأصلية، طيلة الفترة الضرورية لتنصيب وإقامة وتنظيم إدارات الولايات المنشأة حديثا، في القيام بجميع الصلاحيات والإلتزامات المتعلقة بتسيير مصالح ومرافق الولايات المنشأة حديثا.

يقوم ولاة الولايات الأصلية بالتحويل التدريجي في تنفيذ الميزانيات الإبتدائية والإضافية المصوت عليها بالنسبة إلى السنة المالية 2021 لمجموع الإقليم الذي يشكل الولاية الأصلية.

المادة 55: يستمر والي الولاية الأصلية في تنفيذ الاعتمادات المسجلة في ميزانية الدولة بعنوان السنة المالية 2021 لمجموع الإقليم الذي يشكل الولاية الأصلية

المادة 57: يستمر ولاة الولايات الأصلية في تنفيذ الإعتمادات المسجلة في ميزانية الدولة بعنوان السنة المالية 2021، والمخصصة لسير إدارات تلك الولايات، مع مراعاة الأحكام التي ستحدد قصد الأخذ بعين الإعتبار احتياجات سير إدارات الولايات المنشأة حديثا .

المادة 59: تُزود الولايات المنشأة حديثا بمدونات تقيد فيها كل عمليات التجهيز والإستثمار المتواجد على إقليمها والتابعة لتسيير إدارتها .

المادة03: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الأمر رقم 21-02 الذي يحدد الدوائر الإنتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات البرلمان

تقسيم إداري جديد بـ 58 ولاية

صادق أعضاء مجلس الأمة على مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر 21 رقم 21-02 المؤرخ في 02 شعبان عام 1442 الموافق 16 مارس سنة 2021 الذي يحدد الدوائر الإنتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات البرلمان خلال جلسة عامة عقدها المجلس يوم الأربعاء 24 نوفمبر 2021 والتي ترأسها السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة، وحضرها السيد كمال بلجود، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛والسيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

عرض الوزير

خلال عرضه لمشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 21-02 المؤرخ في 02 شعبان عام 1442 الموافق 16 مارس سنة 2021 الذي يحدد الدوائر الإنتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات البرلمان أوضح وزير الداخلية السيد كمال بلجود أن مشروع هذا القانون يندرج في إطار التقسيم الإداري الجديد الذي ارتفع بموجبه عدد الولايات من 48 ولاية إلى 58 ولاية، عقب ترقية عشر (10) دوائر إدارية بالجنوب إلى ولايات كاملة الصلاحيات.

مضيفا انه قد حُدد عدد المقاعد لكل دائرة انتخابية على أساس تخصيص مقعد واحد لكل مائة وعشرين ألف (120.000) نسمة، ومقعد واحد لكل حصة متبقية تشمل ستين ألف (60.000) نسمة، وأشار ممثل الحكومة إلى تخصيص ثلاثة (3) مقاعد للولايات التي يقل عدد سكانها عن مائتي ألف (200.000) نسمة، فيما حُدد عدد المقاعد للدائرة الانتخابية للجالية الوطنية بالخارج في انتخاب المجلس الشعبي الوطني بثمانية (8) مقاعد، ليصبح بذلك عدد مقاعد المجلس الشعبي الوطني أربعمائة وسبعة (407) مقاعد.

أما فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الأمة، أكد السيد الوزير أن الدائرة الانتخابية تحدد بالحدود الإقليمية للولاية وفقا للقانون رقم 84-09 المؤرخ في 4 فبراير سنة 1984، والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد؛ ويحدد عدد المقاعد لكل دائرة انتخابية بمقعدين اثنين (2)، والذي يشكل ثلثي أعضاء مجلس الأمة، أي مائة وستة عشر (116) عضوا منتخبا، إضافة إلى ثمان وخمسين (58) عضوا يعينهم السيد رئيس الجمهورية، ليصبح العدد الإجمالي لمقاعد مجلس الأمة، مائة وأربعة وسبعين (174) مقعدا بدلا من مائة وأربعة وأربعين (144) مقعدا، أي بزيادة ثلاثين (30) مقعدا.

فيما يخص المجلس الشعبي الوطني:

تخصيص مقعد واحد لكل مائة وعشرين الف (120.000) نسمة ومقعد واحد لكل حصة متبقية تشكمل ستين الف (60.000) نسمة
وتحديد ثمانية (08) مقاعد للجالية الوطنية بالخارج

أما مجلس الأمة

زيادة ثلاثين 30 مقعدا ليصبح عدد الأعضاء 174 عضوا،
58 عضوا منهم يعينهم رئيس الجمهورية و116 عضوا يتم إنتخابهم

نص القانون

المادة الأولى: يحدد هذا الأمر الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة المنتخبين، طبقا لأحكام المادتين 124و196 من الأمر رقم 21-01 المؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق 10 مارس سنة 2021 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

المادة 02: تحدد الدائرة الانتخابية بالنسبة لانتخاب المجلس الشعبي الوطني وبالحدود الاقليمية للولاية وفقا للقانون رقم 84-09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد المعدل والمتمم.

المادة03: توزع المقاعد لكل دائرة انتخابية في انتخاب المجلس الشعبي الوطني بحسب عدد سكان كل ولاية
يحدد عدد المقاعد في كل دائرة انتخابية على أساس تخصيص مقعد واحد لكل حصة تتضمن مائة وعشرين ألف (120.000) نسمة، على أن يخصص مقعد إضافي لكل حصة متبقية تشمل ستين ألف (60.000) نسمة.

لايمكن أن يقل عدد المقاعد عن ثلاثة (03) بالنسبة للولايات التي يقل عدد سكانها عن مائتي ألف (200.000) نسمة.

المادة 04: يحدد عدد المقاعد في الدائرة الإنتخابية للجالية الوطنية بالخارج، في إنتخاب المجلس الشعبي الوطني بثمانية (08) مقاعد.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة05: توضح تسمية الدوائر الإنتخابية وكذا عدد المقاعد المناسبة لها في إنتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني وفق الملحق المرفق بهذا الأمر

المادة06: تحدد الدائرة الإنتخابية بالنسبة لانتخاب أعضاء مجلس الأمة المنتخبين بالحدود الإقليمية للولاية وفقا للقانون رقم 84-09 المؤرخ في 02 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 04 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، المعدل والمتمم

يحدد عدد المقاعد لكل دائرة انتخابية بمقعدين إثنين (02)

المادة 07: يلغى الأمر رقم 12-01 المؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1433 الموافق 13 فبراير سنة 2021 الذي يحدد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات البرلمان.

الأمر 21-13 المتعلق بالبلدية

تكريس مبدأ الشفافية في اختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي

صادق أعضاء مجلس الأمة على مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر 21-13 المؤرخ في 22 محرم عام 1443 الموافق 31 غشت 2021 الذي يعدل ويتمم بعض أحكام القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 والمتعلق بالبلدية.

خلال جلسة عامة عقدها المجلس يوم الأربعاء 24 نوفمبر 2021 والتي ترأسها السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة، وحضرها السيد كمال بلجود، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛والسيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي

بعد الإستماع لعرض الوزير قدّمت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، تقريرها الذي أعدته حول مشروع القانون خلال الجلسة، قرأه مقرّر اللّجنة السيد محمد العيد بلاع.

التقرير الذي أعدته اللّجنة كان عقب الاجتماع الذي عقدته يوم الأربعاء 03 نوفمبر 2021، والذي ترأسه رئيس اللّجنة السيد حكيم طمراوي وحضره ممثل الحكومة السيد كمال بلجود وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ، ووزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار، وحضره أيضا السيد الحاج عبد القادر قرينيك ، نائب رئيس مجلس الأمة، المكلّف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني استمعت فيه اللجنة إلى عرض حول المشروع قدمه ممثل الحكومة السيد كمال بلجود وزير الداخلية وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

وقد ثمنت اللّجنة كل التعديلات والتتميمات التي أدخلت على القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، من خلال تدخلات أعضائها الذين طرحوا على السيد الوزير جملة من الأسئلة والإنشغالات التي غطت كثيرا من الإشكالات المسجّلة ميدانيا، والذي بدوره قام بالرد عليها.

عرض الوزير

إلغاء نظام متصدر القائمة واعتماد نظام القائمة المفتوحة

خلال عرضه لمشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر 21-13 المؤرخ في 22 محرم عام 1443 الموافق 31 غشت 2021 الذي يعدل ويتمم بعض أحكام القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 والمتعلق بالبلدية أكد ممثل الحكومة أن تقديم مشروع هذا القانون يأتي في إطار تكييف بعض أحكام القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 والمتعلق بالبلدية، بإعادة النظر فيما يتعلق برئيس المجلس الشعبي البلدي، ذلك أن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات الجديد ألغى نظام متصدر القائمة واعتمد نظام القائمة المفتوحة المبنية على طريقة الإقتراع النسبي، وبالتصويت التفضيلي دون مزج، وهذا من أجل إزالة الإشكالات العلمية التي يطرحها تطبيق القانون رقم 11-10 المذكور آنفا، وخاصة البلاد مقبلة على إستحقاقات محلية.

نص القانون

المادة الأولى: يهدف هذا القانون إلى تعديل وتتميم بعض أحكام القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 والمتعلق بالبلدية.

المادة02: تعدل المادة 64 من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 والمتعلق بالبلدية والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي:

المادة 64: يستدعي الوالي المنتخبين قصد تنصيب المجلس الشعبي البلدي خلال الثمانية (08) أيام التي تلي إعلان النتائج النهائية للإنتخابات.

المادة03: يتمم القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 والمتعلق بالبلدية، بالمادة 64 مكرر، وتحرر كما يأتي:

المادة 64 مكرر: يجتمع المجلس الشعبي البلدي، تحت رئاسة المنتخب الأكبر سنا قصد إنتخاب رئيسه، خلال الخمسة (05) أيام التي تلي تنصيب المجلس.

يتم وضع مكتب مؤقت للإشراف على الإنتخاب يتشكل من المنتخب الأكبر سنا ويساعده المنتخبان الأصغر سنا على أن يكونوا غير مترشحين.

يستقبل المكتب المؤقت المذكور أعلاه، الترشيحات لانتخاب الرئيس ويقوم بإعداد قائمة المترشحين.

المادة04: تعدل المادة 65 من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي

المادة 65 : يقدم المترشح للانتخابات لرئاسة المجلس الشعبي البلدي من القائمة الحائزة على الأغلبية المطلقة للمقاعد. في حالة عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة للمقاعد، يمكن القائمتين الحائزتين على خمسة وثلاثين في المائة (35%) على الأقل من المقاعد تقديم مترشح

وفي حالة عدم حصول أي قائمة على خمسة وثلاثين في المائة (35%) على الأقل، من المقاعد، يمكن لجميع القوائم تقديم مرشح عنها.

يكون الإنتخاب سريا، ويعلن عنه رئيسا للمجلس الشعبي البلدي المترشح الذي تحصل على الأغلبية المطلقة للأصوات .

وإذا لم يحصل أي مترشح على الأغلبية المطلقة للأصوات يجرى دور ثان بين المترشحين الحائزين على المرتبتين الأولى والثانية، ويعلن فائزا المترشح المتحصل على أغلبية الأصوات.

في حالة تساوي الأصوات المحصل عليها، يعلن فائزا المترشح الأكبر سنا.

إجراءات الموافقة على الأوامر

المادة 81 : طبقا لأحكام المادة 142 (الفقرة 2) من الدستور وأحكام المادة 37 من القانون العضوي رقم 12-16 المذكور أعلاه، تدرس اللجنة المختصة النص المتضمن الموافقة على الأمر وتستمع إلى ممثل الحكومة، وتعد تقريرا في الموضوع.

يُعرض النص المتضمن الموافقة على الامر في جلسة عامة للمصادقة عليه بكامله، بعد الاستماع إلى عرض ممثل الحكومة وتقرير اللجنة المختصة دون مناقشة في الموضوع، في أول دورة برلمانية

كلمة وزير الداخلية والجماعات المحلية بعد المصادقة

سنعمل على التكفل بتوصيات اللجنة

أتوجه بالشكر الجزيل الى السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة على تفضلهم بالمصادقة على هذه الأوامر الهامة واسمحوا لي بهذه المناسبة أن أخص بالشكر والتقدير رئيس وأعضاء لجنة الشؤون القانونية والإدارية على المجهودات والعناية الفائقة التي بذلوها في دراسة هذه الأوامر لقد كان النقاش في اجتماعات اللجنة ثريا كما كانت انشغالات أعضائها في صميم اهتمامات المواطنين وسنعمل إن شاء الله على التكفل بها إن تصويتكم اليوم لصالح هذه النصوص يدل على العناية الخاصة لحرصكم على تعزيز وتكييف ترسانتنا القانونية ومواصلة البناء المؤسساتي للجزائر الجديدة في إطار برنامج السيد رئيس الجمهورية شكرا لكم مرة ثانية والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

كلمة رئيس اللجنة القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي بعد المصادقة

الاوامر التي صادقنا عليها.. ستعزز الديمقراطية وستأسس لبناء دولة الحق والقانون

بمناسبة مصادقة مجلسنا الموقر اليوم على هذه الحزمة من الأوامر المتعلقة بالكثير من القطاعات الهامة نكون قد عبدنا الطريق أمام مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون هذا البرنامج الطموح، طموح شعبي في إحداث القطيعة مع ممارسات الماضي وتعزيز الديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون، كما أرادها الشهداء والمجاهدون، ويتطلع إليها هذا الشعب العظيم، وفي هذا الإطار تعمل الدولة على التجسيد الفعلي لهذه المساعي النبيلة، من خلال سن القوانين التي تنظم الشأن العام وتعمل على مكافحة الظواهر التي تؤثر سلبا في الفرد والمجتمع وتعيق السير الحسن للمرفق العمومي

وفي الختام باسم أعضاء اللجنة أشكر السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية المحترم الذي إستمعت اليه اللجنة حول مشاريع القوانين المتضمنة الموافقة على الاوامر التي صادقنا عليها قبل قليل، الشكر موصول كذلك الى أعضاء مجلس الأمة الموقر والسادة الحضور، الشكر موصول كذلك الى السيد الرئيس المجاهد صالح قوجيل،السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الأمر رقم 21-01 المتعلق بنظام الانتخابات

إطار قانوني يضبط وينظم الحياة السياسية

إجراءات الموافقة على الأوامر

المادة 81 : طبقا لاحكام المادة 142 (الفقرة 2) من الدستور، واحكام المادة 37 من القانون العضوي رقم 12-16 المذكور أعلاه، تدرس اللجنة المختصة النص المتضمن الموافقة على الأمر وتستمع إلى ممثل الحكومة، وتعد تقريرا في الموضوع.

يعرض النص المتضمن الموافقة على الأمر في جلسة عامة للمصادقة عليه بكامله بعد الاستماع إلى عرض ممثل الحكومة وتقرير اللجنة المختصة دون مناقشة في الموضوع، في أول دورة برلمانية

صادق أعضاء مجلس الامة على النص المتضمن الموافقة على الامر رقم 21-01 المؤرخ في 10 مارس 2021 ، المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، خلال جلسة عامة عقدها المجلس يوم الأربعاء 24 نوفمبر 2021 ، برئاسة رئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل وحضرها ؛ السيد عبد الرشيد طبي، وزير العدل، حافظ الأختام والسيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

المصادقة التي تمت دون مناقشة طبقا للمادة 81 من النظام الداخلي للمجلس، عرفت تقديم مشروع القانون من قبل ممثل الحكومة السيد عبد الرشيد طبي وزير العدل حافظ الأختام ، تلاها تقديم تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي ، حول نص المشروع والذي قراه مقرر اللجنة السيد محمد العيد بلاع .

عرض الوزير

ضمان اجراء انتخابات شفافة ونزيهة تكرس مبدأ تكافؤ الفرص بين المترشحين

خلال عرضه لنص القانون المتضمن الموافقة على الامر رقم 21-01 المؤرخ في 10 مارس 2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات ، أشار وزير العدل حافظ الاختام السيد عبد الرشيد طبي الى ان هذا الامر يندرج في اطار الإصلاحات السياسية التي جاء بها برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، بهدف التأسيس لمرحلة جديدة في تاريخ البلاد ، كما أشار أيضا الى الأولوية البالغة التي اولاها رئيس الجمهورية لإعداد وتحضير قانون عضوي جديد لانتخابات حرصا منه لإعادة تشكيل مجالس منتخبة شرعية ناتجة عن انتخابات نزيهة تعبر عن إرادة الشعب ، كما أضاف ممثل الحكومة بان مشروع هذا القانون

يشكل اطارا قانونيا يضبط وينظم الحياة السياسية من خلال تحديد المبادئ والقواعد الأساسية المتعلقة بنظام الانتخابات وفق قواعد ترتكز على اخلقة الحياة السياسية واستعادة ثقة المواطن في العملية الانتخابية ، وذكر ان هذه المبادئ تتمثل أساسا في تجسيد وترسيخ الديمقراطية، تكريس التداول على السلطة، محاربة المال الفاسد، ضمان مشاركة المواطنين والمجتمع المدني لاسيما الشباب والمرأة في الحياة السياسية ، ورد الاعتبار للإرادة الشعبية من اجل بناء مؤسسات منتخبة قوية .

تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي

بعد الاستماع لعرض الوزير قدمت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي تقريرها الذي أعدته حول مشروع القانون خلال الجلسة قرأه مقرر اللجنة السيد محمد العيد بلاع.

التقرير الذي أعدته اللجنة كان عقب الاجتماع الذي عقدته يوم الأربعاء 03 نوفمبر 2021، والذي ترأسه رئيس اللجنة السيد حكيم طمراوي وحضرته وزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار ، والسيد الحاج عبد القادر قرينيك نائب رئيس مجلس الأمة المكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، والذي استمعت فيه الى عروض قدمها ممثل الحكومة السيد عبد الرشيد طبي وزير العدل، حافظ الاختام، وعرف تدخلات أعضاء اللجنة حول النص حيث طرحوا إنشغالاتهم وأسئلتهم على السيد الوزير والذي بدوره قام بالرد عليها .

حيث رأت اللجنة ان مشروع القانون المتضمن الموافقة على الامر رقم 21-01 يعبر بحق عن إرادة سياسية جادة في احداث القطيعة مع ممارسات الماضي ووضع لبنات جديدة لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة في كنف الديمقراطية ، تتبنّ ببناء غد افضل مؤشراته باتت واضحة المعالم في برنامج السيد رئيس الجمهورية ومخطط عمل الحكومة لتنفيذ هذا البرنامج .

نص القانون

تغيير نمط الاقتراع والمناصفة في الترشح

تضمن الامر رقم 21-01المؤرخ في 26 رجب 1842هجري الموافق ل 10 مارس 2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات لأحكام تتعلق أساسا بتغيير نمط الاقتراع، تحويل صلاحيات الإدارة الى السلطة المستقلة للانتخابات، تحديد عدد العهدات بالنسبة لنواب المجلس الشعبي الوطني ، مراعاة المناصفة في الترشح وضمان مشاركة الشباب والجامعيين وقد حررت كما يلي :

المادة 5 : يتم الإنتخاب عن طريق الاقتراع العام السري الحر والمباشر وغير المباشر .

المادة 10 :تمارس السلطة المستقلة صلاحياتها منذ استدعاء الهيئة الناخبة الى غاية اعلان النتائج المؤقتة وفق احكام هذا القانون العضوي .

و في هذا الشأن تتولى السلطة المستقلة لاسيما :

-مسك البطاقة الوطنية للهيئة الناخبة والقوائم الانتخابية للبلديات والقوائم الانتخابية للجالية الوطنية بالخارج وتحيينها بصفة مستمرة ودورية ، طبقا لاحكام هذا القانون العضوي .

-اعداد بطاقات الناخبين وتسليمها لاصحابها .

-الاشراف على مجموع العمليات الانتخابية والاستفتائية .

توفير الوثائق والمعدات الانتخابية الضرورية لاجراء العمليات الانتخابية والاستفتائية .

-اعتماد ممثلي المترشحين لمراقبة عمليات التصويت داخل مراكز ومكاتب التصويت .

-التنسيق من الجهات المختصة ، للعمليات التي تندرج في اطار البعثات الدولية لملاحظة الانتخابات ، واستقبالها وانتشارها ومرافقتها .

-ضمان حماية البيانات الشخصية الخاصة بالناخبين والمترشحين طبقا لتشريع الساري المفعول.

-التحسيس في مجال الانتخابات ونشر ثقافة الانتخاب .

-تكوين وترقية أداء أعوان ومؤطري العمليات الانتخابية .

المساهمة بالتنسيق مع مراكز ومؤسسات البحث ، في ترقية البحث العلمي في مجال الانتخابات .

المادة 19 :تتشكل السلطة المستقلة من :

-جهاز تداولي في مجلس السلطة المستقلة .

-جهاز تنفيذي ممثلا في رئيس السلطة المستقلة .

المادة 54 : التسجيل في القوائم الانتخابية واجب على كل مواطن ومواطنة تتوفر فيهما الشروط المطلوبة قانونا .

المادة 55 : يجب على كل جزائري وكل جزائرية يتمتعان بحقوقهما المدنية والسياسية ولم يسبق لهما التسجيل في قائمة انتخابية ان يطلبا تسجيلهما .

المادة 125 : يجرى الاقتراع في الدائرة الانتخابية، ويوزع الناخبون بموجب مقرر من منسق المندوبية الولائية للسلطة المستقلة على مكاتب التصويت بقدر ما تقتضيه الظروف المحلية ويتطلبه عدد الناخبين .

غير انه عندما يوجد مكتبان او عدة مكاتب تصويت في نفس المكان فإنها تشكل مركز تصويت يوضع تحت مسؤولية رئيس مركز يعين ويسخر بمقرر من منسق المندوبية الولائية للسلطة المستقلة .

يتم انشاء مراكز التصويت بموجب المقرر المنصوص عليه في الفقرة أعلاه .

تلحق مكاتب التصويت المنتقلة المذكورة في المادة 145 من هذا القانون العضوي بأحد مراكز التصويت في الدائرة الانتخابية .

يعلق القرار المذكور أعلاه ، بمقر المندوبية الولائية والمندوبية البلدية للسلطة المستقلة ومقرات الولاية والمقاطعة الإدارية والدائرة والبلدية ومراكز التصويت

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بقرار من رئيس السلطة المستقلة .

المادة 200 : يشترط في المترشح الى المجلس الشعبي الوطني ما يأتي :

-ان يستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة 50 من هذا القانون العضوي ويكون مسجلا في الدائرة الانتخابية التي يترشح فيها .

-أن يكون بالغا خمسا وعشرين سنة على الأقل يوم الاقتراع .

-أن يكون ذا جنسية جزائرية .

-أن يثبت اداءه للخدمة الوطنية او اعفاءه منها .

-ألا يكون محكوما عليه نهائيا بعقوبة سالبة للحرية لارتكاب جناية او جنحة ولم يرد اعتباره، باستثناء الجنح غير العمدية .

-أن يثبت وضعيته اتجاه الإدارة الضريبية .

-أن لايكون معروفا لدى العامة بصلته مع أوساط المال والاعمال المشبوهة وتأثيره بطريقة مباشرة او غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية .

-ألا يكون قد مارس عهدتين برلمانيتين متتاليتين او منفصلتين.

الأمــر رقم 21-05 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات

صلاحية جديدة لرئيس السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات

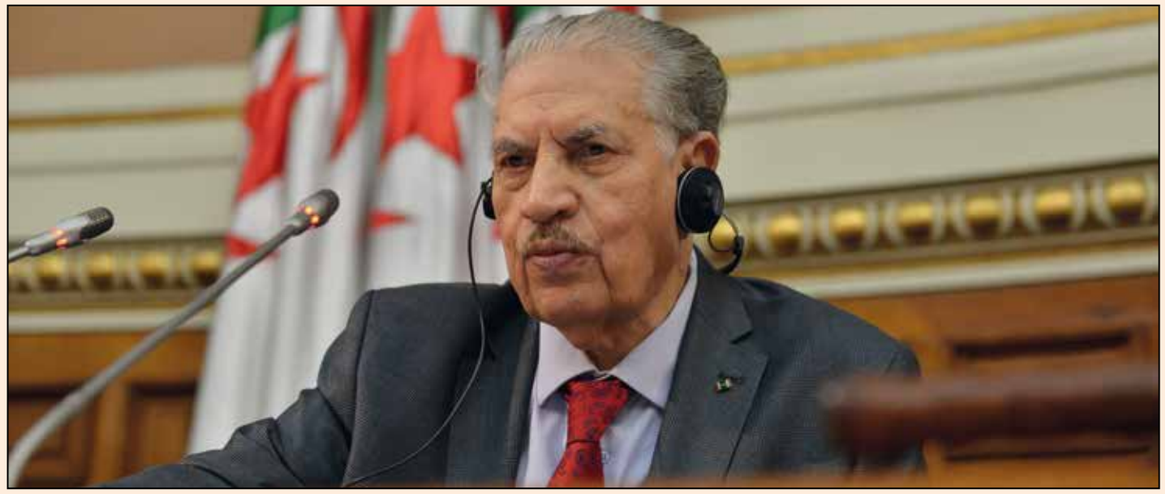

صادق أعضاء مجلس الامة على النص المتضمن الموافــقة على الأمــر رقم 21-05 المؤرخ في 10 رمضان 1842 هجري الموافق ل22 ابريل 2021 والذي يعدل ويتمم بعض احكام الامر رقم 21-01 المؤرخ في 26 رجب 1442 الموافق ل 10 مارس 2021 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، خلال جلسة عامة عقدت يوم الأربعاء 24 نوفمبر 2021 برئاسة رئيس مجلس الامة السيد صالح قوجيل وحضور كل من السيد عبد الرشيد طبي وزير العدل حافظ الاختام والسيدة بسمة عزوار وزيرة العلاقات مع البرلمان.

عرض الوزير

أوضح ممثل الحكومة ان هذا الامر جاء لتعديل احكام المادتين 203 و206 من الامر 21-01 بإعادة النظر في بعض الاجال بغية ضمان السير الحسن للعملية الانتخابية الخاصة بالانتخابات التشريعية التي نظمت في 12 جوان 2021 وأشار الى تعديل المادة 203 الخاص بآجال انتهاء فترة إيداع قوائم المترشحين وتحديده بفترة 45 يوم بدل 50 يوم ، فيما تضمنت المادة 206 تتميم احكام الفقرة الثانية بإقرار صلاحية جديدة لرئيس السلطة المستقلة للانتخابات تتمثل في إمكانية تمديد اجال تبليغ قرارات الترشح من 8 الى 12 يوم وتعديل الفقرات 5،4 و6 من نفس المادة .

تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي

بعد الاستماع الى عرض الوزير قدمت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي تقريرها الذي أعدته حول مشروع القانون خلال الجلسة عقب الاجتماع الذي عقدته يوم الأربعاء 3 نوفمبر 2021 والذي ترأسه رئيس اللجنة السيد حكيم طمراوي وحضرته وزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار والسيد الحاج عبد القادر قرينيك نائب رئيس مجلس الامة المكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني ، والذي استمعت فيه الى عروض قدمها ممثل الحكومة عبد الرشيد طبي وزير العدل حافظ الاختام ، وعرف تدخلات أعضاء اللجنة حول النص حيث طرحوا انشغالاتهم واسئلتهم على السيد الوزير والذي بدوره قام بالرد عليها .

ثمنت اللجنة احكام مشروع قانون المتضمن الموافقة على الامر رقم 21-05 المؤرخ في10 رمضان 1442 الموافق ل 22 ابريل 2021 الذي يعدل ويتمم بعض احكام الامر رقم 21-01 المؤرخ في 26رجب 1442 الموافق ل 10 مارس 2021 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

نص القانون

المادة 203 : بنتهي اجل إيداع قوائم المترشحين خمسين 50 يوما كاملة قبل تاريخ الاقتراع .

المادة 206 : يتعين ان يكون رفض أي ترشيح او قائمة مترشحين، معللا تعليلا قانونيا صريحا حسب الحالة بقرار من منسق المندوبية الولائية للسلطة المستقلة او منسق السلطة لدى الممثلية الدبلوماسية او القنصلية بالخارج .
يجب ان يبلغ قرار الرفض تحت طائلة البطلان، خلال 8 أيام كاملة، ابتداء من تاريخ إيداع التصريح بالترشح، يمكن رئيس السلطة المستقلة، عند الاقتضاء، تمديد هذا الاجل بأربعة أيام على الأكثر يعد الترشيح مقبولا بانقضاء هذا الاجل.
يكون قرار الرفض قابلا للطعن امام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا خلال 3 أيام ابتداء من تاريخ تبليغه.
يكون قرار الرفض قابلا للطعن بالنسبة لمترشحي الدوائر الانتخابية بالخارج امام المحكمة الإدارية بالجزائر العاصمة خلال 3أيام ابتداء من تاريخ تبليغه.
تفصل المحكمة الإدارية المختصة إقليميا في الطعن خلال 2 يومين، ابتداء من تاريخ ايداعه .
يمكن الطعن في حكم المحكمة الإدارية امام المحكمة الإدارية للاستئناف المختصة إقليميا في اجل يومين ابتداء من تاريخ تبليغ الحكم .
تفصل المحكمة الإدارية للاستئناف في الطعن في اجل 2 يومين ابتداء من تاريخ ايداعه.

الأمر رقم 21-10 المتعلق بنظام الإنتخابات

تعديلات وتتميمات استجابة لمتطلبات الظرف السياسي والإجتماعي

إجراءات الموافقة على الأوامر

المادة 81 : طبقا لاحكام المادة 142 (الفقرة 2) من الدستور، واحكام المادة 37 من القانون العضوي رقم 12-16 المذكور أعلاه، تدرس اللجنة المختصة النص المتضمن الموافقة على الأمر وتستمع إلى ممثل الحكومة، وتعد تقريرا في الموضوع.
يعرض النص المتضمن الموافقة على الأمر في جلسة عامة للمصادقة عليه بكامله، بعد الاستماع إلى عرض ممثل الحكومة وتقرير اللجنة المختصة دون مناقشة في الموضوع، في أول دورة برلمانية

صادق أعضاء مجلس الامة على النص المتضمن الموافــقة على، الأمـر رقم 21-10 الذي يعدل ويتمم بعض أحكام الأمر رقم 21-01 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات خلال جلسة عامة عقدها المجلس يوم الأربعاء 24 نوفمبر 2021 ، برئاسة رئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل وحضرها ؛ السيد عبد الرشيد طبي، وزير العدل، حافظ الأختام؛ السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

المصادقة التي تمت دون مناقشة طبقا للمادة 81 من النظام الداخلي للمجلس، عرفت تقديم مشروع القانون من قبل ممثل الحكومة السيد عبد الرشيد طبي وزير العدل حافظ الأختام ، تلاها تقديم تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، حول نص المشروع والذي قراه مقرر اللجنة السيد محمد العيد بلاع .

عرض الوزير

المناصفة لم تنصف المراة والأحزاب السياسية

خلال عرضه لنص القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 21-10 الذي يعدل ويتمم بعض أحكام الأمر رقم 21-01 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، أشار ممثل الحكومة إلى تعديل المادة 317 المتعلقة بشرط المناصفة خاصة في بعض البلديات والولايات الداخلية، وكذا المادة 318 المتعلقة بتقليص عدد التوقيعات المطلوبة من 35 إلى 20 توقيع لكل مترشح في البلديات الآهلة بأقل من 20 ألف نسمة. مؤكدا أن عملية المناصفة لم تنصف المرأة، كما أنها لم تنصف الأحزاب السياسية والمجتمع معا، لقد كانت عملية قفز على واقع المجتمع الجزائري، فاختيار المرأة يتعين أن يكون من خلال القائمة وعلى أساس الكفاءة والنزاهة لا غير.

تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي

بعد الاستماع لعرض الوزير قدمت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي تقريرها الذي أعدته حول مشروع القانون خلال الجلسة قرأه مقرر اللجنة السيد محمد العيد بلاع.

التقرير الذي أعدته اللجنة كان عقب الاجتماع الذي عقدته يوم الأربعاء 03 نوفمبر 2021، والذي ترأسه رئيس اللجنة السيد حكيم طمراوي وحضرته وزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار ، والسيد الحاج عبد القادر قرينيك نائب رئيس مجلس الأمة المكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، والذي استمعت فيه الى عروض قدمها ممثل الحكومة السيد عبد الرشيد طبي وزير العدل، حافظ الاختام ، وعرف تدخلات أعضاء اللجنة حول النص حيث طرحوا إنشغالاتهم وأسئلتهم على السيد الوزير والذي بدوره قام بالرد عليها .

ثمنت اللجنة كل التعديلات والتتميمات التي أدخلت على بعض أحكام الأمر رقم 21-01 المؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق 10 مارس سنة 2021 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، ولاسيما أنها تستجيب لمتطلبات الظرف السياسي والاجتماعي للبلاد.

نص تعديل المادة 317

المادة 317 – بصفة انتقالية ، وفقط بالنسبة للإنتخابات المجلس الوطني التي تلي صدور هذا الامر المتضمن القانون العضوي، يمكن قوائم المترشحين المقدمة تحت رعاية الأحزاب السياسية او القوائم المستقلة في الدوائر الانتخابية التي لم تتمكن من تحقيق شرط المناصفة المطلوب بموجب المادة 191 من هذا القانون العضوي ، ان تطلب من السلطة المستقلة افادتها بترخيص لشرط المناصفة، وفي هذه الحالة توافق السلطة المستقلة على هذه القوائم وتصرح بقبولها.

نص تعديل المادة 318

المادة –318 بصفة انتقالية وفقط بالنسبة للإنتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية المسبقة التي تلي صدور هذا الامر المتضمن القانون العضوي ، يوقف العمل بالشروط المحددة في المطات 1 و2 و3 من الماة 178 المتعلقة باشتراط نسبة 4% من الأصوات في الدائرة الانتخابية خلال الانتخابات الأخيرة او بدعم 10 منتخبين في المجالس الشعبية المحلية للولاية المعنية او بعدد من التوقيعات، ويطبق بدلها الحكم الاتي :
يجب على قائمة المترشحين المقدمة سواء تحت رعاية حزب سياسي او بصفة مستقلة ان تدعم على الاقل ب 35 توقيع من من ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية فيما يخص كل مقعد مطلوب شغله.

الامر 21-08 المتضمن قانون العقوبات

مشروع قانون من أجل التصدي لجيوش وسائل التواصل الاجتماعي التي تهدد أمن واستقرار الوطن

صادق أعضاء مجلس الامة على النص المتضمن الموافقة على، الامر 21-08 المؤرخ في 27 شوال عام 1442 الموافق 8 يونيو سنة 2021 الذي يعدل ويتمم الامر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966و المتضمن قانون العقوبات خلال جلسة عامة عقدها المجلس يوم الأربعاء 24 نوفمبر 2021 ، برئاسة رئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل وحضرها ؛ السيد عبد الرشيد طبي، وزير العدل، حافظ الأختام؛ السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

المصادقة التي تمت دون مناقشة طبقا للمادة 81 من النظام الداخلي للمجلس، عرفت تقديم مشروع القانون من قبل ممثل الحكومة السيد عبد الرشيد طبي وزير العدل حافظ الأختام ، تلاها تقديم تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي ، حول نص المشروع والذي قراه مقرر اللجنة السيد محمد العيد بلاع.

عرض الوزير

قائمة وطنية للأشخاص والكيانات المرتبطة بالإرهاب التي تهدد سلامة الوطن ...

أوضح ممثل الحكومة ان هذا الامر يهدف الى تعزيز قانون العقوبات المتعلق بمكافحة الإرهاب قصد التصدي لبعض الاشكال الجديدة للإجرام التي تجسدت في موجة من الاعتداءات أخطرها تلك التي تجيش وسائل التواصل الاجتماعي بإيعاز من اشخاص وكيانات مرتبطة بالإرهاب وأشار ممثل الحكومة الى استفحال خطورة بعض الأصوات المغرضة التي تهدد السلامة والوحدة الترابية للبلاد ، كما أضاف انه جراء هذه المخاطر وجدت الجزائر نفسها ملزمة بحماية سلامتها الترابية والحفاظ على امنها واستقرار مؤسساتها من خلال اتخاذ تدابير صارمة بإعمال آليات تتمثل في تسجيل الأشخاص والكيانات التي تهدد امنها ضمن قائمة وطنية للإرهاب ، وذكر ان هذا القانون يقترح تعديل وتتميم قانون العقوبات عن طريق تعديل المادة 87 مكرر بإدراج السعي بأي وسيلة للوصول الى السلطة او تغيير نظام الحكم بغير الوسائل الدستورية، وكذا المساس بالسلامة الترابية للجزائر والتحريض على ذلك ضمن الأفعال المشكلة للإرهاب، وكشف وزير العدل حافظ الأختام عن إدراج مادة 87 مكرر 13 تنص على إنشاء قائمة وطنية خاصة بالأشخاص والكيانات الإرهابية يدرج فيها أشخاص أو كيانات محل تحريات أولية أو متابعة جزئية أو صدرت ضدها أحكام أو قرارات بالإدانة، وأضاف السيد عبد الرشيد طبي بالقول بأن المادة تنص على إنشاء لجنة وطنية تختص بوضع القائمة السالفة الذكر تحدد تشكيلتها عن طريق التنظيم، كما أشار إلى إدراج المادة 87 مكرر 14 تحدد الآثار القانونية المترتبة على الإدراج في القائمة الوطنية للإرهاب، وختم مشيرًا أنّ الأحكام الواردة في هذا الأمر ستسمح بإدراج الكيانات التي صنفها المجلس الأعلى للأمن كحركات إرهابية وهي حركة رشاد والماك والأشخاص المرتبطين بهما.

تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي

بعد الاستماع لعرض الوزير قدمت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي تقريرها الذي أعدته حول مشروع القانون خلال الجلسة قرأه مقرر اللجنة السيد محمد العيد بلاع.

التقرير الذي أعدته اللجنة كان عقب الاجتماع الذي عقدته يوم الأربعاء 03 نوفمبر 2021، والذي ترأسه رئيس اللجنة السيد حكيم طمراوي وحضرته وزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار ، والسيد الحاج عبد القادر قرينيك نائب رئيس مجلس الأمة المكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، والذي استمعت فيه الى عروض قدمها ممثل الحكومة السيد عبد الرشيد طبي وزير العدل، حافظ الاختام ، وعرف تدخلات أعضاء اللجنة حول النص حيث طرحوا إنشغالاتهم وأسئلتهم على السيد الوزير والذي بدوره قام بالرد عليها .

رأت اللجنة ضرورة الموافقة على مشروع القانون المتضمن الموافقة على الامر رقم 21-08 المؤرخ في 27 شوال عام 1442 الموافق 8 يونيو سنة 2021 الذي يعدل ويتمم الامر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966و المتضمن قانون العقوبات ، لأهميته في الحفاظ على الوطن من كيد الأعداء والمنخرطين في المحاولات اليائسة لضرب إستقرار الدولة الجزائرية وامنها القومي ووحدتها ارضا وشعبا.

إجراءات الموافقة على الأوامر

المادة 81 : طبقا لاحكام المادة 142 (الفقرة 2) من الدستور وأحكام المادة 37 من القانون العضوي رقم 12-16 المذكور اعلاه، تدرس اللجنة المختصة النص المتضمن الموافقة على الامر وتستمع إلى ممثل الحكومة، وتعد تقريرا في الموضوع.

يعرض النص المتضمن الموافقة على الامر في جلسة عامة للمصادقة عليه بكامله بعد الاستماع إلى عرض ممثل الحكومة وتقرير اللجنة المختصة دون مناقشة في الموضوع، في أول دورة برلمانية

نص القانون

المادة 1: يهدف هذا الامر الى تعديل وتتميم الامر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم .

المادة3: يتمم الامر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمذكور أعلاه بمادتين 87 مكرر 13 و87 مكرر 14 وتحرران كما يأتي :

المادة 87 مكرر 13 : تنشأ قائمة وطنية للأشخاص والكيانات الإرهابية التي ترتكب احد الأفعال المنصوص عليها في المادة 87 المكرر من هذا القانون الذين يتم تصنيفهم شخصا إرهابيا او تنظيما إرهابيا من قبل لجنة تصنيف الأشخاص والكيانات الإرهابية والتي تدعى ادناه اللجنة .

لا يسجل أي شخص او كيان في القائمة المذكورة في هذه المادة الا اذا كان محل تحريات أولية او متابعة جزائية او صدر ضده حكم او قرار بالإدانة .

يقصد بالكيان في مفهوم هذه المادة كل جمعية او تنظيم او جماعة او منظمة ، مهما يكون شكلها او تسميتها ، يكون غرضها او تقع أنشطتها تحت طائلة احكام المادة 87 مكرر من هذا القانون .

ينشر قرار التسجيل في القائمة الوطنية في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ويعد هذا النشر بمثابة تبليغ للمعنيين الذين يحق لهم تقديم طلب للجنة لشطبهم من القائمة الوطنية ، في اجل 30 يوم من تاريخ نشر قرار التسجيل .

يمكن اللجنة ان تشطب أي شخص او كيان من القائمة الوطنية ، تلقائيا او بناءا على طلب الشخص او الكيان المعني ، اذا أصبحت أسباب تسجيله غير مبررة .

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم .

المادة 87 مكرر 14: يترتب على التسجيل في القائمة المنصوص عليها في المادة 87 مكرر 13 من هذا القانون ، حظر نشاط الشخص او الكيان المعني وحجز او تجميد أمواله والأموال المتأتية من ممتلكاته التي يحوزها والتي تخضع بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، لرقابته او رقابة اشخاص يعملون لصالحه او يأتمرون بأوامره ، مع مراعاة حقوق الغير حسن النية .

كما يترتب على التسجيل في القائمة المذكورة في الفقرة أعلاه، منع المعنيين من السفر بموجب قرار قضائي ، بناء على طلب اللجنة.

الامر رقم 21-09 المتعلق بحماية المعلومات والوثائق الإدارية

معاقبة كل من تحصل على امتيازات غير مبررة

صادق أعضاء مجلس الامة على النص المتضمن الموافقة على الامر رقم 21-09 المؤرخ في 27 شوال عام 1442 الموافق 8 يونيو سنة 2021 والمتعلق بحماية المعلومات والوثائق الإدارية خلال جلسة عامة عقدها المجلس يوم الأربعاء 24 نوفمبر 2021 ، برئاسة رئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل وحضرها ؛ السيد عبد الرشيد طبي، وزير العدل، حافظ الأختام والسيدة بسمة عزواروزيرة العلاقات مع البرلمان.

المصادقة التي تمت دون مناقشة طبقا للمادة 81 من النظام الداخلي للمجلس، عرفت تقديم مشروع القانون من قبل ممثل الحكومة السيد عبد الرشيد طبي وزير العدل حافظ الأختام ، تلاها تقديم تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي ، حول نص المشروع والذي قراه مقرر اللجنة السيد محمد العيد بلاع.

عرض الوزير

التصدي لأشكال الإجرام التي تستهدف المعلومات والوثائق الإدارية

لدى تطرقه لمشروع القانون الذي يتضمن الموافقة على الأمر 09/21 المتعلق بحماية المعلومات والوثائق الإدارية، أوضح ممثل الحكومة أن هذا الأمر يهدف إلى التصدي لأشكال الأجرام التي تستهدف المعلومات والوثائق الإدارية بإفشاء المعلومات والوثائق الصادرة عن الدولة ومختلف مؤسساتها ونشرها في وسائل الاتصال بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي وتحريفها وإخراجها عن سياقها بغرض الإضرار بالدولة ومؤسساتها، كما أكد ممثل الحكومة وجوب توعية المواطن وإعلامه بما تضمنه هذا المشروع والآثار المترتبة عنه، مشيرا إلى أن هذا الموضوع متكفل به وسيكون عبر وسائل الاعلام المختلفة ومن طرف مختصين، وسيُشرَع في هذه العملية مباشرة بعد موافقة البرلمان عليه، وفيما يتعلق بمعاقبة الشخص الذي تحصل على امتيازات غير مبررة نتيجة خطأ ارتكبه موظف، أوضح أنه لا يعذر شخص بجهل القانون، مؤكدا أنه بعد صدور مشروع هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية يصبح ملزما للجميع دون استثناء، مشيرا إلى وجوب تكييف القوانين مع الواقع الاقتصادي وضرورة التفرقة بين الخطأ في التسيير والخطأ الجزائي، ولهذا الغرض تم تشكيل فوج عمل يتكون من جامعيين وأساتذة وقضاة لمعالجة هذه الإشكالية من كل الجوانب، وسوف يقدم النتائج التي يتوصل إليها بعد شهر تقريبا، مؤكدا أنه آن الأوان لضبط الأمور بعد فترة ساد فيها التسيب واللاعقاب.

تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي

بعد الاستماع لعرض الوزير قدمت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي تقريرها الذي أعدته حول مشروع القانون خلال الجلسة قرأه مقرر اللجنة السيد محمد العيد بلاع.

التقرير الذي أعدته اللجنة كان عقب الاجتماع الذي عقدته يوم الأربعاء 03 نوفمبر 2021، والذي ترأسه رئيس اللجنة السيد حكيم طمراوي وحضرته وزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار ، والسيد الحاج عبد القادر قرينيك نائب رئيس مجلس الأمة المكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، والذي استمعت فيه الى عروض قدمها ممثل الحكومة السيد عبد الرشيد طبي وزير العدل، حافظ الاختام ، وعرف تدخلات أعضاء اللجنة حول النص حيث طرحوا إنشغالاتهم وأسئلتهم على السيد الوزير والذي بدوره قام بالرد عليها .

إعتبارا للمعطيات التي وردت في العرض المفصل الذي قدمه ممثل الحكومة؛واعتبارا لمداخلات أعضاء اللجنة وما تخللها من أسئلة وانشغالات وملاحظات هامة، غطت الكثير من الجوانب ذات الصلة بمشروع القانون؛واعتبارا للردود والتوضيحات الوافية التي قدمها ممثل الحكومة حول النقاط التي وردت في مداخلات الأعضاء؛ رأت اللجنة أن الأحكام التي تضمنها مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 21-09 المؤرخ في 27 شوال عام 1442 الموافق 8 يونيو سنة 2021، والمتعلق بحماية المعلومات والوثائق الإدارية، جاءت في وقتها وعليه، يستحق مشروع هذا القانون التصويت عليه بالموافقة.

نص القانون

المادة7: تلزم السلطات المعنية بتأمين وثائقها ومعلوماتها وحمايتها ، وتتخذ التدابير الازمة لتصنيفها وتنظيم تداولها وحفظها وفقا للأحكام المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما ، ولاسيما ما يتعلق منها بالأرشيف الوطني

يجب ان يخضع موظفو السلطات المعنية الى تكوين خاص في استعمال المعلومات والوثائق المصنفة .

تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم .

المادة8: لايمكن ان تكون مراسلات السلطات المعنية مع والى الغير ، محل نشر او تداول او توزيع الا بموافقتها مالم ينص القانون على خلاف ذلك .

المادة 9: يجب على السلطات المعنية ، في حال تسريب معلومات اووثائق مصنفة ، إخطار الجهات المختصة فورا قصد فتح تحقيق .

المادة 14: يلزم الموظف العمومي ، تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في هذا الامر ، بالسر المهني وعدم افشاء محتوى أي وثيقة أو أي معلومة اطلع عليها اثناء او بمناسبة ممارسة مهامه ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

و يبقى هذا المنع ساريا لمدة 10 سنوات من توقف او انتهاء العلاقة المهنية للموظف العمومي بالستقالة او التسريح او العزل او الإحالة الى التقاعد او لاي سبب اخر ، مع مراعاة احكام المادة 50 من هذا الامر .

المادة 16 : يمنع الموظف العمومي من الادلاء لوسائل الاعلام في وسائل التواصل الاجتماعي باي معلومة او تعليق او تصريح او مداخلة حول المعلومات او الوثائق التي اطلع عليها ، بحكم مهامه ، او حول مسائل مازالت قيد الدراسة لدى الجهة التي يعمل فيها ، مالم يكن مرخصا له بذلك .

الاحكام الجزائية : تجريم عدة أفعال والتي تتعلق لاسيما بإفشاء الموظف العمومي لمعلومة او وثيقة مصنفة ...

المواد هي من المادة 28 الى المادة 48 من الاحكام الجزائية للأمر 21-09 المؤرخ في 8 يونيو سنة 2021 والمتعلق بحماية المعلومات والوثائق الإدارية.

المادة 28 : يعاقب بالحبس من ستة 6 اشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من 60.000 دج الى 300.000 دج او باحدى هاتين العقوبتين ، الموظف العمومي الذي ينشر او يفشي او يطلع الغير او يسمح له باخذ صور من المعلومات او الوثائق المصنفة –توزيع محدود- .

و تكون العقوبة بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة من 100.000 دج الى 500.000 دج اذا أدى ذلك الى المساس بالاعتبار الواجب للسلطات المعنية .

الأمر رقم 21-11 المتضمن قـــانون الإجراءات الجزائية

قطب جزائي وطني لمكافـحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والإتصال

النص المتضمن الموافقة على الأمر رقم 21-11 المؤرخ في 16 محرم عام 1443 الموافق 25 غشت سنة 2021 الذي يتمم الامر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق ل 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية خلال جلسة عامة عقدها المجلس يوم الأربعاء 24 نوفمبر 2021 ، برئاسة رئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل وحضرها ؛ السيد عبد الرشيد طبي، وزير العدل، حافظ الأختام؛ السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

المصادقة التي تمت دون مناقشة طبقا للمادة 81 من النظام الداخلي للمجلس، عرفت تقديم مشروع القانون من قبل ممثل الحكومة السيد عبد الرشيد طبي وزير العدل حافظ الأختام، تلاها تقديم تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي ، حول نص المشروع والذي قراه مقرر اللجنة السيد محمد العيد بلاع.

عرض الوزير

خلال عرضه لمشروع القانون الذي يتضمن الموافقة على الأمر 21-11 الذي يتمم الأمر 66/155 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، أوضح وزير العدل حافظ الاختام بأن هذا الأمر يعزز الجهات القضائية الجزائرية المتخصصة بقطب جزائي متخصص في مكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وذلك إثر بروز نوع جديد من الإجرام يستهدف أساسا مؤسسات الدولة والحياة الخاصة للأشخاص.

وأشار إلى اتخاذ العديد من الإجراءات وتعديل الترسانة القانونية الجزائرية من خلال تجريم هذه الأفعال، ومنها الأمر 21-11 المتضمن إنشاء القطب الجزائي المتخصص في مكافحة الجرائم السيبرانية على مستوى محكمة مقر مجلس قضاء الجزائر، موضحًا أنّ هذا القطب يتولى اختصاصا حصريا دون غيره من الجهات القضائية يتمثل في المتابعة والتحقيق والحكم على بعض الجرائم بالنظر إلى بعدها الوطني أو الدولي أو مساسها بحقوق الأشخاص أو بالنظام والأمن العموميين ومنها الجرائم التي تمس بأمن الدولة والدفاع الوطني ونشر وترويج أخبار مغرضة تمس بالنظام والأمن الوطنيين ذات الطابع المنظم أو العابر للحدود الوطنية وجرائم التمييز وخطاب الكراهية.

أضاف ممثل الحكومة أن القطب يتولى حصريا المتابعة والتحقيق والحكم في الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال الأكثر تعقيدا والجرائم المرتبطة بها كونها تتطلب اللجوء لوسائل تحري خاصة أو خبرة فنية أو تعاون قضائي دولي.

إجراءات الموافقة على الأوامر

المادة 81 : طبقا لأحكام المادة 142 (الفقرة 2) من الدستور وأحكام المادة 37 من القانون العضوي رقم 12-16 المذكور أعلاه، تدرس اللجنة المختصة النص المتضمن الموافقة على الأمر وتستمع إلى ممثل الحكومة، وتعد تقريرا في الموضوع.

يُعرض النص المتضمن الموافقة على الأمر في جلسة عامة للمصادقة عليه بكامله، بعد الاستماع إلى عرض ممثل الحكومة وتقرير اللجنة المختصة دون مناقشة في الموضوع، في أول دورة برلمانية

تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي

بعد الاستماع لعرض الوزير قدمت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي تقريرها الذي أعدته حول مشروع القانون خلال الجلسة قرأه مقرر اللجنة السيد محمد العيد بلاع.

التقرير الذي أعدته اللجنة كان عقب الاجتماع الذي عقدته يوم الأربعاء 03 نوفمبر 2021، والذي ترأسه رئيس اللجنة السيد حكيم طمراوي وحضرته وزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار ، والسيد الحاج عبد القادر قرينيك نائب رئيس مجلس الأمة المكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، والذي استمعت فيه الى عروض قدمها ممثل الحكومة السيد عبد الرشيد طبي وزير العدل، حافظ الاختام ، وعرف تدخلات أعضاء اللجنة حول النص حيث طرحوا إنشغالاتهم وأسئلتهم على السيد الوزير والذي بدوره قام بالرد عليها ، رأت اللجنة أن التتميمات التي أدخلت على القانون رقم 66-155 وجيهة جدا ولاسيما فيما يتعلق بإنشاء قطب جزائي وطني لمكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وهذا يستحق كل التثمين والموافقة.

نص المادة المعدلة

إنشاء القطب الجزائي الوطني لمكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال

المادة 211 مكرر22: ينشأ على مستوى محكمة مقر مجلس قضاء الجزائر ، قطب جزائي وطني متخصص في المتابعة والتحقيق في الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال والجرائم المرتبطة بها .

كما يختص بالحكم في الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب اذا كانت تشكل جنحا.

يقصد بمفهوم هذا القانون ، بالجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ، أي جريمة ترتكب او يسهل ارتكابها استعمال منظومة معلوماتية او نظام للاتصالات الالكترونية او أي وسيلة أخرى او آلية ذات صلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ، وكذا قاضي التحقيق ورئيس ذات القطب صلاحياتهم في كامل الإقليم الوطني.

كلمة وزير العدل حافظ الاختام بعد المصادقة

إصلاحات شاملة تأسس لجزائر جديدة

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الامة المحترمون إنه لمن دواعي سروري ان أعرب لكم عن جزيل الشكر والعرفان وخالص التقدير والإمتنان لموافقتكم ومصادقتكم على الأمر رقم 21-01 المؤرخ في 10 مارس 2021 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات ، والمعدل بالأمرين 21-05 و21-10 ، وكذا موافقتكم ومصادقتكم على الأمر رقم 08-21 المؤرخ في 8 جوان 2021 الذي يعدل ويتمم قانون العقوبات ، والأمر 21-09 المتعلق بحماية المعلومات والوثائق الإدارية ، والأمر 21-11 الذي يتمم الامر 66-155 المؤرخ في 8 جوان 1966 ، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية .

لقد تضمنت الأوامر المتعلقة بنظام الإنتخابات التي وافقتم عليها تغيرا جوهريا للنظام الانتخابي السابق حيث تم تحديد المبادئ والقواعد الأساسية لاسيما تجسيد الإلتزام بأخلاقيات الحياة السياسية ، وإبعاد تأثير المال على المسار الإنتخابي ، وفسح المجال للشباب والمجتمع المدني وذوي الكفاءات في صناعة القرارات وضمان إنتخابات شفافة ونزيهة تعكس إختيار الشعب ، إن موافقتكم على هذه النصوص تدل على العناية الخاصة التي تولونها سيداتي سادتي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل في تثبيت دعائم وقواعد دولة الحق والقانون ، وترسيخ دولة أركان المؤسسات ، وتعزيز ثقة المواطن مما يؤكد مؤازرتكم للرؤية الجديدة في إصلاح الإطار القانوني المنظم للانتخابات .

سيدي الرئيس السيدات والسادة أعضاء المجلس ، إن موفقتكم أيضا على الأمرين المتعلقين بتعديل قانون العقوبات ، وقانون الإجراءات الجزائية من شأنهما تعزيز الترسانة القانونية التي ستمكن من التصدي الى مختلف الأنواع الجديدة من الإجرام المرتكب بواسطة إستعمال تكنولوجيات الإعلام والإتصال ، ووضع إطار قانوني واضح لها ، ويحدد كل الإجراءات المتعلقة بها ، وفضلا على ذلك فإن موافقتكم ومصادقتكم على الأمر المتعلق بحماية المعلومات والوثائق الإدارية سيسمح بالتكفل بجميع اشكال التعدي التي تطال جميع هذه المعلومات والوثائق .

أيها السادة أيها السيدات أُعرب لكم مجددا على خالص شكري وإمتناني على موافقتكم ومصادقتكم على هذه الأوامر، التي تشكل وبصدق رسالة عرفان يوجهها مجلسكم الموقر للسيد رئيس الجمهورية على ما يقوم به من إصلاحات شاملة ، تأسس لجزائر جديدة نطمح إليها جميعا ، شكرا للجميع وبارك الله في جهدكم ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كلمة رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي السيد حكيم طمراوي بعد المصادقة

لبنات قانونية جديدة من أجل بناء تشريعي لدولة القانون

بسم الله الرحمان الرحيم وبه نستعين ، السيد المجاهد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد وزير العدل حافظ الأختام المحترم ، السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي المحترم ، السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة ، السادة ممثلو وزارة الدفاع الوطني المحترمين، بعد دراستنا لمجموعة من القوانين المتضمنة الموافقة على عدد من الأوامر ها نحن اليوم نصادق عليها ، وبالمصادقة عليها نكون قد وضعنا لبنات قانونية أخرى في البناء التشريعي، والمساهمة أيضا في بناء الجزائر الجديدة دولة الحق والقانون التي يطمح إليها الجميع ، وكذا تسهيل مهام القطاع وكذا قطاعات أخرى ، فهنيئا للقطاع وللقائمين عليه ، شكرا جزيلا للسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين على المصادقة . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الأمر رقم 21-12 المتعلق بقانون الضمان الاجتماعي

تدابير استثنائية لغير الأجـــراء والذين يمارسون مهن حرة

صادق أعضاء مجلس الأمة على مشروع القانون الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 21-12 المؤرخ في 16 محرم عام 1443 الموافق 25 غشت سنة 2021، والمتعلق بالتدابير الاستثنائية لفائدة المستخدمين والأشخاص غير الأجراء الذين يُمارسون نشاطا لحسابهم الخاص المدينين بإشتراكات الضمان الاجتماعي، خلال جلسة عامة عقدها المجلس يوم الأربعاء 24 نوفمبر 2021 والتي ترأسها السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة، وحضرها السيد عبد الرحمان لحفاية وزير العمل والضمان الاجتماعي، والسيدة بسمة عزوار وزيرة العلاقات مع البرلمان.

عرض الوزير

تخفيف الأعباء على المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي

قدم وزير التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي،عرض مفصل حول مضمون مشروع القانون، حيث أفاد بأن الهدف من مشروع القانون الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 21-12 المؤرخ في 16 محرم عام 1443 الموافق 25 غشت سنة 2021، والمتضمن التدابير الاستثنائية لفائدة المستخدمين والأشخاص غير الأجراء الذين يُمارسون نشاطا لحسابهم الخاص المدينين بإشتراكات الضمان الاجتماعي ، هو تخفيف الأعباء على المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي، في إطار ما تبذله الدولة من جهود للتكفل بالمخلفات الاقتصادية التي نجمت عن الظروف الصحية التي يعيشها العالم على وجه العموم والجزائر على وجه الخصوص، بشكل يسمح لهم بمواصلة نشاطاتهم وضمان ديمومتها وتعزيز قدراتهم الإنتاجية إلى جانب تشجيعهم على إنشاء مناصب عمل قصد مواجهة الصعوبات الناجمة عن المرحلة الراهنة وضمانا للحفاظ على مناصب الشغل وتدعيما لمكافحة البطالة.

كما أوضح، بانه قد جاء بتدابير استثنائية، سيسري مفعولها إلى غاية 31 جانفي 2022، وهي تدابير ستسمح للفئات التي تعاني من صعوبات مالية، بتسديد الاشتراكات الرئيسية عن طريق الدفع بالتقسيط مقابل الإعفاء الكلي من الزيادات والغرامات على التأخير، فضلا على ذلك سيستفيد المستخدمون المدينون لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية من تخفيض حصة المستخدم.

إجراءات الموافقة على الأوامر

المادة 81 : طبقا لأحكام المادة 142 (الفقرة 2) من الدستور، وأحكام المادة 37 من القانون العضوي رقم 12-16 المذكور أعلاه، تدرس اللجنة المختصة النص المتضمن الموافقة على الأمر، وتستمع إلى ممثل الحكومة، وتعد تقريرا في الموضوع.

يُعرض النص المتضمن الموافقة على الأمر في جلسة عامة للمصادقة عليه بكامله، بعد الاستماع إلى عرض ممثل الحكومة وتقرير اللجنة المختصة دون مناقشة في الموضوع، في أول دورة برلمانية

تقرير لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني

بعد الاستماع لعرض الوزير قدّمت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، لمجلس الأمة، تقريرها الذي أعدته حول مشروع القانون خلال الجلسة، تلاه مقرر اللجنة السيد غازي جابري.

التقرير الذي أعدته اللّجنة كان عقب الاجتماع الذي عقدته يوم الخميس 04 نوفمبر 2021 ، وبرئاسة السيد ميلود حنايف رئيس اللّجنة، وحضره السيد الحاج عبد القادر قرينيك ، نائب رئيس مجلس الأمة، المكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني .

والذي استمعت فيه لعرض الوزير السابق للعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ممثلا للحكومة، السيد عبد الرحمان لحفاية، بحضور السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان وعرف تدخلات أعضاء اللجنة حول النّص، حيث طرحوا انشغالاتهم وأسئلتهم على وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، والذي بدوره قام بالرد عليها .

وثمنت اللّجنة، في ختام تقريرها مشروع هذا القانون ومختلف التدابير التي جاء بها استجابة لمستجدات الراهن، لا سيما للتكفل بتأثيرات جائحة (كوفيد-19)، وتعزيز منظومة الضمان الاجتماعي والمؤمنين اجتماعيا سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أم معنويين، وكذا ذوي الحقوق، وذلك من خلال سَن تدابير ووضع تسهيلات من شأنها تخفيف الأعباء وزرع الطمأنينة واستعادة عافية اقتصادنا الوطني.

كلمة السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بعد المصادقة

التدابير الاستثنائية لفئة المتعاملين الاقتصاديين ستسمح بتعزيز قدرات بلادنا في تحقيق إنعاش اقتصادي

السيد المجاهد، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أود أن أتقدم إلى مجلسكم الموقر، بجزيل الشكر والعرفان لحرصكم على ضمان التطبيق الأمثل للتدابير الاستثنائية المتضمنة في هذا الأمر لفئة المتعاملين الاقتصاديين، بما سيسمح، من دون شك، بتعزيز قدرات بلادنا في تحقيق إنعاش اقتصادي قوي في مسيرة بناء الجزائر الجديدة وتجسيد التزامات السيد رئيس الجمهورية، شكرا مرة أخرى والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كملة السيد رئيس اللجنة المختصة بعد المصادقة

القانون سيخفف على المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي من الأعباء المالية

شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين والصلاة والسلام على طه الأمين.

السيد الرئيس الموقر،

السيدات والسادة أعضاء الطاقم الحكومي،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا سيدي الرئيس، والشكر موصول للسيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، على عرضه لمشروع القانون الذي صادقنا عليه الآن، وبالمناسبة، أهنئ القطاع ومنتسبيه على هذا المكسب التشريعي الهام والذي جاء في ظروف استثنائية عاشتها بلادنا على غرار باقي دول العالم، بفعل تداعيات الجائحة العالمية التي عانينا منها جميعا، والذي يندرج في مساعي الدولة لمعالجة آثار الوباء والتخفيف عن المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي من الأعباء المالية لآثار جائحة كوفيد - 19، وهو ترجمة لالتزام السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، الذي ما فتئ يشدد من بداية هذه الجائحة على ضرورة توفير كل المستلزمات الطبية والمادية والنفسية، وكذا التدابير القانونية والتشريعية لتجاوز هذه الأزمة بأخف الأضرار، فهنيئا لنا بهذا المكسب وشكرا للجميع.

الأمر رقم 21-04 المتضمن قانون المعاشات العسكرية

تعديلات وتتميمات تهدف إلى دعم المنظومة التشريعية والتنظيم الساري المفعول في مجال المعاشات العسكرية

صادق أعضاء مجلس الامة على النص المتضمن الموافقة على الأمر رقم 21-04 المؤرخ في 6 رمضان عام 1442 الموافق 18 أبريل سنة 2021 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 06-76 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1386 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون المعاشات العسكرية،خلال جلسة عامة عقدها المجلس يوم الأربعاء 24 نوفمبر 2021، برئاسة رئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل وحضرتها السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

المصادقة التي تمت دون مناقشة طبقا للمادة 81 من النظام الداخلي للمجلس، عرفت تقديم مشروع القانون من قبل ممثل الحكومة السيد عبد الرشيد طبي وزير العدل حافظ الأختام ، تلاها تقديم تقرير لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، حول نص المشروع والذي قراه مقرر اللجنة السيد غزي جابري.

عرض الوزيرة

التكفل بانشغالات المُستخْدَمين العسكريين والمدنيين الشبيهين المتقاعدين للجيش الوطني الشعبي ولذوي حقوقهم

تطرقت وزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار في عرضها إلى أهمية التعديلات والتتميمات التي تضمنها مشروع هذا القانون، مؤكدة أنها تهدف إلى دعم المنظومة التشريعية والتنظيم الساري المفعول في مجال المعاشات العسكرية، من أجل التكفل بانشغالات المُستخْدَمين العسكريين والمدنيين الشبيهين المتقاعدين للجيش الوطني الشعبي ولذوي حقوقهم، وكذا الفئات الأخرى من المستخْدَمين المعنيين، على غرار المُستخْدَمين العسكريين في حالة نشاط.وأوضحت أنّه يقوم أساسا على مبدأ الفصل بين المعاشات العسكرية والعجز ضمن مسعى مواكبة نظام التقاعد العسكري للتحولات العميقة التي عرفتها بنية المتقاعدين، من جهة، وللوصول إلى تسوية بين استخدام الموارد البشرية للجيش الشعبي الوطني والتوازن المالي لصندوق التقاعدات .العسكرية، من جهة أخرى.وأفادت أن مشروع قانون المعاشات العسكرية هذا يعد إطارا تشريعيا مرجعيا جديدا فهو يعدل ويتمم 34 مادة، منها 17 مادة بعنوان الكتاب الأول والمتعلقة بمعاشات التقاعد العسكرية، تم من خلالها إدراج تعديلات جديدة في شروط منح معاش التقاعد العسكري والانتفاع به مع المحافظة على شرط المدة الدنيا المقدرة بخمس عشرة (15) سنة خدمة مدنية و/أو عسكرية، إضافة إلى عدة تعديلات أخرى تهدف إلى تقليص العجز المالي لصندوق التقاعدات العسكرية وذلك من خلال توحيد أو تمديد مدة الخدمة وإجراءات أخرى حسب الأصناف العسكرية، إضافة إلى تمديد سن الإحالة على التقاعد إلى ستين (60) سنة بالنسبة للمستخدمين المدنيين الشبيهين.

في نفس السياق، أوضحت ممثلة الحكومة أن السبع عشرة (17) مادة الأخرى بعنوان الكتاب الثاني والمتعلقة بمعاشات العجز العسكرية عرفت هي الأخرى عدة تعديلات على القواعد والإجراءات المتعلقة بمنح معاش العجز، حيث تتكفل الأحكام الجديدة المدرجة بالأمراض والجروح التي حصلت أثناء مهمة إنسانية أو حفظ السلام خارج التراب الوطني، تحت لواء منظمات دولية أو إقليمية وكذا الوضعيات الجديدة التي طرأت، لاسيما في إطار مكافحة الإرهاب وأعمال شجاعة أو كل عمل آخر يعتبر بمثابة ذلك.

وفي ذات الشأن، أبرزت إلى أنّ آجال المثول لإجراء الخبرة قد مددت إلى تسعينَ (90) يوما ابتداء من تاريخ الشطب عوضا عَن ثلاثين (30) يوما، كما كانت مقررة في النص الساري المفعول باستثناء الأمراض المعدية والأوبئة التي يجب أن يصرح بها في أجل لا يتعدى الثلاثين (30) يوما.

وأشارت السيدة الوزيرة إلى استحداث معاش شهري تكميلي يمنح لكل من المستخدمين العسكريين العاملين، والمتعاقدين ومدعوي الخدمة الوطنية، والمعاد استدعائهم والمستخدمين المدنيين الشبيهين أصحاب معاش العجز فقط الذين لم يستوفوا شروط منح الحق في معاش التقاعد العسكري، حيث حدد بسبعة وعشرين ألف (27.000) دينار جزائري بموجب مرسوم رئاسي يؤول إلى ذوي الحقوق بنفس صيغة منح معاش العجز العسكري.

تقرير لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني

ثمنت اللجنة في تقريرها الذي أعدته وقرأه مقرر اللجنة السيد غازي جابري، التعديلات والتتميمات التي جاء بها مشروع هذا القانون بالنسبة للأمر رقم 76-106 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1386 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون المعاشات العسكرية، والتي تهدف أساسا إلى دعم المنظومة التشريعية والتنظيم الساري المفعول في مجال المعاشات العسكرية ومطابقة بعض أحكامه مع النظام العام للتقاعد، والضمان الاجتماعي والقانون الأساسي للمستخدمين العسكريين، بما يُحقّق ديمومة نظام التقاعد العسكري والمحافظة على حقوق التقاعد لمستخدمي وزارة الدفاع الوطني المحالين على التقاعد، والاستجابة لانشغالات وعرائض ذوي حقوقهم، وكذا الفئات الأخرى من المستخدمين المعنيين على غرار المستخدمين العسكريين في حالة نشاط، وذلك عرفانا بالخدمات التي قدموها خلال مسارهم المهني.

إجراءات الموافقة على الأوامر

المادة 81 : طبقا لأحكام المادة 142 (الفقرة 2) من الدستور، وأحكام المادة 37 من القانون العضوي رقم 12-16 المذكور أعلاه، تدرس اللجنة المختصة النص المتضمن الموافقة على الأمر وتستمع إلى ممثل الحكومة، وتعد تقريرا في الموضوع.

يعرض النص المتضمن الموافقة على الأمر في جلسة عامة للمصادقة عليه بكامله، بعد الاستماع إلى عرض ممثل الحكومة وتقرير اللجنة المختصة دون مناقشة في الموضوع، في أول دورة برلمانية

الأمر رقم 21-06 المتضمن القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين

تكييف القانون رقم 06-02 مع المقتضيات الجديدة للدستور

صادق أعضاء مجلس الامة على النص المتضمن الموافقة على الأمر رقم 21-06 المؤرخ في 18 شوّال عام 1442 الموافق 30 مايو سنة 2021 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 06-02 المؤرخ في 29 محرم عام 1427 الموافق 28 فبراير سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين، خلال جلسة عامة عقدها المجلس يوم الأربعاء 24 نوفمبر 2021، برئاسة رئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل وحضرتها السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

المصادقة التي تمت دون مناقشة طبقا للمادة 81 من النظام الداخلي للمجلس، عرفت تقديم مشروع القانون من قبل ممثل الحكومة السيد عبد الرشيد طبي وزير العدل حافظ الأختام ، تلاها تقديم تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، حول نص المشروع والذي قرأه مقرر اللجنة السيد محمد العيد بلاع.

عرض الوزير

استحداث رتبتين جديدتين في قطاع الدفاع الوطني

تطرقت وزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار إلى التعديلات والتتميمات التي تضمنها مشروع هذا القانون، والمتمثلة أساسا في التكفل بالإجراء المتعلق بالأقدمية في الرتبة والأقدمية في الخدمة؛ إستحداث رتبتين جديدتين تتمثلان في رتبة فريق أول بالنسبة لفئة الضباط العمداء، ورتبة مساعد رئيسي تخص ضباط الصف؛ مراجعة شرط السن في الرتبة ومدة الخدمة الموافقة لهما؛ تحديد طبيعة الرتبة المكتسبة للاستفادة من الترقية في الرتبة لاستحقاق خاص أو بعد الوفاة؛ إلغاء عقوبات التنزيل في الرتبة والتجريد من الرتبة العسكرية.

وأوضحت وزيرة العلاقات مع البرلمان أنّ تلك التعديلات والتتميمات تهدف إلى تكييف القانون رقم 06-02 مع المقتضيات الجديدة للدستور، من أجل تحديد الأماكن التي يُستدعى العسكري للعمل فيها، تماشيا مع أحكام المادة 31 من الدستور، التي تكرّس مشاركة الجيش الوطني الشعبي في عمليات حفظ السلام، في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.

وردا على انشغالات أعضاء اللجنة أوضحت السيدة الوزيرة فيما يتعلق بالعسكريين المشطوبين من الجيش والذين أعيد استدعاءهم فإن القانون يتكفل بهم ونصبت لجنة لدراسة ملفاتهم.

أما بالنسبة لاستحداث رتبة مساعد رئيسي في الجيش الوطني الشعبي، فأشارت ممثلة الحكومة إلى أنه إجراء اتخذ من أجل تثمين المسار المهني لهذه الفئة التي تعد الأكثر استحقاقا.

وفيما يخص التوقيف الاحترازي الذي يتعرض له بعض العسكريين فأوضحت أنه يمكن للموقوف الحصول على نصف راتبه إلى غاية مثوله أمام القضاء، فهو المخول للفصل النهائي في القضية.

من جهتها اكدت السيدة الوزيرة على أن مشروع هذا القانون يكفل الحماية المالية والمعنوية للعسكريين، ويتكفل بانشغالات الذين أدوا الخدمة العسكرية باحتساب مدة الخدمة عند الإحالة على التقاعد، مضيفة أنّ الترقية لا يعتمد فيها على سنوات الخدمة فقط، وإنما يعتمد فيها أيضا على الكفاءة والشهادة المتحصل عليها والتقييم السنوي، ذلك أن كل رتبة تقابلها وظيفة مرتبطة بها.

كما اوضحت، أن مشروع قانون بصدد التحضير، يتعلق بإعادة استدعاء العسكريين في حالات الحوادث والكوارث الكبرى، أما عن رفع سن الالتحاق بصفوف الجيش الوطني الشعبي، فأكدت أن تحديد السن يدخل ضمن الكفاءة، وهذا في إطار احترافية الجيش الوطني الشعبي.

تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي

بعد الاستماع لعرض الوزيرة قدمت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي تقريرها الذي أعدته حول مشروع القانون خلال الجلسة تلاه مقرر اللجنة السيد محمد العيد بلاغ.

التقرير الذي أعدته اللجنة كان عقب الاجتماع الذي عقدته يوم الأربعاء 03 نوفمبر 2021، والذي ترأسه رئيس اللجنة السيد حكيم طمراوي وحضره السيد الحاج عبد القادر قرينيك نائب رئيس مجلس الأمة المكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، والذي استمعت فيه الى عروض قدمتها ممثلة الحكومة وزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار ، وعرف تدخلات أعضاء اللجنة حول النص حيث طرحوا إنشغالاتهم وأسئلتهم على السيدة الوزيرة والتي بدورها قامت بالرد عليها .

رأت اللجنة أن مشروع هذا القانون كفيل بتعزيز المنظومة التشريعية والتنظيمية، السارية المفعول، التي تحكم القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين.

كما اكدت اللجنة على أنه من اللازم، بهذه المناسبة، الإشادة وبقوة، بمؤسستنا العسكرية وبجيشنا الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، بحق وجدارة، الدرع الحصين لهذا الوطن المفدى، لدوره المركزي في الحفاظ على أمن واستقرار هذا الوطن وسلامته الترابية، وتثمن عاليا حضوره الدائم والمستمر في كل الظروف والأحوال خدمة للشعب والوطن.

كلمة وزيرة العلاقات مع البرلمان بعد المصادقة

أحكام الأمرين تهدف أساسا للمحافظة على مكانة الجيش الوطني الشعبي

سيدي رئيس مجلس الامة المحترم، زميلي وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، السيدات والسادة أعضاء مجلس الامة المحترمين، إطارات وزارة الدفاع الوطني، بعد السلام اغتنم هذه السانحة لنهنئ انفسنا جميعا بهاذين الامرين اللذان يندرجان ضمن المسعى الرامي الى تعزيز منظومتنا التشريعية، لما تتضمناه من احكام تهدف أساسا للمحافظة على مكانة الجيش الوطني الشعبي ، وإبقائه بعيدا عن أي رهانات سياسية او سياسوية ، كما يجعل العسكريين ، سواء المتواجدين في الخدمة او العسكريين السابقين في منأى عن كل ما من شأنه المساس باستقرار مؤسسة الجيش وبالوحدة الوطنية ، وبهذه المناسبة اسمحوا لي ان أتقدم بالشكر الجزيل اليكم السيد الرئيس والشكر موصول كذلك للسيدات والسادة أعضاء مجلس الامة الافاضل ، دون ان انسى توجيه شكري الخالص لرئيس لجنة الشؤون القانونية وأعضائها ، والسيد رئيس لجنة الصحة وأعضائها على ما ابدوه من اهتمام عند دراستهم لنص الامرين .

إن مصادقتكم اليوم على هذين الامرين يعد تعبيرا صريحا على وقوفكم الى جانب المؤسسات الدستورية، وعلى راسها مؤسسة الجيش الوطني الشعبي وهو عامل أساسي لرص الصفوف وتدعيم الوحدة الوطنية.

السيد الرئيس الفاضل، السيدات والسادة المحترمون ، هنيئا كذلك لجيشنا الوطني الشعبي على هذه الإضافة القيمة التي تعزز مكانته ليبقى سدا منيعا في وجه كل من تسول له نفسه المساس بأمن وسيادة ووحدة ترابنا الوطني وسلامته ، كما يتوجب علينا جميعا ان نشيد بالمجهودات الجبارة والنجاحات المستمرة التي تحققها القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي ، وكذا الإطارات والعاملين في هذه المؤسسة التي تعتبر فخرا لكل الجزائريين والجزائريات شكرا لكم جميعا على كرم الاصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كلمة رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني

المحافظة على التوازن المالي لصندوق المعاشات العسكرية

بمناسبة مصادقتنا على الامر 21-04 المتعلق بالمعاشات العسكرية أتوجه بالتهنئة لمنتسبي الجيش الشعبي الوطني سليل جيش التحرير الوطني على تبني هذا النص القانوني الذي طال انتظاره والذي كان مطلبا وموضوع التماس من السلطات العليا للبلاد، واذ بادر السيد رئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع الوطني، بتعديل وتتميم قانون المعاشات العسكرية ، فانه بذلك قام بمعالجة واحدة من اهم المطالب الاجتماعية لفئة واسعة ممن كان لهم طرف في خدمة الوطن عبر الإنتساب لمؤسسة الجيش الوطني الشعبي ، في احلك الظروف السوداء التي عاشتها الجزائر ، فلهم منا كل الامتنان والعرفان ، كما ان احكام هذا النص القانوني تدخل في سياق المحافظة على التوازن المالي لصندوق معاشات هذه الفئة، والتوالم مع المهام المسندة للجيش الوطني الشعبي وفق احكام الدستور 2020 ، شكرا للجميع وهنيئا للقطاع بهذا المكسب القانوني والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كلمة رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان بعد المصادقة

.. إضافة جديدة للمستخدمين العسكريين

بسم الله الرحمان الرحيم و به نستعين، السيد رئيس مجلس الامة المحترم، السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة، السادة ممثلو وزارة الدفاع الوطني المحترمين، بمصادقتنا اليوم على مشروع القانون المتضمن الموافقة على الامر المتعلق بالمستخدمين العسكريين، نكون قد قدمنا إضافة جديدة للمستخدمين العسكريين الذين انتظروها منذ مدة، فهنيئا لهم وللقطاع، ختاما اشكر السيدات والسادة أعضاء مجلس الامة الموقرين على هذه المصادقة، وشكرا سيدي الرئيس.

قانون العقوبات

رفع الحد الأقصى لعقوبة السجن إلى 30 سنة بدلا من 20 سنة

صادق أعضاء مجلس الأمة على مشروع القانون الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 08 يونيو 1966، والمتضمّن قانون العقوبات، خلال جلسة عامة عقدها المجلس يوم الثلاثاء 14 ديسمبر 2021 والتي ترأسها السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة، وحضرها السيد عبد الرشيد طبي وزير العدل حافظ الأختام، والسيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

عرض الوزير

تشديد العقوبات المتعلقة باستغلال الموظف العمومي سلطة وظيفته

قدم وزير العدل، حافظ الأحتام عرضا مفصلا حول مضمون مشروع القانون، حيث أبرز بأن الهدف من مشروع القانون الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 08 يونيو 1966، والمتضمن قانون العقوبات، أسباب تقديمه والحاجة الماسة إليه والمتمثلة أساسا في مراجعة سلّم العقوبات الأصلية في الجنايات، وتجريم بعض الأفعال التي تعرف انتشاراً واسعاً في المجتمع، وهذا بمراجعة سلّم العقوبات الأصلية للجنايات، ومراجعة الأحكام المتعلقة بالظروف المخفّفة وبالعود في الجنايات، وتجريم بعض الأفعال الجديدة، وتشديد العقوبات في الجريمة المنصوص عليها في المادة 138 مكرر من قانون العقوبات.

وجاء في العرض أن أحكام المشروع تنقسم إلى أربعة محاور تتعلق أولا بمراجعة سلّم العقوبات الأصلية للجنايات حيث يقترح هذا المشروع رفع الحد الأقصى لعقوبة السجن إلى 30 سنة بدلاً من 20 سنة لمواجهة بعض أشكال الإجرام الخطير. ويتعلّق المحور الثاني بمراجعة الأحكام المتعلقة بظروف التخفيف في الجنايات، بينما يشمل المحور الثالث تجريم بعض الأفعال الجديدة والتّي تعرف انتشاراً في السنوات الأخيرة حيث باتت تهدّد الأمن والاستقرار في البلاد كغلق المؤسسات العمومية والإدارات أو عرقلة الدخول إليها باستعمال القوّة والتهديد، وكذا ظاهرة استغلال الطرقات كمواقف السيارات التي كثيراً ما تنتهي بشجارات تمس بالنظام العام. أما المحور الرابع فيخص تشديد العقوبات في الجريمة المنصوص عليها في المادة 138 مكرر من قانون العقوبات والمتعلقة باستغلال الموظف العمومي سلطة وظيفته لوقف حكم قضائي أو امتناعه او اعتراضه أو عرقلة تنفيذه عمدا.

تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي

تجريم بعض الأفعال الإجرامية التي تشهد إنتشارا واسعا

بعد الاستماع لعرض الوزير قدّمت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، تقريرها الذي أعدته حول مشروع القانون خلال الجلسة، قرأه مقرر اللجنة السيد محمد العيد بلاغ.

التقرير الذي أعدته اللّجنة كان عقب الاجتماع الذي عقدته يوم الاثنين 13 ديسمبر 2021 والذي ترأسه رئيس اللّجنة السيد حكيم طمراوي وحضره ممثلا الحكومة السيد عبد الرشيد طبي وزير العدل حافظ الأختام، ووزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار، وحضره أيضا السيد الحاج عبد القادر قرينيك ، نائب رئيس مجلس الأمة، المكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني .

والذي استمعت فيه لعرض وزير العدل حافظ الأختام السيد عبد الرشيد طبي ، بحضور السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان وعرف تدخلات أعضاء اللجنة حول النّص، حيث طرحوا انشغالاتهم وأسئلتهم على وزير العدل حافظ الأختام، والذي بدوره قام بالرد عليها.

واستخلصت اللّجنة من دراستها لمشروع القانون الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمّن قانون ألعقوبات أن أهم الأسباب التي دعت إلى مراجعة هذا الأمر، تعود أساساً إلى غياب إطار قانوني لبعض الأفعال الإجرامية التي تعرف انتشاراً واسعا في المجتمع وأصبحت تهدد أمنه واستقراره بالإضافة إلى عدم تماشي سلّم العقوبات مع التطورات التي يعرفها المجتمع ومقتضيات السياسة الجزائية العامة.

وعليه نص المشروع على مراجعة سلم العقوبات الأصلية للجنايات، والأحكام المتعلقة بالظروف المخففة وبالعودة في الجنايات، وتجريم بعض الأفعال الجديدة وكذا تشديد العقوبات في الجريمة المنصوص عليها في المادة 138 مكرر من قانون العقوبات

نص القانون

المادة الأولى: يهدف هذا القانون الى تعديل وتتميم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات.
المادة الثانية: تعدل وتتمم المواد 5 و53 و53 مكرر و54 مكرر و60 مكررا و138 مكرر من الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي:
المادة الخامسة:
-3 السجن المؤقت من خمس (5) سنوات الى ثلاثين سنة .
1) الحبس مدة تتجاوز شهرين (2) الى خمس (5) سنوات ما عدا الحالات التي يقرر فيها هذا القانون أو القوانين الخاصة حدودا أخرى
المادة 53: يجوز تخفيض العقوبة المنصوص عليها قانونا بالنسبة للشخص الطبيعي الذي قضي بإدانته وتقررت إفادته بظروف مخففة وذلك إلى حد :
-1 عشر سنوات سجنا، إذا كانت العقوبة المقررة للجناية هي الإعدام
-2 سبع (7) سنوات سجنا، إذا كانت العقوبة المقررة للجناية هي السجن المؤبد
-3 خمس (5) سنوات سجنا، إذا كانت العقوبة المقررة للجناية السجن المؤقت من عشرين (20) سنة إلى ثلاثين (30) سنة
-4 ثلاث (3) سنوات حبسا، إذا كانت العقوبة المقررة للجناية هي السجن المؤقت من (10) سنوات إلى (20) سنة
-5 سنة(1) واحدة حبسا، إذا كانت العقوبة المقرر للجناية هي السجن المؤقت من خمس (5) الى عشر (10) سنوات.
المادة53 مكرر: عندما تطبق العقوبات المشددة بفعل حالة العود، فإن التخفيض الناتج عن منح الظروف المخففة ينصب على الحدود القصوى الجديدة المقررة قانونا.
إذا كانت العقوبة الجديدة السالبة للحرية المقررة هي السجن المؤقت أكثر من عشرين (20) سنة إلى ثلاثين (30) سنة، فان الحد الأدنى للعقوبة المخففة لا يجوز أن يقل عن خمس (5) سنوات سجن مؤقت.
إذا كانت العقوبة الجديدة السالبة للحرية المقررة هي السجن من خمس (5) سنوات الى عشرين (20) سنة، فان الحد الأدنى للعقوبة المخففة لا يجوز أن يقل عن ثلاث (3) سنوات حبس.
المادة 54 مكرر: إذا سبق الحكم نهائيا على شخص طبيعي من أجل جناية أو من أجل جنحة معاقب عليها قانونا بعقوبة حدها الأقصى يزيد عن خمس (5) سنوات حبسا، وارتكب جناية، فإن الحد الأقصى للعقوبة الجنائية المقررة يصبح السجن المؤبد، إذا كان كان الحد الأقصى للعقوبة المقررة قانونا لهذه الجناية السجن المقت ثلاثين (30) سنة، ويصبح الحد الأقصى للعقوبة السجن المؤقت ثلاثين (30) سنة، إذا كان الحد الأقصى للعقوبة المقررة قانونا لهذه الجناية السجن المؤقت عسرين (20) سنة.
... الباقي دون تغيير ...)
المادة 60 مكرر1: الفقرة الأولى بدون تغيير .
ويترتب على إستبدال عقوبة السجن المؤبد بمدة ثلاثين (30) سنة، تقليص الفترة الأمنية إلى عشر (10) سنوات.
المادة 138 مكرر: يعاقب بالحبس من سنتين (02) الى خمس (05) سنوات والغرامة من 200.000دج إلى 500.000دج، كل موظف عمومي استعمل سلطة وظيفته لوقف تنفيذ حكم قضائي أو امتنع أو إعترض أو عرقل عمدا تنفيذه.
يقصد بالموظف العمومي بمفهوم هذه المادة كل شخص يشغل منصبا تشريعيا أو تنفيذيا أو إداريا أو في أحد المجالس الشعبية المحلية المنتخبة، سواء كان معينا أو منتخبا، دائما أو مؤقتا، مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر بصرف النظر عن رتبته أو أقدميته.
المادة 3: يتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966، والمذكور أعلاه، بالمادتين 187 مكرر1 و386 مكرر وتحرران كما يأتي:
المادة 187 مكرر1: يعاقب بالحبس من ثلاث (03) سنوات الى سبع (07) سنوات وبغرامة من 300.000 دج إلى 700.000دج، كل من يقوم بغير وجه حق بغلق مقر احدى الإدارات أو المؤسسات العمومية أو أي مؤسسة أخرى تقدم خدمة عمومية أو الجماعات المحلية بأية وسيلة كانت ولأي غرض كان.
وتكون العقوبة الحبس من خمس (05) سنوات الى عشر (10) سنوات والغرامة من 500.000دج الى 1.000.000دج إذا أدت الأفعال المذكورة في الفقرة الأولى إلى عرقلة الدخول إلى مقرات الإدارات أو المؤسسات العمومية أو أي مؤسسة أخرى تقدم خدمة عمومية أو الجماعات المحلية أو الخروج منها أو منع مستخدميها من القيام بمهامهم.
وإذا كانت الأفعال المذكورة في هذه المادة، قد إرتكبت باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها أو من طرف أكثر من شخصين (02) أو بحمل السلاح، تكون العقوبة الحبس من عشر (10) سنوات الى عشريت (20) سنة والغرامة من 1.000.000دج إلى 2.000.000دج
ويعاقب على الشروع في هذه الجنحة بالعقوبة المقررة للجريمة التامة.
المادة 386 مكرر: يعاقب بالحبس من ستة (06) أشهر إلى سنتين (02) وبغرامة من 25.000دج الى 200.000دج أو باحدى هاتين العقوبتين، كل من يقوم بمقابل وبدون رخصة من الجهة الإدارية المختصة، باستغلال طريق أو جزء منه أو مساحة عمومية أو خاصة كموقف للمركبات.
تأمر الجهة القضائية بمصادرة المبالغ المالية الناتجة عن هذه الجنحة.
المادة4: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

القانون المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة

من واجبات الدولة الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن وضمان استقرار السوق

صادق أعضاء مجلس الأمة على مشروع القانون الذي يتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة خلال جلسة عامة عقدها المجلس يوم الثلاثاء 14 ديسمبر 2021 والتي ترأسها السيد صالح ڤوجيل رئيس مجلس الأمة، وحضرها السيد عبد الرشيد طبي وزير العدل حافظ الأختام، والسيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

عرض الوزير

خمسة فصول تشمل القانون المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة

أكد السيد عبد الرشيد طبي وزير العدل حافظ الأختام مشروع القانون المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة، جاء تطبيقاً لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية من أجل ضمان استقرار السوق الوطنية والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، باعتبارها واجبا من واجبات الدولة الوطنية ودورها المكرس في أحكام الدستور خاصة المادة 62 منه، وهذا بعد ما عرفته السوق الوطنية من ارتفاع لأسعار المواد واسعة الاستهلاك واستفحال ظاهرة المضاربة مؤخرا بهدف الربح بكل الطرق، وهو ما اقتضى وضع آلية تشريعية تسمح بمكافحة المضاربة غير المشروعة بشكل فعال، لاسيما المضاربات التي تمس المنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع.
ويشمل مشروع القانون، خمسة (5) فصول يتضمن الأول أحكاما عامة تحدد مجال تطبيق هذا القانون وتعريف مصطلحي المضاربة غير المشروعة والندرة، فيما يحدد الفصل الثاني آليات مكافحة المضاربة غير المشروعة، أما الفصل الثالث فقد تناول القواعد الإجرائية التي تتلاءم والمكافحة الفعالة لهذا الاجرام، في حين يتعلق الفصل الرابع بالأحكام الجزائية التي تنص على تجريم أفعال المضاربة غير المشروعة في شتى صورها، بينما يلغي الفصل الخامس مجموعة من المواد من قانون العقوبات .

تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي

التطبيق الصارم لأحكام هذا القانون سيقضي على المضاربة غير المشروعة

بعد الاستماع لعرض الوزير قدّمت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، تقريرها الذي أعدته حول مشروع القانون خلال الجلسة، قرأه مقرر اللّجنة السيد محمد العيد بلاع.
التقرير الذي أعدته اللّجنة كان عقب الاجتماع الذي عقدته يوم الاثنين 13 ديسمبر 2021 والذي ترأسه رئيس اللّجنة السيد حكيم طمراوي وحضره ممثلا الحكومة كل من السيد عبد الرشيد طبي وزير العدل حافظ الأختام، ووزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار، وحضره أيضا السيد الحاج عبد القادر قرينيك ، نائب رئيس مجلس الأمّة، المكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني .
التقرير الذي أعدته اللّجنة كان عقب الاجتماع الذي عقدته يوم الاثنين 13 ديسمبر 2021 والذي ترأسه رئيس اللّجنة السيد حكيم طمراوي وحضره ممثلا الحكومة السيد عبد الرشيد طبي وزير العدل حافظ الأختام، ووزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار، وحضره أيضا السيد الحاج عبد القادر قرينيك ، نائب رئيس مجلس الأمة، المكلّف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني .
والذي استمعت فيه لعرض وزير العدل حافظ الأختام السيد عبد الرشيد طبي ، بحضور السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان وعرف تدخلات أعضاء اللجنة حول النّص، حيث طرحوا انشغالاتهم وأسئلتهم على وزير العدل حافظ الأختام، والذي بدوره قام بالرد عليها.
وقد ثمنت اللّجنة في تقريرها الأحكام التي تضمّنها نص القانون، حيث أكّدت أنه سيلقى ترحيباً من المواطنين الذين عانوا من ندرة بعض المواد الأساسية والارتفاع الجنوني لأسعارها دون وجود مبرّرات إقتصادية مقنعة لارتفاعها، كما أشادت بتدخل الدولة لمعالجة مستجدات الشأن الإقتصادي والإجتماعي في البلاد خاصة في ما يتعلق بتأمين قوت المواطنين والحفاظ على ديمومة السوق وتوفيره للمواد الغذائية الأساسية ذات الاستهلاك الواسع ، والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن ومحاربة كل أشكال الابتزاز والاحتكار مشدّدة على ضرورة التطبيق الصارم لأحكام هذا القانون الذي يكفل للسّلطات العمومية القيام بدورها في مكافحة المضاربة غير المشروعة.

نص القانون

الفصل الأول: أحكام عامة
المادة الأولى: يهدف هذا القانون إلى مكافحة المضاربة غير المشروعة.
المادة2: يقصد بمفهوم هذا القانون بما يأتي:
–1 المضاربة غير المشروعة: كل تخزين أو إخفاء للسلع أو البضائع بهدف إحداث ندرة في السوق واضطراب في التموين ، وكل رفع أو خفض مصطنع في أسعار السلع أ، البضائع أو الأوراق المالية بطريق مباشر أو غير مباشر أو عن طريق وسيط أو استعمال الوسائل الإلكترونية أو أي طريق أو وسائل احتيالية أخرى.
–2 الندرة: عدم وجود ما يكفي من سلع أو بضائع لتلبية احتياجات السكان بسبب زيادة الطلب عليها ونقص العرض.
الفصل الثاني: آليات مكافحة المضاربة غير المشروعة
المادة3: تتولى الجولة إعداد استراتيجية وطنية لضمان التوازن على مستوى السوق، بالعمل على استقرار الأسعار والحد من المضاربة غير المشروعة، قصد الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين ومنع استغلال الظروف بغرض الرفع غير المبرر في الأسعار ولاسيما المواد الضرورية أو المواد ذات الإستهلاك الواسع.
المادة4: تتخذ الدولة الإجراءات الكفيلة للحد من المضاربة غير المشروعة لاسيما
– ضمان توفير السلع والبضائع الضرورية في الأسواق.
– إعتماد آليات اليقظة لاتخاذ الإجراءات الملائمة قصد الحد من الندرة
– تشجيع الإستهلاك العقلاني.
– إتخاذ الإجراءات اللازمة لدحض تفشي أي إشاعات يتم ترويجها بغرض إحداث اضطراب في السوق والرفع في الأسعار بطريقة عشوائية ومباغتة.
– منع أي تخزين أو سحب غير مبرر للسلع والبضائع لإحداث حالة الندرة بغرض رفع الأسعار.
المادة5: تساهم الجماعات المحلية في مكافحة المضاربة غير المشروعة من خلال ما يأتي:
– تخصيص نقاط لبيع المواد الضرورية أو المواد ذات الإستهلاك الواسع، بأسعار تناسب مع أصحاب الدخل الضعيف، خاصة في الأعياد والمواسم والحالات الإستثنائية التي تعرف عادة ارتفاعا في الأسعار.
– دراسة وتحليل وضعية السوق المحلي وتحليل الأسعار.
المادة6: يساهم المجتمع المدني ووسائل الإعلام في ترقية الثقافة الإستهلاكية وتنشيط عملية التوعية بهدف عقلنة الاستهلاك وعدم الإخلال بقاعدة العرض والطلب، لاسيما في الأعياد والمواسم والحالات الإستثنائية وتلك الناجمة عن أزمة صحية طارئة أو تفشي وباء أو وقوع كارثة
الفصل الثالث: القواعد الإجرائية
المادة7: فضلا عن ضباط وأعوان الشرطة القضائية، يؤهل لمعاينة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون:
– الأعوان المؤهلون التابعون إلى الأسلاك الخاصة بالمراقبة التابعون للإدارة المكلفة بالتجارة.
– الأعوان المؤهلون التابعون لمصالح الإدارة الجبائية.
المادة8: تحرك النيابة العامة الدعوى العمومية تلقائيا في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.
المادة9 : يمكن الجمعيات الناشطة في مجال حماية المستهلك أو أي شخص متضرر، إيداع شكوى أمام الجهات القضائية والتأسيس كطرف مدني في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.
المادة10: بغض النظر عن أحكام المادتين 47 و48 من قانون الإجراءات الجزائية، يجوز تفتيش المحلات السكنية بناء على إذن مسبق ومكتوب صادر عن وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق المختص، في كل ساعة من ساعات النهار أو الليل، قصد التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.
المادة 11: بغض النظر عن أحكام المادتين 51 و65 من قانون الإجراءات الجزائية، يجوز تمديد المدة الأصلية للتوقيف للنظر، بإذن كتابي من وكيل الجمهورية المختص مرتين إذا تعلق الأمر بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.
الفصل الرابع: أحكام جزائية
المادة12: يعاقب على المضاربة غير المشروعة بالحبس من ثلاث(03) سنوات إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 1.000.00 إلى 2.000.000 دج
المادة13: إذا وقعت الأفعال المذكورة في المادة 12 على الحبوب ومشتقاتها أو البقول الجافة أو الحليب أو الخضر أو الفواكه أو الزيت أو السكر أو البن أو مواد الوقود أو المواد الصيدلانية، فتكون العقوبة الحبس من عشر (10) سنوات الى عشرين (20) سنة والغرامة من 2.000.000دج إلى 10.000.000دج
المادة 14: إذا إرتكبت الأفعال المذكورة في المادة 13 أعلاه، خلال الحالات الإستثنائية أو ظهور أزمة صحية طارئة أو تفشي وباء أو وقوع كارثة، فتكون العقوبة السجن المؤقت من عشرين (20) سنة إلى ثلاثين (30) سنة والغرامة من 10.000.000دج إلى 20.000.000دج.
المادة15: إذا ارتكبت الأفعال المذكورة في المادة 13 أعلاه، من طرف جماعة إجرامية منظمة، فتكون العقوبة السجن المؤبد
المادة16: في حالة الحكم بالإدانة بإحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون يجوز معاقبة الفاعل بالمنع من الإقامة من سنتين إلى خمس سنوات.
ويجوز للقاضي أن يحكم بالمنع من ممارسة حق أو أكثر من الحقوق المذكورة في المادة9 مكرر1 من قانون العقوبات، إذا كان الحكم بالإدانة يتعلق بجنحة منصوص عليها في هذا القانون.
ويجب على القاضي أن يأمر بنشر حكمه وتعليقه طبقا لأحكام المادة 18 من قانون العقوبات.
المادة 17: يجوز للجهة القضائية في حالة الحكم بالإدانة بإحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أن تحكم بشطب السجل التجاري للفاعل والمنع من ممارسة النشاط وفقا للأحكام المنصوص عليها في قانون العقوبات.
ولها ان تحكم بالنفاذ المعجل للعقوبة.
كما يجوز لها أن تأمر بغلق المحل المستعمل لإرتكاب الجريمة والمنع من استغلاله لمدة أقصاها سنة(01) واحدة، دون الإخلال بحقوق الغير حسن النية.
المادة18: تحكم الجهة القضائية في حالة الحكم بالإدانة بإحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بمصادرة محل الجريمة والوسائل المستعملة في إرتكابها والأموال المتحصلة منها.
المادة 19: يعاقب الشخص المعنوي الذي يرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، بالعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات.
المادة20: يعاقب على الشروع في الجنح المنصوص عليها في هذا القانون، بالعقوبات المقررة للجريمة التامة.
المادة21: يعاقب بالعقوبات المقررة للفاعل، الشريك وكل من يحرض، بأي وسيلة، على إرتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.
المادة22: دون الإخلال بأحكام المادة53 من قانون العقوبات، لا يستفيد من ارتكب إحدى الجنح المنصوص عليها في هذا القانون من الظروف المخففة إلا في حدوث ثلث (1/3) العقوبة المقررة قانونا.
المادة 23: تطبق الأحكام المتعلقة بالفترة الأمنية عليها في قانون العقوبات، على الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.
الفصل الخامس: أحكام ختامية
المادة24: تلغى أحكام المواد 172 و173 و174 من الأمر رقم 66–156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات

أعضاء مجلس الأمة يطرحون 31 سؤالا شفويا على أعضاء الحكومة

ترأس السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة، الجلسة العلنية التي عقدها مجلس الأمة يوم الخميس 06 جانفي 2022، والتي خُصصت لتوجيه عشرة (10) أسئلة شفوية إلى خمسة (05) أعضاء في الحكومة، تخصّ قطاعات: المجاهدين وذوي الحقوق، السكن والعمران والمدينة، التجارة وترقية الصادرات، الأشغال العمومية،والسياحة والصناعة التقليدية.

عقد مجلس الأمة جلسة علنية يوم الخميس 09 ديسمبر 2021، برئاسة السيد السّيد فؤاد سبوتة، نائب رئيس مجلس الأمّة، خُصصت لطرح عشرة (10) أسئلة شفوية على أعضاء الحكومة، ويتعلق الأمر بكل من قطاعات: التربية الوطنية، النقل،الموارد المائية والأمن المائي؛ والصحة.

عقد مجلس الأمة جلسة علنية يوم الخميس 23 ديسمبر 2021، برئاسة السيد السّيد أحمد بناي، نائب رئيس مجلس الأمّة، خُصصت لطرح أحد عشرة (11) سؤالا شفويا على أعضاء الحكومة، ويتعلق الأمر بكل من قطاعات: االتكوين والتعليم المهنيين، الصناعة، الموارد المائية والأمن المائي؛ العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، والبيئة.

أعضاء مجلس الأمة يطرحون عشرة (10) أسئلة شفوية على خمسة (05) أعضاء من الحكومة

ترأس السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة، الجلسة العلنية التي عقدها مجلس الأمة يوم الخميس 06 جانفي 2022، والتي خُصصت لتوجيه عشرة (10) أسئلة شفوية إلى خمسة (05) أعضاء في الحكومة، تخصّ قطاعات: المجاهدين وذوي الحقوق، السكن والعمران والمدينة، التجارة وترقية الصادرات، الأشغال العمومية،والسياحة والصناعة التقليدية، وذلك بحضور وزراء القطاعات المعنية، وكذا السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان؛ موجهة من السيدات والسّادة أعضاء مجلس الأمة، كما يلي:

وزير المجاهدين: الجزائر لن تتنازل عن تراثها المنهوب من طرف الاستعمار الفرنسي وستعيده

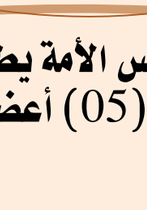

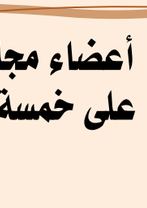

وجه السيد عضو مجلس الأمة، ناصر بن نبري، سؤاله الشفوي إلى السيد العيد ربيقة، وزير المجاهدين وذوي الحقوق؛ والذي يتعلق بـ: إسترجاع مدفع بابا مرزوق من فرنسا ؛

حيث أكد الوزير، بأن إسترجاع ما نهبه الاستعمار الفرنسي من تراثنا، يُعد من أولويات الدولة ومبادئها المتمثلة في استرجاع الذاكرة، كما يعتبر واجب وطني.

ودعا وزير المجاهدين وذوي الحقوق، كل الفاعلين في الحقل التاريخي

والقانوني للتجند من أجل لاسترجاع الموروث الثقافي، وكذا المحجوزات المنهوبة والتي تعبر عن الهوية الجزائرية.

وزير المجاهدين: المفاوضات حثيثة مع الجانب الفرنسي من أجل إستعادة رفاة 24 بطلا من شهداء المقاومة الشعبية

المفاوضات حثيثة مع الجانب الفرنسي من أجل إستعادة رفاة 24 بطلا من شهداء المقاومة الشعبية

2 – وحول سؤال السيد محمد بوبطيمة، إلى السيد وزير المجاهدين وذوي الحقوق؛ بخصوص: المجهودات المبذولة من طرف الدولة تجاه الملفات ذات الصلة بموضوع الذاكرة؛

أوضح الوزير، أن المفاوضات والمشاورات بين الجانب الجزائري والفرنسي أفضت إلى استعادة رفاة 24 بطلا من شهداء المقاومة الشعبية، ودفنهم إكراما وصونا لحرمتهم بأرض الجزائر التي ضحوا من أجلها.

وأكد الوزير، بأن المجهودات المبذولة بموضوع الذاكرة تتم وفق أطر محددة ودقيقة وتعالج بحكمة بالغة عبر دبلوماسيتنا، وفق أهداف مسطرة ، فضلا عن أنّ مجهودات الوزارة المبذولة، وبالتنسيق مع باقي القطاعات، خصوصا فيما تعلق بملفات الذاكرة، ومواصلة استرجاع رفاة شهداء المقاومة الشعبية، ومتابعة ملف الأرشيف الوطني بالخارج، والتفجيرات النووية بالصحراء (رقان)، وكل الجرائم المرتكبة من طرف فرنسا الاستعمارية، وهذا من خلال تنظيم ملتقيات وندوات وأيام دراسية وإنجاز أعمال سمعية بصرية بهدف وضع تصور عام، واستراتيجية شاملة متكاملة الأركان للتوثيق التاريخي لكل المجازر وكل أشكال الإبادة الجماعية دون إغفال أي مسألة ذات صلة، وإعداد ملفات قانونية صلبة، كما تسعى الوزارة لتشجيع الطلبة والباحثين والمهتمين ومرافقتهم في دراساتهم في هذه الجوانب المهمة.

ملفات تسوية البنايات تعرف وتيرة متقدمة

3 – وجه السيد عبد الوهاب بن زعيم، عضو مجلس الأمة، سؤالا شفويا إلى السيد طارق عريبي، وزير السكن والعمران والمدينة؛ بخصوص: الإجراءات المتخذة لحل وتسريع دراسة الملفات العالقة في إطار القانون 08-15 المتعلق بتسوية البنايات؛

وأكد الوزير، بأن عملية تسوية البنايات متواصلة؛ حيث تم تسجيل إيداع ما يفوق 984.000 ملف وتم معالجة 780.000 ملف أي ما يعادل نسبة 79% من الملفات المودعة، كما تم قبول تسوية 53% من الملفات المدروسة، إلى غاية نهاية السنة الماضية، كما قامت مصالح الوزارة –حسب الوزير– بتقييم مدى تقدم دراسة الملفات المودعة، كما تسهر أيضا على حث المديريات المركزية بالتنسيق مع

السلطات المحلية لإعادة تنشيط اللجان المكلفة بمتابعة تسوية البنايات برئاسة رؤساء الدوائر.

كما صرح الوزير، بأن المواطن بإمكانه اللجوء لحل ثان والمتمثل إمكانية تسوية وضعيتهم، من خلال أحكام المرسوم التنفيذي المحدد لشروط تسوية البنايات غير المطابقة لرخصة البناء المسلمة، والذي تمت المصادقة عليه مؤخرا بتاريخ 08 ديسمبر 2021، خلال اجتماع الحكومة، والذي سيوضع حيز التنفيذ عن قريب.

ولاية الطارف: توقف أشغال القطب الجامعي بسبب مغالاة الشركة المنفذة للمشروع في مبلغ تكلفة الإنجاز

5 – وجه السيد حكيم طمراوي، عضو مجلس الأمة، سؤالا شفويا، إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة ؛ والمتعلق بـ: أسباب توقف مشروع القطب الجامعي لولاية الطارف عن الأشغال، منذ سنة 2013؛

حيث أفاد الوزير، بأن هذا المشروع قد عرف عدة عراقيل، أهمها مطالبة شركة الإنجاز برفع الأسعار مما أدى إلى توقفها منذ 2017/07/17 ، وعقب التوصل إلى بعض التعديلا لتسوية الصفقات بين الطرفين، تراجعت الشركة من جديد عن الإقتراح المقدم سابقا لإستئناف الأشغال بهذا القطب.

وأضاف الوزير، بأنه نظرا للمبالغ المرتفع المقترح من طرف الشركة، والذي يزيد بنسبة 89 % عن المبلغ الأولي، تقدمت مصالح ولاية الطارف بطلب لدى مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية للفسخ الودي للصفقات المبرمة، والذي حظي بالموافقة من طرف مصالح الوزارة الأولى وتم تبليغ ولاية الطارف بذلك بتاريخ 07/12/2021.

الوزارة تنتهج على الدوام طرق جديدة لمساعدة المواطنين المعنيين بصيغة السكن الريفي

– وجه السيد نور الدين بالأطرش، عضو مجلس الأمة،، سؤالا شفويا إلى السيد طارق عريبي، وزير السكن والعمران والمدينة ؛ بخصوص: إمكانية تشييد البناءات الريفية في الجبال وفي الأراضي غير المستوية.

وقال الوزير، بأن الدولة اعتمدت منذ سنوات نمط السكن الريفي، نظرا لأبعاده الاجتماعية والاقتصادية المتعددة كتثبيت المواطنين بأراضيهم ومزاولة أنشطتهم الفلاحية، والقضاء على مشكلة النزوح الريفي، وعليه فاختيار المكان في القطعة الأرضية التي يرغب أن يبني عليها مسكنه يعود بالأساس للمواطن، وهو ما يلجأ في الغالب لإختيار الأجزاء المسطحة لتفادي التكاليف الإضافية التي قد تتجر عن طبيعة الأرضية المنحدرة .

مؤكدا في الأخير، بأنه وبغرض التكفل الأمثل بالمواطنين في صيغة السكن الريفي، فإن القطاع يبحث على الدوام في انتهاج طرق جديدة لمساعدة المواطنين المعنيين بهذه الصيغة، سواء أ كان ذلك في أراضي مستوية أو في قمم الجبال، إضافة للتسهيلات التي سبق منحها، وبصفة استثنائية لصيغة السكن الريفي، فيما يخص امتلاك المعني للوعاء العقاري، والمتمثلة في سندات الملكية في العقد الأصلي، شهادة الحيازة، وإن لم توجد تقديم شهادة مؤشر عليها من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني، مع الموافقة المسبقة لممثلي المجموعة المعنية، في حالة ما إذا كانت القطعة الأرضية خاضعة للنظام الجماعي.

تعديل قائمة السلع والمنتجات الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت

6–وجه السيد فؤاد سبوتة، عضو مجلس الأمة، سؤالا شفويا إلى السيد كمال رزيق، وزير التجارة وترقية الصادرات؛ حول: قائمة السلع والمنتجات الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت DAPS ، بما فيها مادة الحديد التي هي كذلك معنية بهذا الإجراء ؟

حيث صرّح الوزير، بأنه عملا بتوجيهات السيد الوزير الأول، بأنه قد تم تعديل هذه القائمة ومراجعتها لتصبح تضم 2608 بندا تعريفيا جمركيا، بدلا من 992 بندا، وتخص السلع والبضائع المستوردة من الدول التي لا تربطها بالجزائر أي إتفاقيات تجارية تفاضلية، بما فيها 141 بندا تعريفيا جمركيا، مع الدول التي تربطها بالجزائر إتفاقيات تجارية تفاضلية، تمتد إلى غاية 31 ديسمبر 2022، وهي حاليا على مستوى الأمانة العامة للحكومة، قصد النشر في الجريدة الرسمية خلال الأيام القادمة.

وأضاف الوزير، بخصوص منتوج الحديد بأنه قد تم دراسة طلبات الحماية ، وقد تم إدراجه ضمن هذه القائمة المحينة.

الدولة حريصة على تنشيط التجارة البينية

كما وجه بدوره، السيد الطاهر غزيل، عضو مجلس الأمة، إلى السيد كمال رزيق، وزير التجارة وترقية الصادرات ؛ سؤالا شفويا يتعلق: بترقية مناطق الجنوب، لا سيما فتح المعابر الحدودية مع دول الجوار لدفع الممارسات التجارية البينية ؛

وأكد الوزير، بأن مساعي الدولة في ترقية التجارة البينية تجسدت ميدانيا ، عبر فتح المراكز الحدودية نحو النيجر، مالي، موريتانيا، خلال سنة 2020 وبداية سنة 2021، وبإقتراح من طرف وزارة التجارة وترقية الصادرات بالتنسيق مع القطاعات الوزارية ذات الصلة لآلية النقطة الكيلومترية (0). ما سهّل ولوج المنتجات الجزائرية نحو هذه الدول رغم غلق الحدود أمام تنقل الأشخاص.

وأكد الوزير، على حرص الدولة بتجهيز هذه المعابر الحدودية بكل المرافق الضرورية التي ستحوي مختلف أعوان الرقابة بما فيها مصالح الجمارك، التجارة وترقية الصادرات، مصالح الصحة النباتية والبيطرية، وكذا المصالح الأمنية، وهو ما سيزيدمن فعاليتها ويضمن تقديم خدمة ذات نوعية للمصدرين، ومن جهة أخرى، يضيف الوزير- وبهدف تسهيل عملية استئناف نشاط النقل الدولي للمنتجات المصدرة نحو مالي والنيجر؛ فقد تم اتخاذ إجراءات تنظيمية لتأطير العملية تتمحور أساس في النقاط التالية:

1 – السماح بالنقل البري للمنتجات المصدرة عبر المعبرين الحدودين (مالي–النيجر).

–2 تسهيل عمليات نقل الخواص وكذا لوجيترنس للنقل العمومي بضمان النقل البري للبضائع إلى دول الجوار مع إحترام البروتوكول الصحي لمنع تفشي فيروس كورونا.

3 – فتح المعابر الحدودية لتنقل البضائع من وإلى هذه الدول في الظروف العادية .

وزير الأشغال العمومية: ضرورة تطبيق عقوبات صارمة في حق كل من يضع ممهلات عشوائية

وجه السيد مصطفى جبان، عضو مجلس الأمة، سؤالا شفويا إلى السيد وزيرالأشغال العمومية؛ بخصوص: الإجراءات المتخذة لتوحيد معايير وضع الممهلات على الطرق العمومية؛

حيث أوضح الوزير، بأنه من أجل تنظيم وتأطير عملية وضع الممهلات والحد من وضع تلك العشوائية، قام القطاع وبالتنسيق مع الفاعلين في هذا المجال بسن جملة من النصوص القانونية والتنظيمية لتوطئة الأرضية نحو تعريف ووصف الممهلات وشروط وأماكن وضعها، مضيفا في ذات السياق بأن وضع هذه الممهلات يخضع إلى رخصة مسبقة من قبل الوالي المختص إقليميا ويعود إنجازها إلى مصالح البلدية المعنية، بإشراف من المديرية الفرعية للأشغال العمومية.

الوزير أكد بدوره، على أنه قد تم بالفعل القضاء على جزء من هذه الممهلات العشوائية المسببة لحوادث المرور وإزعاج مستعملي الطريق إلى جانب مساهمتها في تشويه منظر محيط الطريق، ولكن على الرغم من كل هذه الجهود المبذولة لا تعد كافية وهذا راجع لعديد الأسباب منها:

– استمرار المواطنين في وضع هذه الممهلات العشوائية.

– نقص المراقبة والمتابعة من قبل السلطات المعنية ولاسيما المحلية.

– غياب الردع، عن طريق تطبيق عقوبات صارمة في حق واضعي هذه الممهلات العشوائية وفق النصوص التشريعية المعمول بها.

ولاية باتنة: تسجيل مشروع إعادة تهيئة الطريق الوطني رقم 03 في قانون المالية لسنة 2023

9 – وجه السيد عياش جبابلية، عضو مجلس الأمة، سؤالا شفويا إلى السيد وزير الأشغال العمومية؛ بخصوص: أسباب عدم تحويل الطريق الوطني رقم 28 إلى طريق إزدواجي، لاسيما في شطره الرابط بين بلديتي عين التوتة وسقّانة، وإعادة تهيئة الطريق الوطني رقم 03

حيث أكد الوزير، بأنه قد تم إنجاز إزدواجية 14 كم من الطريق الرابط بين سقانة وبريكة في إطار عملية تضامنية، كما تم الانتهاء أيضا من إنجاز إزدواجية الطريق الرابط بين بريكة إلى غاية حدود ولاية المسيلة(الجزار) المقدرة بـ 17 كم في إطار البرنامج القطاعي لسنة 2018 والتي تم تسليمها كليا لحركة المرور، وبخصوص المسافة المتبقية على طول 44 كم، فقد تم اقتراح تسجيل عملية ازدواجية هذا المحور في شطره الرابط بين سقانة— تيلاطو وصولا إلى عين التوتة ضمن قوانين المالية للسنوات المنصرمة، لكنه لم يحظى بالأولوية.

كما أضاف الوزير، بخصوص الطريق الوطني رقم 03 الرابط بين عين التوتة وحدود ولاية بسكرة(بلدية القنطرة)، والذي يبلغ 16 كم تمتاز 06 كم منه بأنها في حالة جيدة، بأنه سيتم إقتراح تسجيل عملية تدعيم المسافة المتبقية في إطار برنامج الصيانة للطرق الوطنية لقانون المالية 2023 ، وهذا عقب استفادة هذا الشطر من الطريق الوطني رقم 03 مؤخرا من عملية دراسة خبرة.

نعمل على مواصلة تطوير السياحة الحموية من خلال تثمين استغلال المنابع

10 – وجه السيد ضياء الدين بلهبري، عضو مجلس الأمة، إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية ياسين حمادي؛ حول: مصير المحطتين المعدنيتين بسيدي العبدلي وحمام الشيقر (ولاية تلمسان)

حيث أفاد الوزير، بأنه وتطبيقا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية خلال مجلس الوزراء المنعقد في 12 سبتمبر 2021، المتعلقة ببعث السياحة الحموية وترقيتها وطنيا ودوليا، وتنفيذا لبرنامج الحكومة المصادق عليه، حيث تعمل وزارة السياحة على مواصلة تطوير هذه الشعبة السياحية من خلال تثمين استغلال المنابع الحموية ذات القيمة العلاجية المتميزة.

وأضاف الوزير، أنه بخصوص الحمام المعدني التقليدي بسيدي عبدلي، والذي كان مستغل بطريقة تقليدية منذ السبعينات من طرف بلدية سيدي عبدلي، وفي إطار برنامج تطوير هذه الشعبة السياحية ومن أجل ارتقاء هذا الهيكل إلى مصاف محطة حموية، تم منحه لمستثمر خاص «شركة المحطة الحموية سيدي عبدلي» والذي قدم ملف طلب استغلال المياه الحموية لدى مصالحالوزارة بتاريخ 19أوت 2019، وتحصل على موافقة اللجنة التقنية للمياه الحموية بتاريخ 17 أكتوبر 2019،

كما قام بتاريخ 08 مارس2021 بإيداع ملف طلب المصادقة على مخططات المشروع الفندقي ، وتمت دراستها والمصادقة عليها من طرف اللجنة الوزارية المختصة بدراسة مخططات المشاريع الفندقية بتاريخ 24 مارس 2021،أي في مدة لم تتجاوز ستة عشر(16) يوما.

وبخصوص الحمام المعدني التقليدي حمام الشيقر، والذي كان مستغلا منذ السبعينات من طرف بلدية حمام بوغرارة ، وفي إطار مخطط التنمية وتطوير السياحة الحموية، تمت الموافقة على الطلب الذي تقدمت به المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة «روبنسون جلاب» لاستغلال المياه الحموية لمنبع «حمام الشيقر» الواقع ببلدية «حمام بوغرارة» بتاريخ 31 جانفي 2019، كما صادقت اللجنة الوزارية المختصة بدراسة مخططات المشاريع الفندقية على مخططات التهيئة للمشروع بتاريخ 02 مارس 2019، وتم تبليغ السلطات المحلية بهذا القرار حتى يتسنى لها استكمال الإجراءات الإدارية المرتبطة بمنح قرار عقد الامتياز وقرار استعمال المياه الحموية، بالإضافة إلى رخصة البناء للانطلاق في إنجاز المشروع، إلا أن المستثمر لم يقم بإيداع طلب رخصة البناء على مستوى مصالح الولاية إلى يومنا هذا، رغم مرافقته من طرف مصالح الوزارة على المستوى المحلي .

السيد صالح قوجيل، يؤكد: «الجزائر الجديدة قطعت أشواطاً متقدمة في الممارسة الديمقراطية وفي البناء المؤسساتي القويم»

ألقى السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، كلمة في ختام جلسة الأسئلة الشفوية ليوم الخميس 6 جانفي 2022، أشاد فيها بطبيعة الأسئلة المثارة من طرف السادة أعضاء مجلس الأمة، فضلاً عن الردود المقدمة من طرف أعضاء الحكومة..

السيد رئيس مجلس الأمة، ذكّر بالاستحقاق الذي سيشهده مجلس الأمة في قادم الأسابيع والمتعلق بعملية التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة المنتخبين والمعيّنين المنتهية عهدتهم، وذلك غداة صدورِ المرسوم الرئاسي المتعلق بالعملية.. والذي تم تحديد موعدها المزمع في 5 فبراير الداخل.. معاوداً التذكير في هذا الصدد بالمسار الديمقراطي المعاش والممارس في الميدان، منذ انتخاب السيد عبد المجيد تبون، رئيساً للجمهورية، والذي تجلى في مضامين الدستور، الأمر الذي أفضى إلى استكمال باقي مؤسساتنا الوطنية..

أما فيما يتعلق بالتحديات الميدانية، وبعد أن حذّر من سطوة اللوبيات المؤثرة على بعض المؤسسات

المالية الدولية، والتي وجدت لها أرضاً خصبة في منابر إعلامية ووسائط التواصل الاجتماعي، الساعية إلى تزييف الحقائق وضرب استقرار البلاد من خلال زرع الريبة وخلق الندرة في بعض المواد الأساسية.. فقد نوّه السيد رئيس مجلس الأمة بإرادة السيد رئيس الجمهورية في مكافحة المضاربة غير المشروعة والمال الفاسد.. مشدداً على ضرورة اقتلاع هذه الآفات المسؤولة على العطب الذي طال بعض مناحي الحياة العامة.. مسترسلاً بالقول بأنّه أضحى من اللازم على الجميع التصدي لمهامهم كما هو مطلوب منهم.. مبرزاً بأنّ تولي المسؤولية في الدولة ليس «برنوس قايد أو باشاغا» يُشترى، بل هي أمانة والتزام.. داعياً كل الحساسيات الوطنية وكذا المواطنات والمواطنين إلى ضرورة التحلي بثقافة الدولة.. وإلى توحيد الكلمة والصف والتخندق في خندق واحد.. والاستعداد للتحديات والظروف التي تفرضها المرحلة.. وعدم السماح بالمساس بالجانب الاجتماعي، مستحضراً في هذا الصدد النضال إبّان الثورة التحريرية، قائلاً بأنّ بناء الثورة كان مرتكزاً على بناء دولة اجتماعية ديمقراطية.. مختتماً حديثه أنّ جزائر التضحيات والنضال لن تحيد عن مبادئها..

أربعة (04) أعضاء من الحكومة يردون على عشرة (10)أسئلة شفوية لأعضاء مجلس الأمة

عقد مجلس الأمة جلسة علنية يوم الخميس 09 ديسمبر 2021، برئاسة السيد السّيد فؤاد سبوتة، نائب رئيس مجلس الأمّة، خُصصت لطرح عشرة (10) أسئلة شفوية على أعضاء الحكومة، ويتعلق الأمر بكل من قطاعات: التربية الوطنية، النقل،الموارد المائية والأمن المائي؛ والصحة، وذلك بحضور وزراء القطاعات المعنية إلى جانب السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان؛ وجاءت الأسئلة على النحو التالي:

الدولة توفر كل الظروف المادية والمالية من أجل خلق ظروف تمدرس سليمة

وبالبدء وجه السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، سؤالا شفويا إلى السيد وزير التربية الوطنية ، عبد الحكيم بلعابد،، بخصوص التدابير المتخذة لتحسين ظروف تمدرس التلاميذ بالمؤسسات التربوية خاصة الابتدائية منها.

حيث جاء رد الوزير، بأن ضمان الحق في التعليم هو حق دستوري لكل الجزائريين دون تمييز، وهو ما يتجسد من خلال شبكة المؤسسات التعليمية المنتشرة عبر كامل التراب الوطني، ما يعكس

في السنوات الأخيرة أثر على وتيرة إنجاز مؤسسات تربوية جديدة، بل وإلى حد تجميد بعض المشاريع الخاصة بالقطاع، كما ألقت الجائحة بدورها على الوضع، وبطبيعة الحال انعكس ذلك على ظروف التمدرس.

وقال الوزير، بخصوص المدارس الابتدائية فإن إنجازها وتسييرها المادي يعود إلى الجماعات المحلية، زيادة على تسيير المطاعم المدرسية والسهر على توفير النقل للتلاميذ، وأيضا تكاليف الانارة والتنظيف ومستحقات الماء والكهرباء والغاز والهاتف، وفي السنوات الأخيرة دخلت على الأعباء تكاليف فواتير الانترنت، وكل ما يتعلق بسلامة وأمن التلاميذ والمستخدمين، ويبقى تسيير الجانب البيداغوجي والإداري على عاتق ميزانية الوزارة من خلال مديريات التربية عبر كامل الولايات.

مجهود الدولة في مجال تقريب خدمة التربية من المواطن مهما كان وضعه. ويعتبر أيضا مجهود الدولة في ضمان حق التمدرس أحد مبادئها القائم على ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص.

ليضيف السيد الوزير، غير أن تراجع موارد الدولة

وزارة التربية وظفت نسبة معتبرة من الأساتذة تحت عنوان السنة الدراسية 2021-2022

وبدوره وجه السيد أحمد بوزيان، عضو مجلس الأمة، سؤالا إلى السيد وزير التربية الوطنية، بخصوص الفائض المسجل في القوائم الاحتياطية لخريجي المدارس العليا للأساتذة التي تنتظر التوظيف.

حيث جاء رد الوزير، بتوضيح الشروط المعمول بها في التوظيف على مستوى قطاع التربية والتي تخضع للمواد 42. 45. 56. 71 من المرسوم التنفيذي 08/315 المؤرخ في 11 أكتوبر 2008، والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين إلى سلك التربية الوطنية

وأضاف الوزير، بأن سد الاحتياج وشغل المناصب المالية الخاصة برتب تدريس على مستوى القطاع ، يخضع لضوابط وآليات متمثلة أساس في التوظيف حسب الاحتياج البيداغوجي المشخص بـ(المادة؛ المرحلة التعليمية؛ موقع الاحتياج).

وأكد الوزير، بأن الوزارة تكفلت هذه السنة بتوظيف عدد معتبر من خريجي المدارس العليا للأساتذة في عديد الولايات تتوفر على مناصب شاغرة، مقدما في ذات السياق، إحصائيات تعبر عن العدد الذي تم توظيفه للأساتذة على مستوى القطاع بعنوان السنة الدراسية 2021-2022؛ حيث بلغ العدد 8247 أستاذ، من أصل 8706 من بينهم خريجي المدارس العليا للأساتذة لجميع المستويات، فضلا عن فائض السنوات السابقة.

تأشيرة مصالح الرقابة المالية لوزارة المالية هي سبب تأخر دفع مستحقات الموظفين الذين تم تحويلهم

وجه السيد عبد الوهاب بن زعيم، عضو مجلس الأمة، سؤالا شفويا إلى السيد وزير التربية الوطنية، حول الإجراءات المتخذة لدفع مستحقات الأساتذة الذين تم تحويلهم في الآونة الأخيرة.

وأكد الوزير، بأن هذه العملية تتم عبر مرحلتين أساسيتين

وهما:

1 – مرحلة إدارية: حيث يتم التكفل إداريا بالمعني بإخراج ملفه من الولاية الأصلية لاستقباله في الولاية التي تم إليها التحويل، ولا يتم ذلك، من دون التأشير من طرف مصالح الرقابة المالية.

2 – التكفل المالي: ولا يمكن مباشرة هذه المرحلة إلا بعد استيفاء جميع الوثائق التي تؤكد بدورها استيفاء مرحلة التكفل الإداري. وهي تخضع أيضا للتأشير من طرف مصالح الرقابة المالية؛ في إطار تعديل حالة المصفوفات الأولية لأجور المستخدمين طبقا لأحكام المرسوم 92/414 المؤرخ في 14 نوفمبر 1992، المتعلق بالرقابة المسبقة للنفقات التي يلتزم بها.

في هذا الإطار يضيف الوزير، ولتمكين الوزارة من التعاطي الإيجابي مع عديد الطلبات المقدمة من طرف الأساتذة إلى مديريات التربية من أجل إجراء تحويلات لعديد الأسباب (أسرية– اجتماعية)، وبغرض تحقيق استقرار اجتماعي، وفعالية مهنية لعديد الموظفين بقطاع التربية، تم الموافقة على عديد الطلبات شريطة توفر مناصب مالية، إلا أنه ونظرا للإجراءات المالية والإدارية الضرورية ، فضلا عن تأشيرة مصالح الرقابة المالية لوزارة المالية والآجال المتعلقة بها، فقد تسبب ذلك في بعض التأخيرات في غالب الأحيان،

وزير النقل: الدولة تبذل قصارى جهدها للقضاء على أزمة حركة المرور

وجه السيد مليك خذيري، عضو مجلس الأمة، سؤاله الشفوي إلى السيد وزير النقل، عيسى بكاي،بخصوص الإجراءات الاستعجالية للتخفيف من أزمة حركة المرور، وحول إمكانية إيلاء مزيد من الاهتمام إلى النقل الجماعي للقضاء على هذه الأزمة.

و رد السيد الوزير، بأن وزارة النقل استحدثت آليات تتمثل في إجراءات استعجالية من أجل التخفيف من أزمة حركة المرور، تتمثل في مايلي:

– إعادة فتح استغلال خط المترو، والذي توقف بسبب الجائحة، بدءً من 07 أكتوبر 2021.

– إنشاء خطوط جديدة مزدوجة بين المؤسسة العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري (ETU-SA) والشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية (SNTF) بغية تسهيل تنقل المواطنين في الأحياء الجديدة المتواجدة في الجهة الغربية لمدينة الجزائر.

– إعادة فتح استغلال خط القطارات الليلية الأربعة ذات المرقد (تقرت–الجزائر/وهران–بشار/ الجزائر–عنابة وتبسة–الجزائر) وذلك ابتداءً من شهر نوفمبر 2021، مع إعادة فتح كل من خطوط العاصمة المطار الدولي، وكذا إعادة استغلال خطوط النقل بالسكة الحديدة عموما، والتي كانت متوقفة بسبب الجائحة لمدة أكثر من 10 أشهر.

– السهر على متابعة إنجاز مشروعي إمتداد خطين للمترو، الأول في الجهة الشرقية يمتد على مسافة 9.5 كم ويضم 9 محطات، والثاني من محطة عين النعجة إلى مدخل براقي على مسافة 4 كم ويضم 4محطات.

– دخول (06) ستة خطوط للترامواي حيز الخدمة بكل من مدينة الجزائر العاصمة (بطول 23.2 كم ويضم 37 محطة)، مدينة وهران (بطول 18.7 كم ويضم 32 محطة)، قسنطينة (بطول 18.5 كم ويضم 21 محطة) سيدي بلعباس (بطول 13.8 كم ويضم 22 محطة)، ورقلة (بطول 9.8 كم ويضم 16 محطة).

كما أشار الوزير في ذات السياق، بأن الوزارة تعمل على إعادة فتح النقل بالكوابل في كل من مدينة الجزائر (خمسة مصاعد)، وواحد بكل من مدن البليدة، وتيزي وزو، وتلمسان، وكان ذلك بعد رفع إجراءات الحجر الصحي، فضلا عن هذا كله فقد تم تنصيب فوج عمل من طرف الوزارة لإعداد دفتر شروط وذلك قصد إطلاق دراسة تتعلق بمخطط حركة المرور والتنقلات بالعاصمة، وإطلاق دراسة مماثلة بولاية وهران في إطار التحضير لألعاب البحر المتوسط المقرر إجراؤها سنة 2022.

ولاية الأغواط: مشروع إنجاز ترامواي على مستوى الولاية مقترن بتحسن الوضعية المالية للبلاد

وجه السيد محمود قيساري، عضو مجلس الأمة، سؤالا شفويا إلى السيد وزير النقل، عن مدى إمكانية إنجاز مشروع ترامواي الأغواط .

حيث أكد الوزير، بأن إنجاز مشروع ترامواي في مدينة الأغواط متوقف على تحسن الظروف المالية للبلاد، بغية إنجاز دراسة تقنية اقتصادية.

وزير الموارد المائية والأمن المائي: إنجاز محطات تحلية المياه من أجل بناء استراتيجية أمن مائي مستقبلا

وجه السيد محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة، سؤالا شفويا على السيد كريم حسني، وزير الموارد المائية والأمن المائي، بخصوص مدى تقدم مشروع محطة تحلية المياه في دراوش بولاية الطارف، وكذا ولاية عنابة.

وصرح الوزير، بأن السلطات العليا وضعت برنامجا استعجاليا لمواجهة العجز في التزود بالمياه الشروب مع ضرورة اللجوء إلى خيار تحلية مياه البحر كحل نهائي ومستدام حيث وبهذا الصدد، أسدى السيد رئيس الجمهورية تعليمات صارمة تقضي بضرورة الإسراع في إنجاز المرحلة الأولى من هذا البرنامج الاستعجالي والمتمثلة في إنجاز عدد من المناقب عبر الولايات المعنية، فضلا عن إنجاز محطات لتحلية مياه البحر ليتسنى بعد ذلك الشروع في المرحلة الثانية، والمتمثلة في إنجاز المحطات الكبرى لتحلية مياه البحر؛ مع ضرورة مراعاة التوزيع الجغرافي لها ما من شأنه سد إحتياجات المناطق الساحلية بالتزود بالمياه، مضاف إليها عديد الولايات الداخلية والتي لا تبعد عن البحر أكثر من 150 كم.

وزير الموارد المائية والأمن المائي، أشاد بهذه الاستراتيجية ،والتي يوليها السيد رئيس الجمهورية عناية قصوى، حيث ستساعد على تجديد طبقات المياه الجوفية من خلال التقليل من الاعتماد على التزود بالمياه بالطرق التقليدية، كما ستساهم بتوفير مخزون استراتيجي للبلاد في حالات الطوارئ.

مؤكدا في هذا الصدد، بأن قطاعه الوزاري يعمل بالتنسيق مع مصالح وزارة الطاقة والمناجم كونها الجهة المشرفة على إنجاز كل المحطات الكبرى عبر الوطن عن طريق الشركة الوطنية للطاقة، مؤكدا أن هذه الأخيرة «بصدد الانتهاء من الإجراءات القانونية لإنجاز هذه المحطة في اقرب الآجال».

ولاية البيض: عملية إنجاز محـــــطات للتزود بالماء ومحطات تطهير

وجه السيد بوحفص حوباد، عضو مجلس الأمة، سؤالا شفويا إلى السيد وزير الموارد المائية والأمن المائي، بخصوص الإجراءات المتخذة من أجل توفير محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي بدائرتي بوقطب والأبيض سيدي الشيخ.

وأبرز الوزير، بأن ولاية البيض تتزود بالمياه الجوفية بنسبة 100 % ، موزعة على 88 منقب مياه، بقدرة إنتاج يومي مقدرة 56 ألف متر مكعب، تسير منها مؤسسة الجزائرية للمياه 17 بلدية من أصل 22 بلدية عبر التراب الولائي؛ بمجموع 95 % من السكان.

أما بخصوص التطهير، فالولاية تتوفر على محطة واحدة لتصفية المياه المستعملة، وتقدر النسبة الإجمالية للربط بشبكة التطهير بـ 96 % ، اما بالنسبة للسقي الفلاحي فتبلغ المساحة المسقية 13641 هكتار، وتتوفر الولاية على 1854 منقب توجه إلى بالخصوص إلى الفلاحة، زيادة عن 400 بئر.

وأضاف الوزير، بأن مصالح الوزارة «تهتم بشكل دقيق بهذا الملف نظرا لأهميته الكبيرة»، وهي تعكف على إنجاز إجمالي (13) عملية أربعة (04) منها خاصة بالتزود بمياه الشرب، وتسعة (09) للصرف الصحي بمبلغ إجمالي يعادل 7.6 مليار دينار جزائري. مشددا في ذات السياق، على ضرورة «ضبط الدراسات التقنية التي من شأنها إعطاء المعايير الدقيقة من أجل الشروع في إنجاز هذه المحطات».

تعليمة قيد التحضير لتسهـيل إجراءات منح رخص حفر الآبار

وجه السيد محمد عمارة، عضو مجلس الأمة، سؤالا إلى السيد وزير الموارد المائية والأمن المائي، حول أسباب عدم الترخيص لفلاحي ولاية النعامة اعتماد الآلة العادية حين حفر الآبار وإجبارهم اعتماد آلة الحفر الدورانية.

حيث أكد وزير الموارد المائية والأمن المائي، السيد كريم حسني، أن دائرته الوزارية بصدد التحضير لتعليمة جديدة تهدف لتخفيف الإجراءات الإدارية المتعلقة بمنح رخص حفر الآبار للفلاحين؛ وستوجه تعليمة لكامل المصالح الولائية للقطاع من أجل تخفيف الإجراءات المتعلقة بمنح رخص حفر الآبار للفلاحين، بما فيها الحفر باستعمال المطرقة (الدقاقة) نظرا للطلب المتزايد عليها من طرفهم.

وذكر الوزير في هذا الصدد، أن قطاعه أصدر منشورا وزاريا مشتركا في شهر فبراير الماضي ما بين وزارة الموارد المائية والأمن المائية، ووزارة الداخلية والجماعات المحلية، ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية، يوضح المناهج التقنية لحفر الابار باستعمال آلة الحفر بالمطرقة، حيث يشترط مرافقة الوكالة الوطنية للموارد المائية للفلاحين، قصد تفادي أي ضرر محتمل على طبقة المياه الجوفية وعلى البيئة عموما.

وزير الصحة: تسخير الدولة لكل الإمكانيات الممكنة للحد من انتشار السرطان في الجزائر.

وجه السيد عبد القادر شنيني، عضو مجلس الأمة، سؤاله الشفوي إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات ، عبد الرحمن بن بوزيد، والذي جاء على النحو الآتي: لماذا لا يتم تعميم أجهزة الماموغرافيا وتوفير التحاليل المخبرية (PSA) في كامل المستشفيات، لمن يعانون من سرطان الثدي وسرطان البروستات.

وأوضح الوزير، بأنه وبغية التصدي لهذا المرض والحد من انتشاره، تم وضع مخطط وطني لمكافحة السرطان اندرج عنه البرنامج الخماسي 2015-2019، والذي يضم نشاطات في كل مجالات الوقاية والكشف المبكر عن المرض وكذا الفحص والعلاج، كما سخرت الدولة كل الإمكانيات المادية والبشرية لتطبيق هذا البرنامج.

الدولة تولي عناية قصوى للتكفل الصحي بمناطق الجنوب والهضاب العليا وفق برامج مدروسة

بدوره وجه السيد بوجمعة زفان، عضو مجلس الأمة، سؤالا إلى السيد وزير الصحة، بخصوص أسباب تأخر تجسيد توصيات ومخرجات الندوة الوطنية الخاصة بدراسة وضعية الصحة في مناطق الجنوب والهضاب العليا.

و رد الوزير،بأنه وفي إطار تدعيم التنمية البشرية، أولت الدولة اهتماما خاصا بمناطق الجنوب والهضاب العليا بهدف تحسين التغطية الصحية بهذه المناطق، وعليه فقد تم التركيز على المحاور التالية:

-تعزيز جهاز التوأمة والطب عن بعد بين المؤسسات الصحية في الجنوب والهضاب العليا والمؤسسات الصحية في شمال البلاد لضمان المرافقة والتكوين.

- توسيع تواجد المؤسسات الاستشفائية المختلطة، المدنية-العسكرية، بالجنوب كتلك المتواجدة بتندوف، الجلفة، برج باجي مختار وراس الماء.

- إعداد إتفاقيات شراكة مع وزارة العمل والضمان الاجتماعي للتكفل بمرضى مناطق الجنوب على مستوى العيادات الخاصة فيما يتعلق بطب أمراض النساء والتوليد، طب الأشعة والتحاليل الطبية.

- تدعيم الهياكل الصحية بالأطباء الأخصائيين بوضع برنامج لفائدة الأطباء الممارسين في القطاع العام والذين اكتسبوا خبرة لا تقل عن 5 سنوات والمنحدرين من لجنوب والهضاب العليا، قصد تمكينهم من التكوين في مختلف التخصصات والحصول على شهادة الدراسات الطبية المتخصصة لتعيينهم بهذه المناطق، مع التعهد على مواصلة النشاط بهذه المناطق.

قطاع التكوين.. الصناعة.. الموارد المائية والعمل والتشغيل ضمن انشغالات أعضاء المجلس

عقد مجلس الأمة جلسة علنية يوم الخميس 23 ديسمبر 2021، برئاسة السيد السّيد أحمد بناي، نائب رئيس مجلس الأمّة، خُصصت لطرح أحد عشرة (11) سؤالا شفويا على أعضاء الحكومة، ويتعلق الأمر بكل من قطاعات: االتكوين والتعليم المهنيين، الصناعة، الموارد المائية والأمن المائي؛ العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، والبيئة، وذلك بحضور وزراء القطاعات المعنية إلى جانب السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان؛ وجاءت الأسئلة على النحو التالي:

وزير الصناعة:
إنشاء منطقة نشاط صناعي من صلاحيات والي الولاية

وجه السيد عياش جبابلية، عضو مجلس الأمة سؤالا شفويا إلى السيد أحمد زغدار، وزير الصناعة؛ يتعلق بـ: إنشاء منطقة نشاطات بدائرة عين التوتة (ولاية باتنة).

و رد الوزير، بأن ولاية باتنة من بين الولايات الهامة،حيث تتوفر على (04) أربعة مناطق صناعية (باتنة، بريكة،أريس،عين ياقوت) وتتربع على مساحة إجمالية مقدرة بـ 629 هكتار مجزئة إلى 457 قطعة مخصصة للمشاريع الاستثمارية.

كما اوضح الوزير، بخصوص إنشاء منطقة نشاطات بدائرة عين التوتة، فإن سلطة اتخاذ القرار يعود من صلاحيات السيد والي ولاية باتنة، فبإمكانه إصدار قرار تخصيص قطعة أرض على مستوى بلدية عين التوتة، من أجل تهيئة منطقة نشاط صناعي على حساب ميزانية الولاية، وطبقا للتعليمات يمكن أن توجه للمؤسسات الناشئة.

وأكد الوزير، أنه ونظرا لأهمية العقار الصناعي، فإن السلطات العمومية اتخذت عدة تدابير بإدراج تعديلات على المنظومة القانونية المسيرة له، بهدف رفع العراقيل ومواجهة حالات الانسداد التي تعرفها عملية منح العقار، وعليه فلقد تم جرد العقار الصناعي الغير مستغل المتواجد بالمناطق الصناعية، وكذا مناطق النشاط لاسترجاعه وإعادة منحه لاحتضان مشاريع استثمارية، لاسيما منها لصالح المؤسسات الناشئة، طبقا لتعليمات رئيس الجمهورية .

زغدار: وزارة الصناعة لم تمنع أي عملية استيراد أجهزة وعتاد يدخل في العملية الصناعية

وكان سؤال السيد، عضو مجلس الأمة، محمود قيساري، الموجه إلى السيد وزير الصناعة؛ حول: أسباب منع دخول أجهزة الخراطة الرقمية.

حيث أوضح وزير الصناعة، انه مصالحه لم تتخذ أي إجراء من شأنه منع استيراد معدات وآلات موجهة للانتاج في إطار الاستثمار، لاسيما أجهزة الخراطة الرقمية، والتي تعتبر أساسية في العملية الصناعية ، مؤكدا في ذات السياق، بأنه لا يوجد أي نص قانوني يمنع استيراد أجهزة الخراطة الرقمية بصفة خاصة، ولا أي عتاد صناعي بصفة عامة.

وذكّر وزير الصناعة، أن من بين الأهداف المسطرة للقطاع تطوير، تحديث وتحسين وسائل الإنتاج للقاعدة الصناعية الموجهة للاستثمار، وتطوير الصناعة، حتى تسمح للمتعاملين الاقتصاديين بالاندماج في سلسلة القيم وتطوير المنتج المحلي.

بسكرة: مشاريع هامة في قطاع الموارد المائية ستمس الولاية

وجه السيد محمد خليفة، عضو مجلس الأمة، سؤالا شفويا إلى السيد كريم حسني، وزير الموارد المائية والأمن المائي؛ بخصوص برنامج القطاع حول محطات تصفية المياه المستعملة بولاية بسكرة، وكذا مشروع جلب مياه الشرب من سد بوهارون؛

حيث اكد وزير الموارد المائية والأمن المائي، أن الولايات الجنوبية على غرار ولاية بسكرة استفادت من عدة مشاريع لتأمين تموين الساكنة بالماء الشروب، علاوة على برامج التطهير السارية المفعول من خلال انجاز محطات لتصفية المياه المستعملة، وكذا عدة أنظمة للتطهير قصد التكفل بهذا المشكل بصفة «فعالة». والتي تعد من أبرزها محطة لتصفية المياه المستعملة بولاية بسكرة، والتي عرفت بعض التأخر بسبب الصعوبات المالية التي واجهت المؤسسة العمومية المكلفة بالإنجاز (هيدرو أمناجمون) حيث بلغت نسبة تقدم الأشغال بالمشروع 48 بالمائة قبل التوقف،ما دفع بمصالح الديوان الوطني للتطهير بمباشرة إجراءات فسخ الصفقة قصد استئناف الأشغال والإعلان عن مناقصة جديدة لاختيار مؤسسة إنجاز أخرى في ظرف قصير حتى يتسنى استغلال والتخفيف من اشكالية التطهير في الولاية والحفاظ على البيئة.

و في سياق متصل ذكّر الوزير، ان ولاية بسكرة تتوفر على أنظمة تطهير اخرى التي لها من الفعالية في تصفية المياه المستعملة وهي الان مستغلة، من بينها نظام لتصفية المياه عن طريق الأحواض بمنبع الغزلان ببلدية لوطاية، الذي يوجد حيز الخدمة حاليا، ونظام لتصفية المياه عن طريق الأحواض بالقنطرة، وهو حاليا قيد التجارب النهائية.

وأضاف أن مصالح الموارد المائية أنجزت كذلك عدة دراسات تخص إنجاز محطة جديدة لتصفية المياه المستعملة ببلدية أورلال للتكفل بالمياه المستعملة ل 10 بلديات غرب ولاية بسكرة(تم الانتهاء من هذه الدراسة)، وكذا دراسة لإنجاز أنظمة لتصفية المياه المستعملة عن طريق الأحواض بكل من بلديات زريبة الواد وعين زعطوط ومشونش، وستدرج هذه المشاريع وفق البرامج المستقبلية بعد توفير الغلاف المالي المخصص لها من قبل المصالح المعنية.

أما بخصوص تحويل المياه من سد بني هارون الى ولاية بسكرة، الذي يزود ستة ولايات بالمياه،أوضح الوزير أنه تم، سنة 2019، انجاز دراسة لتحويل مياه بني هارون تجاه ولاية بسكرة مرورا بنظام سد كدية لمدور بولاية باتنة، مؤكدا أن القطاع «سيسعى لتسجيل هذه عملية في البرامج المستقبلية».

وأضاف أنه يتم حاليا إنجاز دراسة حول مشروع آخر من أجل استغلال المياه الجوفية التي تزخر بها منطقة غرداية، وتحويلها لعدة ولايات منها ولاية بسكرة ولاية باتنة وولاية المسيلة مع بلدية بوسعادة.

وزير الموارد المائية والأمن المائي: الوزارة ستسعى للحصول على موافقة من أجل إنجاز سد برقش بلدية حساسنة بعين تموشنت

وبدوره وجه السيد عضو مجلس الأمة، عبد القادر مولخلوة، سؤاله الشفوي إلى السيد كريم حسني،وزير الموارد المائية والأمن المائي؛ حول: تاريخ الشروع في إنجاز سد برقش بلدية حساسنة بولاية عين تيموشنت، لا سيما وأن الدراسة قد استكملت .

واوضح الوزير،أن الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات أعدت دراسة تفصيلية لهذا المشروع (مشروع سد برقش ببلدية الحساسنة)، وانتهت منها بصفة كاملة حيث خلصت إلى أن هذا السد يمكن ان يحشد حوالي 5.8 مليون متر مكعب توجه لسقي أكثر من 1.000 هكتار من الأراضي الفلاحية ، وعلى ضوء هذه الدراسة قامت مصالح القطاع في عدة مرات ومنذ سنة 2015 بطلب تسجيل عملية انجاز هذا المشروع بمبلغ يفوق 1.5 مليار دج ضمن مختلف البرامج التنموية لكن لم يتم الموافقة على إدراجه من قبل المصالح المعنية بسبب الظروف المالية للبلاد

وأضاف الوزير ،ان قطاعه سيسعى قصد الحصول على الموافقة لإنجاز هذا المشروع نظرا لأهميته «البالغة

وأكد وزير الموارد المائية والأمن المائي، أن انجاز محطات تحلية مياه البحر يبقى الحل «الوحيد والمستدام « الذي يمكن من خلاله القضاء النهائي على مشكل التذبذبات في التزود بالماء الشروب.

لجنة وطنية لتحسين البرامج العمومية لترقية التشغيل

وجه السيد عضو مجلس الأمة، محمد بوبطيمة، سؤالا شفويا إلى السيد يوسف شرفة، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛ بخصوص: وضع آلية اقتصادية للاستجابة للفائض المسجل في عدد المتخرجين وتوفير مناصب شغل للمواطنين .

وأجاب الوزير، بأن ملف التشغيل يدخل ضمن أولويات مخطط عمل الحكومة نظرا لارتباطه بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية المنتجة للثروة ومناصب الشغل ؛ومن أجل التكفل الأمثل به فإن عملية تنسيق جهود جميع القطاعات المعنية جارية للمساهمة في تأطيره من خلال تبني مقاربة اقتصادية ترمي إلى تحفيز الاستثمار.

وأكد الوزير، بأنه قد تم استحداث آلية بموجب المرسوم رقم 110-10 المؤرخ في 29 مارس 2010 ، والمتضمن إنشاء وتنظيم وتسيير اللجنة الوطنية لترقية التشغيل التي تعد جهاز استشاري وتقييمي لجميع المسائل ذات الصلة بالتشغيل .

وتتشكل هذه اللجنة من ممثلين عن كل من

القطاعات التالية:

- الداخلية والجماعات المحلية، الطاقة والمناجم، الصناعة، الفلاحة والتنمية الريفية، الأشغال العمومية، التعليم العالي والبحث العلمي، التكوين والتعليم المهنيين، الموارد المائية،
- الصيد البحري والموارد الصيدية، التضامن الوطني والأسرة، الشباب والرياضة،
- إضافة إلى الديوان الوطني للإحصاء، مصالح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وكالة التنمية الاجتماعية، الوكالة الوطنية للتشغيل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكذا مصالح المفتشية العامة للعمل.

الإبقاء على نظام الحصص للتكفل بملفات طالبي الشغل على مستوى ولايتي تقرت وورقلة

وجه السيد عضو مجلس الأمة،عبد القادر جديع، سؤاله الشفوي إلى السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛ والمتعلق بالممارسات المسجلة على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل بولاية ورقلة، وماهية الإجراءات والتدابير العاجلة المتخذة للتكفل بانشغالات شباب ولايتي ورقلة وتُقرت .

حيث أوضح الوزير، بخصوص التعليمة الصادرة عن دائرتنا الوزارية تحت رقم 1758 بتاريخ 11 ماي 2021 والمتعلقة بتسيير عروض العمل بالولايات الجنوبية المستحدثة، خاصة ما تعلق بنظام توزيع حصص مناصب العمل، جاءت استجابة لانشغال رفعته الوكالة الوطنية للتشغيل لولاية ورقلة، تبعا لاختلالات في سير عملية توزيع الحصص بين الولايات الأصلية والولايات الجديدة، خلال مرحلة استحداث هذه الولايات، وتبعا لذلك أيضيف الوزير- بادرت دائرتنا الوزارية بتقديم مقترح رفعته الى مصالح السيد الوزير الأول، يتعلق بالإبقاء على نظام الحصص، حيث أبدى السيد الوزير الأول موافقته على هذا المقترح ، كما كلف السيد الوزير الأول السادة ولاة الولايات الأصلية بتحويل الصلاحيات والالتزامات المنصوص عليها في التنظيم المعمول به بخصوص هذا الملف واستكماله بصفة تدريجية وفي أجل أقصاه 31 ديسمبر 2021 .

مشيرا في ذات السياق، بأن مصالح الوزارة المركزية تحرص على متابعة تطبيق هذه التعليمة للتكفل بالانشغالات ورفع العراقيل، بالتنسيق مع السادة الولاة المعنيين.

وأكد الوزير، أنه ومن أجل التكفل بملفات طالبي الشغل على مستوى ولايتي تقرت وورقلة من خلال النظام المعلوماتي «الوسيط» المتوفر عبر جميع الهياكل المحلية للتشغيل المتواجدة بهذه الولايات، ومن أجل تبسيط الإجراءات والإسراع في عملية التنصيب، بادرت الوزارة بإدخال تعديلات على القانون رقم 04 - 19 المؤرخ في 25 ديسمبر سنة 2004، المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، بموجب القانون رقم 03-20 المؤرخ في 30 مارس 2020 ، ويهدف هذا التعديل الى تكييف هذا التشريع وفق التطورات المسجلة في سوق التشغيل، من خلال تعديل الأحكام المتعلقة بآجال معالجة عروض العمل التي تم تقليصها من 21 يوم إلى 5 أيام وكذا وجوب إرجاع المعلومات الخاصة بعملية التنصيب.

الدولة قامت بمجهودات جبارة من أجل إدماج عمال عقود ما قبل التشغيل

كما وجه السيد محمد سالمي، عضو بالمجلس، سؤاله الشفوي إلى السيد يوسف شرفة، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بخصوص: الإجراءات المتخذة لتسوية عمال عقود ما قبل التشغيل، العاملين لدى الخواص، وتمكينهم من الإدماج والتوظيف في القطاع العمومي ؛

وأكد الوزير، بأنه قد تم وبتاريخ 20 نوفمبر 2019 ، تمت المصادقة على المرسوم التنفيذي رقم 336-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 2019 المتعلق بعملية إدماج المستفيدين من جهازي المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات ؛و هو الذي جاء نتيجة جهود جميع القطاعات، يخص المنتسبين للجهاز على مستوى كل من الهيئات والإدارات العمومية وكذا القطاع الاقتصادي العمومي.

ليضيف الوزير، فبالنسبة للقطاع الاقتصادي العمومي، فقد أحالت أحكام المرسوم التنفيذي رقم 336-19 لاسيما المادة العاشرة منه، كيفيات الإدماج في القطاع الاقتصادي العمومي إلى الأحكام التشريعية والتنظيمية المنظمة لعلاقات العمل المعمول بها والمتعلقة بشروط وكيفيات التوظيف ضمن هذا القطاع وكذا الأحكام المنصوص عليها في ذات المرسوم.

خنشلة: حظيرة التسلية بالولاية ستفتتح قريبا أمام المواطنين.

وجه السيد محمد العيد بلاع، عضو مجلس الأمة، سؤالا شفويا إلى السيدة سامية موالفي، وزيرة البيئة؛ بخصوص: توقف الأشغال بمشروع إنجاز حظيرة تسلية بولاية خنشلة.

وأوضحت الوزيرة، أن السبب الأساسي في توقف المشروع يرجع بالأساس إلى إلا أن عدم تسوية طبيعة القطعة الأرضية الخاصة بالمشروع واقتطاعها من النظام العام للغابات (الأملاك الوطنية الغابية) إلى النظام الخاص (الأملاك الخاصة للدولة) حال دون وضعه حيز الاستغلال.

وأكدت الوزيرة، بأنه وأمام هذه الوضعية كلف السيد الوزير الأول السادة الوزراء المعنيين (الفلاحة والسياحة)، بالعمل على وضع الحظيرة المعنية حيز الخدمة في أقرب الآجال والمحددة بـ (جانفي 2022) ، لا سيما وأن المسألة قد دُرست خلال اجتماع المجلس الوزاري المشترك المنعقد في 06 سبتمبر 2021، وقد تم التوضيح خلاله بأن النص التنظيمي الخاص بتسوية هذه الأرضية قد تم استكماله على مستوى الأمانة العامة للحكومة، كما أن السيد والي ولاية خنشلة كلف المدراء التنفيذيين المعنيين (البيئة، الغابات، السياحة، أملاك الدولة) بمتابعة تنفيذ قرارات الحكومة وتوفير الشروط الضرورية لفتح هذه الحظيرة للمواطنين في الآجال المحددة.

وأضافت الوزيرة في ذات السياق، أنه يتم حاليا تكليف مؤسستي الإنجاز العموميتين: المؤسسة العمومية لإنجازات أشغال الري «الشهيد كشرود»، والمؤسسة الولائية للكهرباء الريفية والحضرية لولاية باتنة «سيريب» من أجل إتمام الأشغال، وتأمين المكان لاستقبال المواطنين في أحسن الظروف وفي الآجال المحددة.

الوزارة تضع استراتيجية مرنة من أجل التخلص من استعمال الأكياس البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد

كما وجه السيد عضو مجلس الأمة، بوحفص حوباد (نيابة عن السيد عضو مجلس الأمة، غازي جابري)، إلى السيدة وزيرة البيئة؛ بخصوص: خطة الوزارة لمعالجة الآثار التي يخلفها البلاستيك على البيئة والإنسان ؟

وقالت الوزيرة، بأن الأكياس البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة تظل الأكثر استعمالا، وتحظى بشعبية كبيرة نظرا لتكلفتها المنخفضة للغاية، وألوانها الداكنة التي تحجب المحتوى، ولكنها للأسف تسبب آثارا سلبية على البيئة وعلى صحة الانسان.

لتؤكد الوزيرة، بأن وزارة البيئة وضعت استراتيجية تعتمد على نهج تدريجي وتقدمي يهدف بشكل رئيسي إلى تقليل كمية الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد مع تطوير بدائل صديقة للبيئة، وقد تم إجراء لاستبدال الأكياس البلاستيكية الأخف وزنا من البولي إيثيلين منخفض الكثافة بكيس بلاستيك بولي إيثيلين عالي الكثافة، حيث سيجعل هذا السُمك من الكيس أكثر تكلفة؛ وبالتالي أكثر قابلية لإعادة الاستخدام، وأقل تطايرا، كما يمكن استرجاعه بسهولة أكبر.

قطاع التكوين سيعرف إدراج تخصصات جديدة بدءً من الدورة القادمة

وجهت السيدة رفيقة قصري، عضو مجلس الأمة، سؤالا شفويا إلى السيد ياسين ميرابي، وزير التكوين والتعليم المهنيين؛ وتمحور حول حصيلة القطاع وطبيعة المجالات الأكثر جاذبية للتآقلم مع احتياجات سوق الشغل؟

وأكد الوزير، أنه واعتبارا من «الدخول المهني لدورة فبراير المقبل سيتضمن قطاع التكوين المهني تخصصات تتماشى مع احتياجات سوق العمل وتتوافق مع طبيعة كل منطقة، بحيث سيدرج التكوين في مجال الصيد البحري بالنسبة للمناطق الساحلية والزراعة الصحراوية، وتحلية المياه والتنقيب عن الذهب في المناطق الصحراوية.

الوزير صرح، بأن عدد المتربصين المتخرجين من القطاع «يفوق 300 ألف سنويا، علما أن 316.409 متربص تخرج من القطاع خلال السنة الدراسية 2021/2020. وبعدما جدد التذكير بأن قطاعه يسعى الى «المرور من التكوين عن طريق العرض إلى التكوين وفق احتياجات السوق، كما قال الوزير أن هذا المسعى «يتحقق عبر وضع آليات شركة اقتصادية»، مشيرا إلى «إبرام 24 اتفاقية إطار و1280 اتفاقية خاصة على المستوى المحلي خلال سنة 2020.

كما أكد وزير التكوين والتعليم المهنيين ، أن «80 % من الشباب الملتحقين بعالم الشغل هم من خريجي مراكز التكوين و65 % من حاملي المشاريع المنحدرين من القطاع وفق احصائيات الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية.

وبخصوص المجالات الأكثر استقطابا للمتكونين، أشار الوزير، إلى أن أكبر عدد من الشباب يتوجه إلى التكوين في مجالات الاعلام الآلي والرقمنة والاتصال، بالإضافة الى الاطعام والسياحة.

نظام التكوين المهني يتماشى ومتطلبات سوق العمل

وكان سؤال عضو مجلس الأمة، السيد محمد الطيب العسكري، الموجه إلى السيد ياسين ميرابي، وزير التكوين والتعليم المهنيين؛ حول: مدى مواءمة نظام التكوين المهني مع متطلبات سوق التشغيل، ومدى اضطلاع مرصد التشغيل والتكوين المهني بدوره بهذا الخصوص.

حيث أوضح الوزير، أن هذا المرصد الذي تم استحداثه بموجب القانون 07-08 الصادر في فبراير 2008 والمتضمن القانون التوجيهي للتكوين، يعد «جهازا تشاوريا يتكفل بالنشاطات الاستشرافية بهدف التأسيس لنظام فعال حول التكوين والتعليم المهنيين لتحديد احتياجات السوق.

و قال الوزير،بخصوص رقمنة القطاع، انه تم القيام بعدة عمليات في مجال الرقمنة لفائدة طالبي التكوين من بينها منصة «مهنتي» للتسجيل والتكوين عبر الخط ومنصة «مسار» للتسيير البيداغوجي، إلى جانب منصة «تكويني» الموجهة لفائدة الأساتذة.

استقبالات رئيس المجلس

سفير دولة قطر بالجزائر

..العمل من أجل تعزيز العلاقات الثنائية والدفع بها إلى مستويات أرقى

استقبل السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يوم الاثنين 13 ديسمبر 2021، بمقر مجلس الأمة، سعادة السيد عبد العزيز علي أحمد نعمه النعمة، سفير دولة قطر لدى الجزائر، الذي أدى له زيارة مجاملة...

في مستهل المقابلة، هنّأ السيد رئيس مجلس الأمة، السفير القطري بالعيد الوطني لبلاده المصادف للثامن عشر من شهر ديسمبر من كل سنة، متمنياً له وللشعب القطري الشقيق المزيد من الرخاء والرفاه.. كما تقدّم له بالتهنئة على النجاح الذي تشهده بلاده في استضافة كأس العرب فيفا 2021، وعلى التنظيم الراقي والمشرف الذي يرفع رأس العرب جميعا عاليا..

هذا، وقد مثّل اللقاء فرصة للطرفين للتطرق إلى العلاقة الثنائية الجزائرية – القطرية التي تربط البلدين الشقيقين والعمل من أجل تعزيزها والدفع بها إلى مستويات أرقى مواءمة مع مساعي وتوجيهات قائدي البلدين السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية، وأخيه الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، أين أكد السفير القطري على استعداد بلاده لدعم أكبر لعلاقاتها البينية مع الجزائر، كما تمّ بالمناسبة التطرق للتعاون البرلماني القائم بين الطرفين وأهمية ترقيته لمواكبة الديناميكية التي تميز العلاقات بين حكومتي البلدين وذلك من خلال تفعيل مجموعات الأخوة والصداقة البرلمانية.

المقابلة شكّلت سانحة للتعرض إلى عديد القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، مع التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية العادلة بالنسبة للعالم العربي والإسلامي.. حيث أكد السيد رئيس مجلس الأمة بأنّ التحديات الراهنة المشتركة تفرض ضرورة التنسيق الوثيق من أجل مواجهة كافة التهديدات التي تستهدف الأمن القومي العربي والاستقرار الإقليمي، فضلاً على التأكيد على المواقف الثابتة والمبدئية للسياسة الخارجية للجزائر، لا سيما مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها

استقبالات رؤساء اللجان

وفد برلماني عن الجمعية الوطنية الموريتانية

رئيس لجنة الشؤون الخارجية يُشيد بالعلاقات التاريخية المتينة بين البلدين

بناءً على تكليف من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، استقبل يوم الخميس 30 ديسمبر 2021، بمقر المجلس، السيد عبد المجيد بن قداش، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج، بمعية وفد من مجلس الأمّة، السيد المختار ولد أخليفة، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالجمعية الوطنية بالجمهورية الاسلامية الموريتانية، والوفد المرافق له، الذي يقوم بزيارة إلى الجزائر في الفترة ما بين 29 ديسمبر 2021 و03 يناير 2022...

في المستهل، ثمّن الطرفان مخرجات الزيارة الأخيرة التي قام بها إلى الجزائر السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية بدعوة من شقيقه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، وهي الزيارة التي أثرت الإطار القانوني المنظم للتعاون الثنائي بين البلدين، والذي تعزّز بالتوقيع على عديد الاتفاقيات.

الجانبان أكدا في هذا الخصوص، على عراقة العلاقات بين الجزائر وموريتانيا التي ستعرف تطوراً لافتاً تحت قيادة الرئيسين عبد المجيد تبون ومحمد ولد الشيخ الغزواني من أجل الارتقاء بالتعاون في مختلف المجالات إلى مستوى الأخوة والصداقة المتجذرة التي تربط بين الشعبين الشقيقين.

المقابلة، كانت سانحة لتناول العلاقات بين برلماني البلدين وسُبل الرقي بها إلى مستوى أرحب يواكب الديناميكية التي تعرفها العلاقات على الصعيدين السياسي والاقتصادي. كما تمّ التطرق إلى ضرورة تبادل الوفود وتنسيق المواقف في المحافل البرلمانية الدولية بين البرلمان الجزائري والموريتاني في إطار دبلوماسية برلمانية فاعلة، خدمةً للقضايا ذات الاهتمام المشترك

السيد رئيس مجلس الأمة، صالح قوجيل يؤدي زيارة مجاملة لرئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية
السيد محمد ولد الشيخ الغزواني يوم الثلاثاء 28 ديسمبر 2021، بإقامة الدولة - زرالدة

السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة، يؤدي زيارة مجاملة لرئيس دولة فلسطين السيد محمود عباس
يوم الإثنين 06 ديسمبر 2021، بإقامة الدولة - زرالدة.

رئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل يشارك في مراسم توقيع رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون على النص المتضمن قانون المالية لسنة 2022 والتي جرت بمقر رئاسة الجمهورية يوم الخميس 30 ديسمبر 2021.

رئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل يشارك في حفل تكريم عناصر المنتخب الوطني للمحليين لكرة القدم، وطاقمه الفني والإداري، عقب تتويجهم بالكأس العربية (فيفا / قطر2021).من قبل رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يوم الاثنين 20 ديسمبر 2021 بقصر الشعب.

رئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل، يشارك في احتفائية تنصيب أعضاء المحكمة الدستورية والتي أشرف عليها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، يوم الاثنين22 نوفمبر 2021 بقصر الشعب .

نشاطات نواب الرئيس

في رسالة موجهة إلى حفل تكريم المجاهد العقيد يوسف الخطيب... رئيس مجلس الأمة السيد صالح قوجيل:

المجاهد العقيد يوسف الخطيب.. أحد رجالات الدولة العِظام وقامــاتها الجهادية والنضالية وواحداً من مجاهديها الأخيار

شارك السيد أحمد بنّاي، نائب رئيس مجلس الأمة، يوم الاثنين 13 ديسمبر 2021، ممثلاً للسيّد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، في الفعالية التي نظمتها المنظمة الوطنية للمحافظة على الذاكرة وتبليغ رسالة الشهداء بالتنسيق مع وزارة المجاهدين وذوي الحقوق، بمناسبة إسداء «وسام الذاكرة» في طبعته الخامسة، والتي احتضنها فندق الشيراتون بالجزائر العاصمة.. وعرفت تكريم المجاهد العقيد يوسف الخطيب، قائد الولاية التاريخية الرابعة..

هذا، وفي كلمة المجاهد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، الموجهة للمشاركين، تلاها نيابة عنه السيد أحمد بنّاي، نائب رئيس مجلس الأمة، أشاد فيها بالزخم والبُعد الذي أضحى يتبوّؤه ملف الذاكرة الوطنية، منذ تولي السيد عبد المجيد تبون، شهر ديسمبر 2019 مقاليد رئاسة الجمهورية، ومراميه من أجل تعزيز الهوية الوطنية والحفاظ على آثاره الانسانية والثقافية والتاريخية وتكريمها.. وبالنظر أيضاً لما يكتسيه هذا الملف الحسّاس من أهمية في مدّ جسور الماضي بالحاضر والمستقبل..

ممثل السيد رئيس مجلس الأمة، السيد أحمد بنّاي، أثنى على مسيرة المجاهد الدكتور يوسف الخطيب، معتبراً إيّاه ذاكرة حيّة للجزائريات والجزائريين.. وشاهداً حاضراً في محطات مفصلية وحاسمة من تاريخ الجزائر العريق، أثناء الثورة التحريرية ثمّ بعد استرجاع السيادة الوطنية، وأثناء البناء المؤسساتي..

وفيما يلي النص الكامل للكلمة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، أمّا بعد،

السيد رئيس المرصد الوطني للمجتمع المدني المحترم،

السيد رئيس المكتب الوطني للمنظمة الوطنية للمحافظة على الذاكرة وتبليغ رسالة الشهداء، المحترم،

السيد ممثل وزير المجاهدين وذوي الحقوق المحترم،

السيدات والسادة الكرام،

أسرة الصحافة والإعلام،

الحضور الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرفني في البداية أن أعرب للمشرفين على هذا الحفل البهيج عن خالص الشكر وعميق التقدير، على حفاوة الاستقبال وحسن التنظيم..

كما يهمني أن أنقل إليكم، أيّها الجمع الكريم، تحيات السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، الذي شرّفني بتمثيله في هذه المراسم، وتمنياته لأشغال فعاليتكم هذه بالنجاح والتوفيق.

واسداء الشكر والتقدير، موصول إلى السيد عبد الكريم خضري، رئيس المنظمة الوطنية للمحافظة على الذاكرة وتبليغ رسالة الشهداء، وباقي العاملين في المنظمة على جهودهم المبذولة القيّمة في سبيل إنجاح تنظيم هذه التظاهرة.

السيدات والسادة الأفاضل،

كما تعلمون، لقد أخذ ملف الذاكرة الوطنية للجزائريات والجزائريين، ومنذ تولي السيد عبد المجيد تبون، شهر ديسمبر 2019 مقاليد رئاسة الجمهورية، أخذ زخماً وبُعداً جديدين، ذلك أن بناء الذاكرة لأجل تعزيز الهوية الوطنية هو في حد ذاته بناء الإنسان الجزائري والحفاظ على آثاره الانسانية والثقافية والتاريخية وتكريمها.. وكذا لما للأمر من اتيان لما تعرّض له شهداء الجزائر أثناء المقاومة الشعبية والثورة التحريرية الظافرة من أذى وتنكيل، وما لقوا من إعراض، وحاق بهم من تهميش وحقّ بهم من نكال.. ولما للأمر من استذكار بفضل شهدائنا الأمجاد وبملاحمهم وتضحياتهم في سبيل الحفاظ على وطنهم وهويتهم والذّود عن أرضهم.. وبالنظر أيضاً

لما يكتسيه هذا الملف الحسّاس من أهمية في مدّ جسور الماضي بالحاضر والمستقبل.. فكانت لفتة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، بإخراج هذا الملف إلى العلن بمثابة فجر يلوح، وعهد جديد وأمل ينبثق بأنّ من اختارته العناية الربانية والشعب الجزائري في رئاسيات 2019، لأن يكون من يحمل العناية العظمى لهذا الشعب العظيم.. أقول من اختارته العناية الربانية والشعب الجزائري، يولي العناية والاهتمام اللائق بملف الذاكرة.. وبالنظر للمكانة التي بات يتبوّؤها ملف الذاكرة في الملفات الوطنية.. نجد أنفسنا أمام واجب الإقرار بفضل السيد رئيس الجمهورية، وعرفاناً بجميل صنائعه..

السيدات والسادة الأفاضل،

ها هي الجزائر اليوم تُكمل حولين كاملين من البناء والتقويم المؤسساتي وتثبيت ركائز الجمهورية الجديدة التي التزم السيد رئيس الجمهورية بتجسيدها وها هي معالمها بدأت تتضح، لتعبر الجزائر - بإذن الله - نحو إصلاح هيكلي اقتصادي يدفع بعجلة التنمية ويشجع الاستثمار ويخلق القيمة الاقتصادية المضافة وبالتالي تنويع مصادر الدخل الوطني..

السيدات والسادة الأفاضل،

ولمّا كان المكرّم اليوم أحد رجالات الدولة العظام وقاماتها الجهادية والنضالية وواحداً من مجاهديها الأخيار، قائد الولاية التاريخية الرابعة، المجاهد الدكتور العقيد يوسف الخطيب، نسأل المولى جلّت قدرته أن يُمتّعه بموفور الصحة والسّتر وأن يمدّ في عمره وأن يكرم ذريته بحمايته ورعايته... أقول لمّا كان المجاهد العقيد يوسف الخطيب، الذي يجسد بتكريمه اليوم ذاكرة حيّة للجزائريات والجزائريين.. فنحن في حضرة ذاكرة حيّة، وبالتالي فإنّ شعورنا بالنخوة يتعاظم، كيف لا وهو الذي يعدّ شاهداً وحاضراً في محطات مفصلية وحاسمة من تاريخ الجزائر العريق، أثناء الثورة التحريرية ثمّ بعد استرجاع السيادة الوطنية، وأثناء البناء المؤسساتي..

لا أريد الإطالة، لأختم وأجدد الإعراب للمنظمين، عن مشاعر التقدير للجهود المبذولة لإنجاح هذه التظاهرة، سائلاً الله التوفيق لكم جميعاً لما فيه خير وطننا الحبيب.

أشكركم على كرم الاصغاء

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

اجتماع مكتب مجلس الأمة الموسع لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني
بتاريخ 8 جانفي 2022

إنشاء لجنة تحقيق للتقصي في الندرة والمضاربة في المواد ذات الاستهلاك الواسع

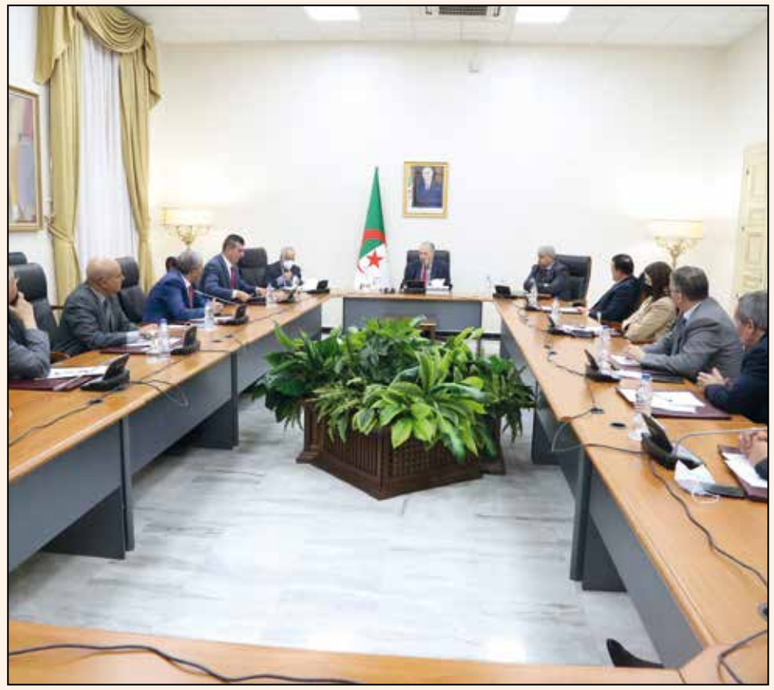

ترأّس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يوم السبت 8 جانفي 2022، اجتماعاً لمكتب المجلس موسعاً لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، وأصدر بياناً، هذا نصه:

«إنّ مكتب مجلس الأمة برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، وتناغماً مع سياسة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ووجاهة غاياتها، فضلاً عن جهده الجهيد وإرادته في محاربة آفة الاحتكار والمضاربة غير المشروعة التي أضحت تأخذ أبعاداً استفزازية جديدة، تهدد الاستقرار والتماسك والمناعة المجتمعية للأمة، واضطلاعا بمسؤولياته الدستورية في الوفاء لثقة الشعب وتطلعاته، وعملاً بنص المادة 159 من الدستور ومقتضيات القانون العضوي والنظام الداخلي لمجلس الأمة، وبخصوص مستجدات الوضع في سوق السلع والبضائع في عديد ولايات الوطن، وما اتصل بها من ممارسات وسلوكات عدوانية مشينة من بعض المضاربين والمحتكرين، مسّت قوت ومعيشة المواطنين؛ يقرر ما يلي:

إنشاء لجنة تحقيق برلمانية تُعهد إليها مسؤولية التحقيق والتقصي في مشاكل الندرة والاحتكار الذي طال بعض السلع والبضائع من المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع في الجهات الأربع للجمهورية وفي مختلف الجوانب ذات الصلة، ناهيك عن الوقوف على دوافع هذه الأزمة ومسبباتها الرئيسية ومن يغديها ويحوم حولها.. وذلك بهدف السعي لصدّ أيّ مناورات من قبل المضاربين وسلوكاتهم الكيدية المتكررة، وأنانيتهم الفردية وطمعهم الشخصي على حساب المنتج والمستهلك على حد سواء.

هذا، وإذ يُذكر مكتب مجلس الأمة، كلّ دعاة الاحتكار وعرّابي الطمع والجشع والمكر المتعمد وإحداث القلاقل، ومحاولات فرض المحظور لجر البلاد إلى ما لا يحمد عقباه، السّاعين إلى الذل والهوان سعياً حثيثاً ويحسبونه ربحاً وسؤددا، بأنّ البرلمان بغرفتيه كان قد صادق منذ فترة وجيزة على القانون المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة بما حمله من تدابير واجراءات ردعية جديدة؛ وبالتالي ستكون أرضية لعمله.. فإنه يجدد انخراطه المطلق في المسلكية المنتهجة من طرف السيد رئيس الجمهورية، واصطفافه حول الناحية الإجرائية لمحاربة أعداء الوطن... وأن الجزائر الجديدة بمختلف مؤسساتها ستردع كل يد آثمة تحاول جعل قوت الجزائريات والجزائريين في المزاد وستنسف كل مخططاتهم الدنيئة والبائسة...

وإذ يشدد مكتب مجلس الأمة في الختام على أنّ يد الدولة وسلطان القانون سيكونان لذلك بالمرصاد من خلال المساءلة والمحاسبة لتكريس رؤية واضحة للمساواة المجتمعية والمحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة، فإنّ لجنة التحقيق هذه ستباشر عملها من خلال تسطير برنامج عمل في القريب المنظور وفق الإجراءات القانونية المرعية في الموضوع...

المجد والشهامة للوطن والخلود لشهدائنا الأبرار».

اجتماع مكتب مجلس الأمة الموسع لرؤســـاء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني ليوم 02 يناير 2022

مكتب المجلس يشيد بالمقاربة والسياسة المنتهجة من طرف السيد رئيس الجمهورية .. ويستنـكر التشويش على الجزائر ومحاولة الإضرار بمصالحها

ترأّس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يوم الأحد 02 يناير 2022، اجتماعاً لمكتب المجلس موسعاً لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، وأصدر بياناً، هذا نصّه:

«إنّ السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، وبمناسبة مقدم العام الجديد 2022، وإذ يتوجه إلى السيدات والسادة أعضاء وإطارات وموظفي مجلس الأمة بتهانيه الخالصة.. فإنّه يرفع أصالة عن نفسه ونيابة عن السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، أجمل عبارات التحية والتهاني، إلى السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، معرباً له عن صادق تمنياته بموصول التوفيق والسؤدد لاستكمال مهامه التاريخية والنبيلة وللجزائر المزيد من التقدم والازدهار تحت قيادته الحكيمة.. والتهاني موصولة إلى الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة، ضامن أمن وأمان الجزائر ومعهِ الأسلاك الأمنية المشتركة والنظامية فضلاً عن الأطقم الطبية وشبه الطبية وجميع منتسبي قطاع الصحة الساهرين على مجابهة وباء كوفيد 19-، مشفوعة بتمنياته لهم بوافر الصحة والهناء..

إنّ مكتب مجلس الأمة برئاسة المجاهد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، والجزائر تُقوّم مسارها السياسي والتنموي.. وإذ هي تستكمل بناءها المؤسساتي وتُنصّب هيئاتها الدستورية.. يعرب عن إقراره بالنظرة المتبصرة لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وبوفائه بالتزاماته.. ويشيد بالمقاربة والسياسة المنتهجة من طرف السيد رئيس الجمهورية، باعتباره قوة الدفع في حركة التشييد والتنمية.. وهي التنمية التي أراد لها السيد رئيس الجمهورية سنة 2022 سنة لإقلاع اقتصادي حقيقي، إقلاع يتزامن هذا العام والذكرى الستين (60) لاستعادة السيادة الوطنية.. ممّا سيمكّن من القضاء على الاقتصاد الموازي وتزاوجه مع ممارسي السياسة خارج الأطر الشرعية أو من وراء الستار.. وهم حلفاء التشويش على الجزائر واستقرارها..

هذا، وفي خضمّ الحركية النشطة التي تشهدها الجزائر منذ ما يربو على السنتين والخطوات الواثقة من أجل تحقيق مستقبل واعد بصفة متدرجة.. فإنّ مكتب مجلس الأمة يدحض بشدة خطاب التشكيك والتحقير والانتقاص الذي أضحى عنواناً لمسلكية من يناصبون العداء لبلدنا.. ويستنكر تلك الجهات التي تسعى إلى التشويش على الجزائر ومحاولة الإضرار بمصالحها كلما انتهت من محطة من المحطات.. كما يشجب مكتب مجلس الأمة القراءات القاصرة والمغلوطة لبعض الجهات لمضامين التقرير الصادر مؤخراً عن البنك العالمي.. والتي هوت من خلالها إلى مستنقع بعض اللوبيات المتذمرة والناقمة على الجزائر.. وهي بمثابة مجازفة غير استراتيجية ناهيك عن كونها قراءة سطحية انتقت للأسف ما يتواءم مع مكائدها من أجل تسويد المشهد وافتعال الندرة «الموجودة في مخيّلاتهم فقط» ومن ثمّ انفلات الأسعار ونشر البلبلة وسط المواطنين.. وغفلت جملة وتفصيلا عن كل المؤشرات الإيجابية الظاهرة للعيان والمتناقضة مع ما صدر عن ذات الهيئة سابقاً ومؤسسات مالية دولية أخرى.. وهو ما حاول أشباه السياسيين والاقتصاديين ركوب أمواجه واستغلاله لأجندتهم المشبوهة.. وهيهات هيهات أن يبلغوا مُناهم..

إنّ مكتب مجلس الأمة برئاسة السيد صالح قوجيل، وإذ يؤكد على أن الجزائر النوفمبرية الأصيلة ستبقى عصية على الخصوم والأعداء والحاقدين من أذناب مستعمر الأمس.. فإنّه يجدد دعوته إلى الفواعل الوطنية إلى توحيد الصف وتغليب المصلحة الوطنية من أجل الوقوف في وجه المؤامرات وحملات العداء المستهدفة لمؤسسات الدولة ورموزها واستقرارها.. ويحثّهم إلى عدم الاستكانة لدُعاة الفوضى والفتنة، الدّاعين لوأد العقل ومحاربة منطق التقويم.. ولا للانقياد إلى أطراف خارجية أصبحت تعرب عن إنزعاجها علانية من الخطوات والمكاسب التي تُحرزها الجزائر بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون..

في الختام، يشدد مكتب مجلس الأمة على أنّ قدر الجزائر الجديدة بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون سيكون كما كان شأن أسلافها من الشهداء والمجاهدين هو الريادة والمجد والمكانة والعُلا في كل حين..

عاشت الجزائر سيّدة أبيّة.. والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار»

اجتماع مكتب مجلس الأمة الموسع لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني بتاريخ 2 ديسمبر 2021

محليات 27 نوفمبر 2021 ... آخر تذكرة في سبيل إتمام عملية البناء المؤسساتي

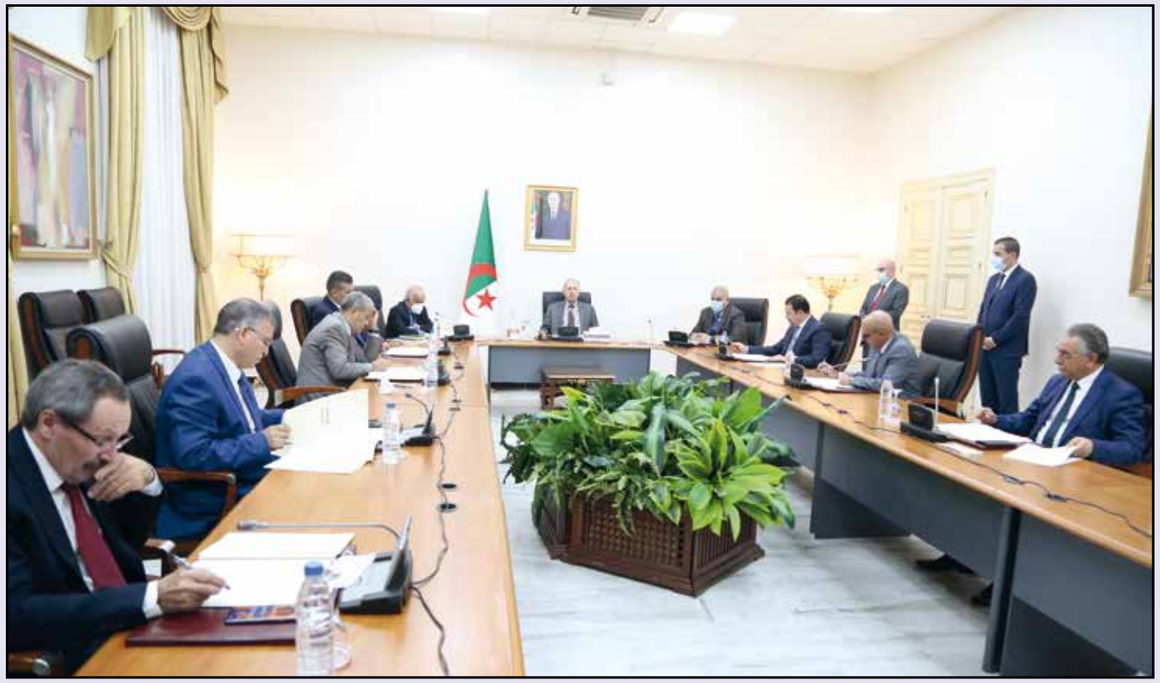

ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يوم الخميس 02 ديسمبر 2021 اجتماعاً لمكتب المجلس، موسعاً لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، خُصص لضبط الجدول الزمني للجلسات العلنية خلال الفترة ما بين 07 و09 ديسمبر 2021.. فضلاً عن دراسة وضعية الأسئلة الشفوية والكتابية المحالة على المكتب..

إنّ مكتب مجلس الأمة، وإذ يُشيد بالعملية الديمقراطية الراقية التي اتسمت بها محليات 27 نوفمبر 2021، والتي جرت في جو من الاستقرار والسكينة، فإنّه يتوجه إلى الشعب الجزائري بخالص التهنئة، وهو الذي لطالما كان في جميع المواعيد الانتخابية، سنداً لدولته ودعامةً لها.. وبذلك يكون قد قطع بفضل أدائه لواجبه المواطناتي هذا، آخر تذكرة في سبيل إتمام عملية البناء المؤسساتي في سياق تمتين وتقويم أركان الجمهورية الجديدة التي التزم بتجسيدها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون لنعبر بصفة فعلية نحو إرساء ثقافة الدولة على جميع المستويات على طريق تحقيق فعلي لاستقلالية القرار السياسي الوطني مرفوقاً بالاستقلال الاقتصادي الحقيقي.. مؤكداً عزم الجزائر الوطيد على تطبيق دعائم السلم الدائم في محيطها الإقليمي بحزم وحكمة بما يضمن لشعوب المنطقة العيش بأمن وسلام..

السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، عبر أصالة عن نفسه ونيابة عن أعضاء المكتب ومن خلالهم السيدات والسادة أعضاء المجلس عن بالغ إعتزازه بما تحقق للدبلوماسية البرلمانية الجزائرية من نجاحات خلال الجمعية 143 للاتحاد البرلماني الدولي بإسبانيا هذا الأسبوع، وتقدم بالمناسبة بأخلص التهاني للسيد أحمد خرشي، عضو مجلس الأمة والسيد منذر بودن، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني، بمناسبة انتخابهما على التوالي باسم المجموعة الافريقية بالاتحاد البرلماني الدولي لعضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، والمجموعة الاستشارية رفيعة المستوى لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، لذات الاتحاد.. حيث أكّد السيد رئيس مجلس الأمة بأن هذا المكسب الهام يأتي مسايرة للانتعاشة والحركية غير المسبوقة التي تشهدها السياسة الخارجية للجزائر بتوجيهات سامية وبإشراف من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والتي عادت لتتكرس فاعلاً مؤثراً على الأصعدة الإقليمية، القارية والدولية.. ناهيك عن مواصلة دعمها ومساندتها للقضايا العادلة في العالم كحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته وعاصمتها القدس، وكذا حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره...

هذا وقد تقرر خلال هذا الاجتماع، إحالة مشروع قانون يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات وكذا مشروع قانون يتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة...على أن يتم عرض مشروعي القانونين للمصادقة في جلسة علنية تنعقد ظهيرة يوم الأربعاء 08 ديسمبر 2021. أما الجلسة العلنية المقررة يوم الخميس 09 ديسمبر 2021 فستخصص لتوجيه أسئلة شفوية على أعضاء من الحكومة.

هذا، وبعد دراسة الأسئلة الشفوية والكتابية المودعة لديه، قرّر مكتب مجلس الأمة إحالة ثمانية (08) أسئلة شفوية وكتابية على الحكومة لاستيفائها الشروط القانونية المطلوبة..

كما أحاط مكتب مجلس الأمة بقائمة مشاريع القوانين المودعة على مستوى مجلس الأمة، وعددها أربعة هي:

– مشروع القانون المتعلق بتسوية الميزانية لسنة 2019،

– مشروع قانون عضوي يعدل ويتمم القانون العضوي رقم 01-98 المؤرخ في 30 مايو سنة 1998، والمتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله؛

– مشروع قانون يعدل ويتمم الأمر رقم 57-71 المؤرخ في 5 غشت سنة 1971، والمتعلق بالمساعدة القضائية؛

– مشروع قانون عضوي يتعلق بالتنظيم القضائي.

اجتماع مكتب مجلس الأمة الموسع لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني بتاريخ 18 نوفمبر 2021

الاستحقاقات المحلية هي المرحلة الفارقة في تاريخ الأمة المؤسسة لعهد جديد

ترأس السيّد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يوم الخميس 18 نوفمبر 2021 اجتماعاً لمكتب المجلس، موسعاً لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، خُصص لضبط الجدول الزمني لأشغال الجلسات العلنية لمجلس الأمة في الفترة ما بين 22 الى 25 نوفمبر 2021، المخصصة لتقديم ومناقشة والمصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 2022 إلى جانب عرض مشروع ميزانية مجلس الأمة للعام 2022؛ وكذا تقديم والمصادقة على 13 مشروع قانون تتضمن الموافقة على 13 أمر تتعلق بقطاعات الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، والعدالة، والمالية، والعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

في مستهل الاجتماع تقدم السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، أصالة عن نفسه ونيابة عن السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة عن تهانيه الخالصة للسيد عمر بلحاج والسيدة ليلى عسلاوي عضوي المجلس على إحرازهما ثقة السيد رئيس الجمهورية بتقليدهما شرف عضوية المحكمة الدستورية... حيث يأتي تنصيب هذه الهيئة الدستورية العتيدة ومعها كل المؤسسات المنصوص عليها في الدستور وفي أجالها المعلومة دليل على صوابية وسداد التوجّه من خلال التجسيد بالفعل لكل تعهدات السيد رئيس الجمهورية...

ومع اقتراب موعد الـ 27 نوفمبر 2021 لإجراء الانتخابات المحلية، فقد أكّد السيد صالح قوجيل أنّ هذه المحطة تمثل آخر لبنة في استكمال البناء المؤسساتي للدولة، وتكريس مفهومها الحقيقي، وتعميق الممارسة الديمقراطية وتجسيد المبادئ النوفمبرية الخالدة التي نشهد عودتها في الممارسة السياسية للدولة اليوم، والتي تُعبّر جليًّا عن العمق الحقيقي والتجسيد بالفعل لمقتضيات التعديل الدستوري للفاتح نوفمبر 2020، الذي بادر به رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، من أجل إرساء دعائم الجزائر الجديدة... كما ذكر السيد رئيس مجلس الأمة، في ذات الوقت بالتحولات الجذرية التي تشهدها بلادنا على الصعيد الداخلي والتحديات الكبرى التي يفرضها المحيط الاقليمي، حيث تبقى الجزائر سيّدة قرارها، أبيّة شامخة وسامقة، وعصيّة على كل محاولات النيل من سيادتها وقرارها السياسي...

وأضاف السيد صالح قوجيل أنّ الشعب الجزائري كما كان البطل الأوحد لثورة نوفمبر المجيدة، التي أفضت إلى تحرير البلاد، هو اليوم مع موعد تاريخي آخر بمناسبة الاستحقاقات المحلية هذه... وسيكون أسوة بآبائه وأجداده كذلك بطل هذه المرحلة الفارقة في تاريخ الأمة المؤسسة لعهد جديد...عهد جزائر ديمقراطية، اجتماعية، تستمد مشروعيتها من إرادة الشعب، وتكون السيادة فيها «بالشعب وللشعب» وفاءً لمبادئ نوفمبر الخالدة على طريق تحقيق فعلي لاستقلالية القرار السياسي الوطني مرفوقاً بالاستقلال الاقتصادي الحقيقي ...

هذا وقد تقرر خلال هذا الاجتماع، إحالة مشروع قانون المالية لسنة 2022 على لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية التي ستستمع، بمناسبة دراستها لمشروع القانون، ظهيرة اليوم الخميس 18 نوفمبر 2021، إلى عرض يقدمه السيد الوزير، وزير المالية، بشأن الموضوع.

كما تقرر خلال هذا الاجتماع استئناف الجلسات العلنية، ابتداء من يوم الإثنين 22 نوفمبر بتقديم ومناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2022، على أن تتواصل يوم الثلاثاء 23 نوفمبر، مناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2022، يليه تدخل السادة رؤساء المجموعات البرلمانية، ثم ردّ السيد الوزير الأول، وزير المالية على تدخلات وانشغالات السيدات والسادة أعضاء المجلس على أن يعرض مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2022 للتصويت في جلسة عامة تعقد يوم الخميس 25 نوفمبر الجاري (صباحاً)....

أما جلسة يوم الأربعاء 24 نوفمبر فستخصص لتقديم والموافقة على ثلاثة عشر مشروع قانون تخصّ القطاعات الوزارية المشار إليها أعلاه...

وبخصوص مشروع ميزانية مجلس الأمة لسنة 2022، وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدّمه السيد محمد دريسي دادة، الأمين العام لمجلس الأمة، تم تبادل الرؤى ووجهات النظر حول مشروع الميزانية، وقد قرر مكتب المجلس إحالته على لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، وذلك طبقا لأحكام المادة 130 من النظام الداخلي للمجلس.

حوار

حوار السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح قوجيل مع التلفزيون العمومي، عشية الذكرى الـ 60 لمظاهرات 11 ديسمبر 1960 والذكرى الثانية لإنتخاب السيد عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية

يجب كتابة التاريخ وتدريسه لأجيال المستقبل

..وماتحقق في ظرف سنتين الأخيرتين كبير بكل المقاييس وغير مسبوق

حوار

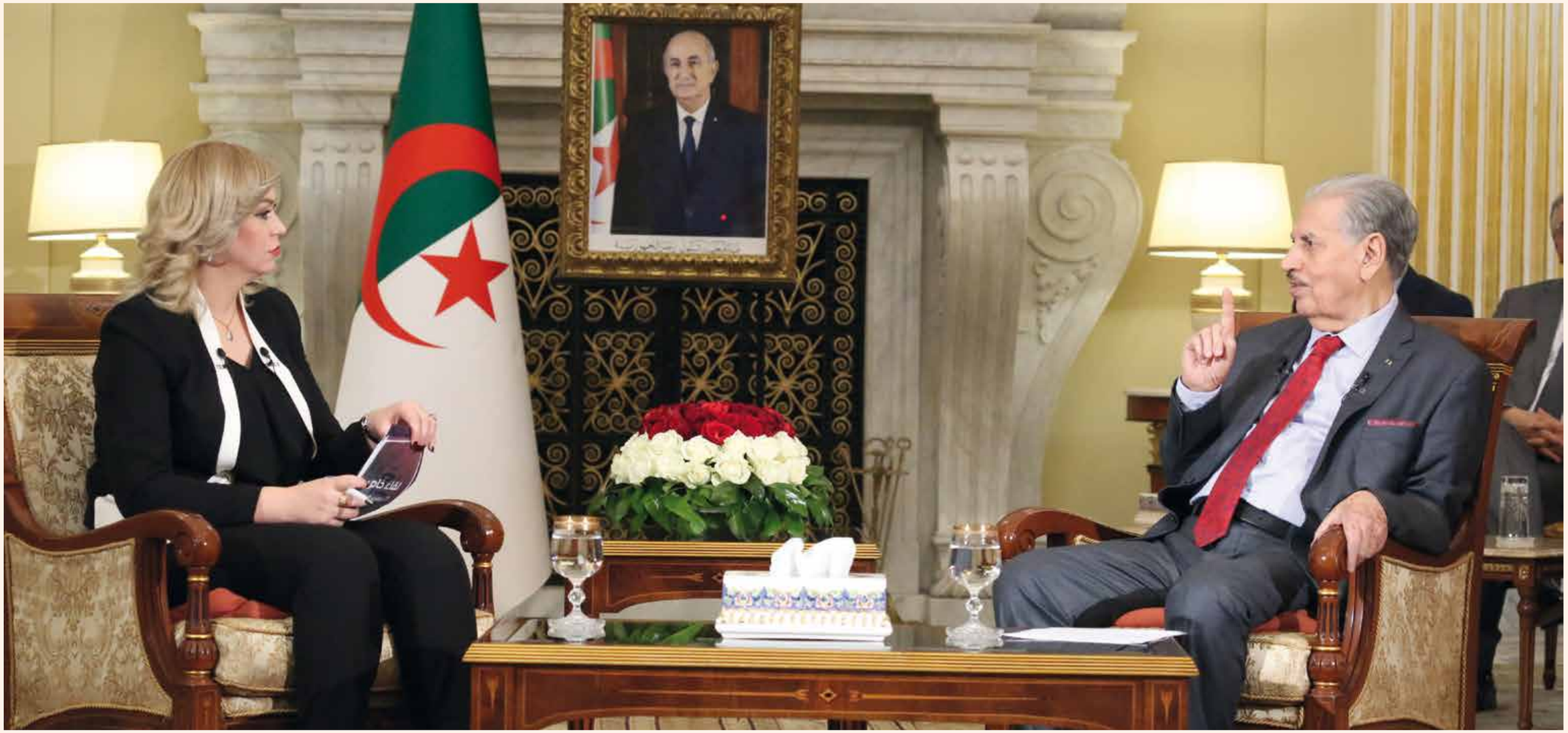

عشية الذكرى الواحدة والستين المخلدة لمظاهرات 11 ديسمبر 1960 التاريخية، التي تصادف الذكرى الثانية لانتخاب السيد عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية، خصّ المجاهد السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة ،المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، بحوار حصري، مع الصحافية سميحة صياد، تطرق فيه لرمزية وأهمية مظاهرات 11 ديسمبر 1960 في مسار ثورة نوفمبر المجيدة، مبرزا أهمية كتابة وتدريس التاريخ لأجيال المستقبل . المجاهد صالح قوجيل ذكر بمناسبة مرور سنتين على انتخاب السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، بالإنجازات التي تحققت لاسيما في مجال استكمال البناء المؤسساتي في اطار مسعى بناء الجزائر الجديدة الذي بادر به السيد رئيس الجمهورية

تطبيقا لالتزاماته ال54 موضحا ان الجزائر ولجت مرحلة تجسيد ثقافة الدولة، مؤكدا ان ما تحقق في ظرف السنتين المنقضيتين كبير بكل المقاييس وغير مسبوق. السيد صالح قوجيل تحدث عن سعي الجزائر إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي. كما تناول في حديثه المؤامرات والدسائس التي تحاك ضد الجزائر في الخفاء من طرف دول وقوى أجنبية، منوها في ذات السياق بالدور السياسي البارز للسيد عبد المجيد تبون في التصدي لها بفضل حنكته السياسية، وأشاد صالح قوجيل أيضا، بالدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في هذه الفترة بفضل الجيش الوطني الشعبي؛ سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة.

● سميحة صياد : مشاهدين الكرام سلام الله عليكم نرحب بكم ترحيب يرتقي الى مقاماتكم، وندعوكم الى متابعة هذا اللقاء الخاص عبر قنوات التلفزيون الجزائري، الذي يجمعني بالسيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح قوجيل والحديث سيكون عن الحدث، الحادي عشر(11) ديسمبر 1960، تعود علينا الذكرى، تحل وتهل بعد انتصارات، بعد إنجازات بعد تاريخ حافل شاهد على بطولات هذا الشعب الأبي.

أسعد أيما سعادة، باستضافة السيد رئيس مجلس الامة المجاهد صالح قوجيل،

شكرا جزيلا على قبول الدعوة وعلى حضورك اليوم معنا سيدي .

■● **السيد صالح قوجيل :** أهلا وسهلا ومرحبا، من مقر مجلس الامة .

● سميحة صياد : **السيد صالح قوجيل نبدأ الحديث من الحدث الأبرز، تعود علينا ذكرى عزيزة على كل الجزائريين مظاهرات 11 ديسمبر، هذا التاريخ المشهود هذا المنعرج الحاسم، وأنت المجاهد ورئيس مجلس الامة رجل الدولة بامتياز وسياسي أيضا . حدثنا عن هذا التاريخ، أهميته، ظرفه وقد عشت وعايشت تلك الفترة .**

■● **السيد صالح قوجيل :** بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله، التاريخ ما أهمله التاريخ، هذا اليوم حقيقة محطة من المحطات الهامة في الثورة الجزائرية، وكما نعرف انه من بداية الثورة الى غاية الاستقلال، كلها محطات وأحداث متكاملة، فعندما نتكلم عن هذا الحدث الهام الذي هو انتفاضة الشعب الجزائري والذي سبقته احداث أخرى، وعند الرجوع بالذاكرة لسنة 1958 لما جاء الجنرال ديغول، وطريقة قدومه هي الحقيقة كانت انقلاب من الجمهورية الرابعة، قام به المعمرين في الجزائر مع ضباط الجيش الفرنسي، لأنه منذ بداية الثورة الى غاية 1958 سقطت 6 حكومات فرنسية، وفي 1958 سقطت الجمهورية الرابعة، نحن نتحدث كثيرا على الاحداث في الجزائر ولكن لا نتحدث عن انعكاسات الثورة الجزائرية على المسار الفرنسي، سقوط 6 حكومات والجمهورية الرابعة في ظرف 4 سنوات يدل على أهمية الثورة الجزائرية، وخلال هذه الاحداث وزيارة شارل ديغول للجزائر وقوله لجملته المشهورة je vous ai compris، بمعنى أنا أتفهمكم، وذلك الفهم تفسر من خلال إعطاء كل الإمكانيات للجيش الفرنسي للقضاء على الثورة الجزائرية، وبصفة خاصة جيش التحرير الوطني، في جانب آخر وخلال هاته السنتين حاول إنشاء قوة ثالثة في الجزائر وقام بتنظيم انتخابات محلية وأنهى مشروع قسنطينة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والذي كان فيه مشاريع لم تكن موجودة سابقا، وقام بتسيير رأي عام فرنسي وجزائري من أجل إيجاد حل للقضية الجزائرية محاولة منه للتفاوض مع الجزائريين وليس فقط مع جبهة التحرير الوطني، أيضا مع القوة الثالثة الذي حاول خلقها من بعد مشروع قسنطينة وانتخابات البلديات، حيث قال محدثا جبهة التحرير الوطني انكم لستم وحدكم فهناك طرف ثاني من الجزائريين الذين لهم طريقة أخرى، وطرف ثالث الذي حاول الدخول في المفاوضات وهم المصاليين، طمعا في إغراء جيش التحرير الوطني، حيث القى خطاب في مدينة برج بوعريريج وأعلن عن سلم الشجعان، فكنا خارجين عن القانون في نظرهم وأصبحنا شجعان نتفاوض ولكن ليس وحدنا فهناك طرف رابع أيضا هم ممثلين فرنسا في الجزائر وكانت هذه إستراتيجيته .

عند وقوع المظاهرات في العاصمة وحتى في مدن أخرى كعنابة ووهران التي لم يتحدث عنها الإعلام، الذي إكتفى بمظاهرات الجزائر العاصمة التي تزامنت مع قدوم شارل ديغول من فرنسا الى الجزائر عبورا بعين تموشنت، كان هناك صحفي ومصور إيطالي من تلفزيون لاراي في الجزائر من أجل تغطية زيارة شارل ديغول، حضرا المظاهرات وإلتقطا صورا لها وشاهدا أهمية الحدث حيث غادرا مباشرة إلى إيطاليا ونشرا الحدث في الصحف الإيطالية، في نفس الوقت الذي كانت القضية الجزائرية تناقش في جمعية الأمم، فكان لهذا الفعل صدى كبير في العالم .

● سميحة صياد : قيل أنه نجاح سياسي باهر لجبهة التحرير الوطني .

■● **السيد صالح قوجيل :** نعم، فعندما تُنشر المظاهرات عبر العالم كله الذي نادى فيها الشعب الجزائري بعبارات الجزائر جزائرية، الحكومة المؤقتة ...الخ . إحتج شارل ديغول رسميا باسم فرنسا أثناء حديثه عبر الهاتف مع رئيس الجمهورية الإيطالية على نشر ما حدث في الجزائر عن طريق تلفزيون إيطالي، والذي خلف ضررا كبير لفرنسا .

الصحفيين الايطاليين اللذان وثقا الحدث آنذاك وهما بيرو أنجيلا والموجود حاليا في روما وعمره 92 سنة، وبيرناندو والي والذي يعيش في باريس، وبهذه المناسبة بادر رئيس الجمهورية وهو مشكور بتكريمهم باستحقاق أحباب الجزائر. سميحة صياد : أصدقاء الثورة .

■● **السيد صالح قوجيل :** نعم أصدقاء الثورة، وأعطى الرئيس تعليمات لمرسومين لتكريمهما من طرف السلطات المعنية بمناسبة هذه الذكرى 11 ديسمبر 1958 .

● سميحة صياد : يعني هذا سبق للتلفزيون الجزائري ؟

■● **السيد صالح قوجيل :** نعم، من أجل أن يبث التلفزيون الجزائري لهذا التكريم، حيث إتصل بهما السفير الجزائري ولكنهما لا يستطيعان القدوم الى الجزائر لظروف عائلية وصحية .

● سميحة صياد : هذا التكريم هو عرفان ..

■● **السيد صالح قوجيل :** حتى يعرف الجزائريين إنعكاسات هذا الحدث ...

كما ذكرت سابقا ان القضية الجزائرية كانت تناقش في جمعية الأمم ، في نيويورك، غادر الوفد الفرنسي الذي كان يترأسه انطوان بيني وهو شخصية بارزة ظهرت مع شارل ديغول، حيث شغل منصب وزير الاقتصاد، ثم عُين وزيرا للخارجية، وذلك عندما تأكد الوفد من أن جميع أعضاء الجمعية مع القضية الجزائرية، فأخذ أنطوان بيناي ملفه وغادر الجمعية هو ووفده .... وبعد هذه الحادثة أصبح شارل ديغول يتفاوض مع الجزائريين ليس فقط من أجل حرية الجزائر ولكن من أجل فرنسا، وبالمناسبة أيضا اليوم 12 ديسمبر نتذكر يوم إنتخاب رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، منذ سنتين حيث كان معه 4 مترشحين، ولما فاز رئيس الجمهورية في الانتخابات بمشروعه المعروف 54 إلتزام، الأخوة المترشحين معه اعترفوا بنتائج الانتخابات، وحضروا أيضا في تنصيب رئيس الجمهورية، وطبقا أيضا لبرنامج رئيس الجمهورية محطات سنتين بعد انتخابه مباشرة كان هناك انتخاب أعلى الدستور، الذي هو حقيقة مثالي في ممارسة الديمقراطية وفي مفهوم الدولة الجزائرية، حتى الأصدقاء والاشقاء نقول لهم إقرؤوا دستور الجزائر .

● سميحة صياد : بذكرك الدستور سيد صالح قوجيل، منذ أيام فقط شاهدنا الانتخابات المحلية وإستكمال للمسار الديمقراطي وبناء الدولة، تليها انتخابات محلية ولائية أخرى، تم أيضا تنصيب المحكمة الدستورية لأول مرة في الجزائر، أهمية هذا في ترسيخ ثقافة الدولة وبناء المؤسسات واستكمال المسار وتعهدات الرئيس، التي جاء بها وما فتئ يطبقها تباعا ..

■● **السيد صالح قوجيل :** مفهوم ... منذ إنتخاب الرئيس وضع دستور، ومن خلال الدستور إنطلقت المحطات الأخرى لإستكمال مؤسسات الدولة، إنتخابات تشريعية، إنتخابات المجموعات المحلية وتنصيب لأول مرة المحكمة الدستورية، التي تحكم بين المؤسسات وإعطاء المفهوم لممارسة الديمقراطية الحقيقية، والمعارضة ايضا لها مكانتها، لأن المعارضة اليوم أقلية وفي مفهوم الدستور ممكن أن تصبح

المعارضة أغلبية والأغلبية تكون لديها أقلية وكيفية التعايش مع هذا، هاته الأشياء مكرسة في الدستور .

جانب آخر هو مفهوم الدولة، الدولة للجميع، ليست للحُكم الحكم يتغير من مرحلة الى مرحلة بحُكم رغبات الشعب، من خلال المؤسسات المحلية والوطنية، ولكن الدولة باقية وهذا هو مفهوم الدستور، أيضا ثقافة الدولة، لأن كل الناس معنيين (المواطن والمسؤول) الدولة للجميع، وهذا سنركز عليه في المراحل المقبلة، وأيضا عندما إستكمل الرئيس كل هذه المؤسسات اليوم، هدفنا الأوّل كان عند تنصيب حكومة السيد ايمن بن عبد الرحمان الوزير الأول، المهمة التي حددها الرئيس هي استقلالية الاقتصاد، إعطاء الأهمية القصوى للاقتصاد ونحن فيها الآن، مثل الاجتماعات الأخيرة للرئيس لتدعيم الاقتصاد، لأن الاستقلال السياسي للجزائر وإستقلال القرار السياسي لها في الداخل او الخارج يجب ان يدّعم بالاستقلال الاقتصادي، ونحن في طريقه وذلك لاستكمال كل المسار، هذا أمر صعب ولكن يحتاج النضال والالتزام.

النقطة الثانية المهمة هي مكانة الجزائر في الساحة الدولية، الجزائر معروفة منذ الثورة ونحن حافظنا على استقلالية القرار السياسي حتى اثناء الثورة وحتى عند المفاوضات مع فرنسا، كثيرا من الأصدقاء والاشقاء حاولوا التوسط بيننا وبين فرنسا ولكننا رفضنا ذلك وقلنا أننا نعرف فرنسا وهي تعرفنا واذا أردنا التفاوض سنتفاوض بدون وسيط، عندما نقارن بعد 70 سنة ما حدث بما يحدث الآن مع الشعب الفلسطيني الذي لم يصبح لديه قرار سياسي مستقل، حيث توسط الكثير من أجل القضية الفلسطينية ولم يجدوا الطريق، أتمنى ان يجدوا الطريق الصحيح بعد الاجتماع الأخير بزيارة الرئيس الفلسطيني للجزائر، واجتماع فصائل الفلسطينيين في الجزائر، كما كان يحدث في السابق حيث كانوا يجتمعون في الجزائر من اجل النقاش .

● سميحة صياد : توحيد الرؤى والصفوف ....

■● **السيد صالح قوجيل :** نعم، ومع رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، عدنا الى هذه الطريقة، وأظن انه حسب التصريحات الأخيرة

أن كل الفصائل تبنّوا هذه الطريقة، أولا يجب على الشعب الفلسطيني ان يجد وحدته لأن وحدة فلسطين هي الأساس، وانا ذكرت الرئيس أبو مازن عندما استقبلني بتجربتنا وقلت له أننا في بداية ثورتنا الإخوة الستة تخلوا عن هويتهم السياسية وانظموا الى جبهة التحرير كأفراد وليس كأحزاب وشعارنا الوحيد هو من الشعب والى الشعب وهدفنا هو استقلال الجزائر، هذا هو المبدأ الأول للثورة وضع أرضية للثورة .

ذكّرته بهذه النقطة من أجل الاتحاد على هدف واحد هو استقلال الشعب الفلسطيني لبناء الدولة الفلسطينية، وحدود 1967 وعاصمة فلسطين هي القدس الشريف .

● سميحة صياد : والجزائر تحظى بالقبول والاحترام والمحبة لدى كل الشعوب نظرا لمواقفها الثابتة الراسخة، نعود لأنك ذكرت الثورة التحريرية وهو أمر مهم جدا، دائما خلال حديثك وندواتك السيد رئيس مجلس الأمة المجاهد صالح قوجيل عن بيان 1 نوفمبر وضرورة تدارسه ومعرفة خباياه لأن ما جاء في البيان مازال ساري الى حد الان سواء المواقف، الجانب السياسي، الطابع الاجتماعي .... الخ دائما تذكِر بهذا سيدي الرئيس ..

■● **السيد صالح قوجيل :** نذكر فقط بقرار رئيس الجمهورية بإنشاء قناة تلفزيونيةً خاصة للذاكرة لأول مرة، فلابد من قراءة التاريخ قراءة صحيحة وإعطاء المفهوم الحقيقي لكل احداث الثورة الجزائرية، فنحن وفي بداية اول نوفمبر كما ذكرت سابقا ان الثورة شعارها من الشعب والى الشعب، الهدف هو استقلال البلد، قد اجتزنا مراحل وصعوبات في البداية، حيث أن الشعب في البداية لم يكن مع الثورة، فقد كانت مفاجأة للشعب الجزائري كله، وكانت مفاجأة للاستعمار الفرنسي، وفي تلك الفترة كان الشعب يتساءل من قام بهذه الثورة، وكان الكثير من الجزائريين يستهزؤون بنا وبقدرتنا على اخراج فرنسا من الجزائر، حيث قالوا انه سيهطل المطر والثلج وسيصطادونهم مثل الارانب -وجاء المطر جاء الثلج وتلك الأرانب أصبحت أسودًا، واجتزنا الفترة الاولى ، وجاءت المحطة الثانية 20 اوت 1955 أين خرج الشعب مباشرة على الساعة 12 صباحا وكانت هناك انتفاضة في شمال قسنطينة كله، حتى ان فرنسا بعد احداث 20 اوت 1955 قالت ان هؤلاء فلاقة، هؤلاء شيوعيون، هؤلاء أجانب ....الخ وبعد 20 اوت اصبحت فرنسا تقول أنهم جزائريين خارجيين عن القانون، وجاءت محطة أخرى مؤتمر الصومام ، ثم مؤتمر 1957 في القاهرة وبعدها تكوين الحكومة المؤقتة ...

● سميحة صياد : محطات مهمة في تاريخ الثورة .

■● **السيد صالح قوجيل :** هذه كلها محطات مهمة لازم قراءتها محطة بمحطة، صحيح ان في الثورة كانت هناك مشاكل وخلقت خلافات وهذا الشيء طبيعي، ولكن خلافات داخلية لم تخرج الى الخارج تبقى داخلية، حتى في مشاركتنا للثورة الكثير من إخواننا العرب أرادوا المشاركة في الثورة ورفع أسلحتهم معنا، ولكننا رفضنا وقلنا ان من يريد مساعدتنا فليساعدنا دبلوماسيا وسياسيا، بالسلاح، بالمال ولكن من يسيل دمه على الجزائر فقط الجزائريين والجزائريات، هاته الأشياء في قراءة التاريخ يجب اعطاءها مفاهيمها، يجب القول ان الشعب الجزائري يموت من أجل استقلاله ..

● سميحة صياد : شعب ثائر ..

■● **السيد صالح قوجيل :** نعم، لما يأتي أحد لمشاركتك الثورة ويضحي من اجلك ستتقاسم معه تلك التضحية وفي ذلك الوقت قيادة الثورة تنبهت الى هذا الامر، فالقراءة يجب ان تكون بهذه المفاهيم ... كما ذكرتي سابقا في سؤالك يجب ان تكون هناك قراءة 1 نوفمبر -لحد الان لا توجد قراءة مثلا لماذا قدمت هذه الجملة عن هذه الجملة، لماذا وضعت هذه الجملة تحديدا ... ماهي المفاهيم لأنه كانت هناك مناقشة نتناقش ثم نكتب الجملة، يجب البحث وراء هذه الجمل .

● سميحة صياد :الهدف من تسبيق بند على بند ..

■● **السيد صالح قوجيل :** سوف أعطيك مثال في إطار المفاوضات قلنا ستكون هناك دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ومبادئ إسلامية، لأنه في تلك الفترة فرنسا كان لديها مليون فرنسي في الجزائر ونحن 7 مليون جزائري، فعند التفاوض سيكون هناك تفاوض من اجل المليون فرنسي المقيمين بالجزائر، يعني دولة لايكية ونحن نرفض الدولة اللائكية، نضع مبادئ إسلامية من اجل ان نرفض الدولة اللائكية، في الاستقلال في 1963 فُسرت في المادة الاولى للدستور أن الإسلام دين الدولة وليس دين الأشخاص او الحكام، في مفهوم الدولة التي تكلمت عنها دولة الجميع، وهذا مطلوب على المؤرخين من اجل تفسير هذه المبادئ مبادئ تصريح 1 نوفمبر، يجب ان تكون مبادئنا واضحة للأجيال القادمة .

● سميحة صياد : لفهم كيف تمت الصياغة؟ ولماذا ؟..

■● **السيد صالح قوجيل :** يجب ان نربط برنامج التربية والتعليم بماذا سندرسهم في المناهج التاريخية، يجب دراسة الأشياء الحقيقية لكي يبقوا متمسكين دائما بمبادئ هذه المرحلة التي استرجعنا بها الاستقلال الجزائري، إضافة الى جانب اخر مهم وهي معاملاتنا مع الخارج، نحن كنا صادقين مع كل القضايا العادلة في العالم -هذا هو نضالنا لما نساند الشعب الصحراوي والفلسطيني في تقرير مصيره، كما ساندنا كل الشعوب الافريقية في كفاحهم، الجزائر في السبعينات والثمانينات حيث قالها الزعيم اميكال كابرال الذي مات مقتولا « مكة

الثوار هي الجزائر» هذه هي الجزائر .

● سميحة صياد : قبلة الاحرار ومكة الثوار ..

■● **السيد صالح قوجيل :** هكذا ستبقى الجزائر دائما .

● سميحة صياد : بحديثك عن قضية الصحراء الغربية (لأنها مهمة جدا)، والجزائر لطالما كما ذكرت ساندت وتساند قضايا التحرر في العالم، وبالحديث أيضا عن جار غادر جلب بني صهيون إلى حدودنا معه، حدثنا عن هذا الموضوع؟

■● **السيد صالح قوجيل :** لقد سبق لنا الكلام في الموضوع، وسنتكلم حوله أيضا مجددا، لكن ما وجب التذكير به حين التطرق لهذا الموضوع، هو ضرورة التفريق بين الشعب المغربي والنظام المغربي (المخزن المغربي).

سألخص لك فكرتي في جملة.. أثناء الاحتلال كان النظام الاستعماري الفرنسي يردد فكرة مفادها «الجزائر فرنسية» !، وهي نفس الفكرة التي صار يرددها اليوم، نظام المخزن المغربي بخصوص الصحراء الغربية ويقول «الصحراء مغربية» ! في تشابه صارخ للأنظمة الاستعمارية.

وعليه أقول، إنّ هذا الشعب معترف به في إفريقيا كلها، وفي جمعية الأمم المتحدة، والهدف من كل هذا الحق في تقرير المصير تحت إشراف جمعية الأمم المتحدة.

● سميحة صياد : وبعثة المينورسو..نعم.

■● **السيد صالح قوجيل :**...إذا أراد هذا الشعب الإستقلال عن المغرب فلنتركه يعبر عن ذلك، وإذا أراد العكس فليكن له ذلك، وفي الأخير هو المسؤول عن اختياره، وهذا ما تطالب به الجزائر من خلال دعمها للشعب الصحراوي.

● سميحة صياد : وفقا لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية.

■● **السيد صالح قوجيل :**...وفقا لقرارات الأمم المتحدة والشرعية والدولية..حينما قام وزير الكيان الصهيوني بتهديد الجزائر، من المغرب، وبحضور وزير الخارجية المغربي، ومن دون أن تصدر أي ردة فعل من هذا الأخير، لتليها عقب ذلك، زيارة ثانية لوزير الدفاع الصهيوني للمغرب -ولأول مرة في تاريخ الدول العربية-

● سميحة صياد : ..ويقيم اتفاقات عسكرية كذلك.

■● **السيد صالح قوجيل :** .. مالمقصود من خلال كل ذلك؟ ما هو هدفهم؟

لكن ما تبين في الأخير، أنّ الشيء الخفي في هذه العلاقة (المخزنية-الصهيونية) ومنذ سنوات طويلة..

● سميحة صياد : ظهر كل ذلك جليا..بالفعل.

■● **السيد صالح قوجيل :** ظهر اليوم للعلن، برز للعالم كله..نتمنى من الشعوب العربية، والشعب الفلسطيني على وجه الخصوص الانتباه لهذه...

● سميحة صياد : تقصدون المناورات...

■● **السيد صالح قوجيل :** نعم.. المناورات...هذا ما نريد توضيحه بكل صراحة.. نريد التنبيه، على أن الجزائر هي المستهدفة؛ وهذا بالنظر إلى مبادئها الثابتة...

● سميحة صياد : بسبب مواقفها.

■● **السيد صالح قوجيل :** هناك الظاهرة، وهناك الخفية..وأدعو الشعب إلى ضرورة التوحد كرجل واحد، لتفويت الفرصة على أعداء الوطن، كما يجب على الجميع أيضا (أعداءً كانوا أم وأصدقاء) إدراك فكرة مفادها أنّ الجزائر خط أحمر.

كما لا يفوتني، الإشادة والتنويه بمؤسسات الدولة القوية، وبالخصوص المؤسسة العسكرية، والتي تعودت على الدوام أن أقول كلمة بحقها وهي «سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة»، وهو ما يعكس بحق التسمية التي يحملها، والتي تعبر عن مدى ارتباطه الوثيق جدا بالوطن وبالشعب، فهو صمام الأمان للجزائر...

● سميحة صياد : فعلا..سلامة الوحدة الترابية..

■● **السيد صالح قوجيل :** سلامة الوحدة الترابية... والدفاع عن الجزائر وهو من المكاسب الهامة التي يحسب لها أعداؤنا ألف حساب.

● سميحة صياد : نعم...ومن أقوى الجيوش في العالم، ونفخر بذلك جدا.

■● **السيد صالح قوجيل :** وعلى هذا الأساس، نحن جد مطمئنين من هذا الجانب، يبقى فقط الوعي بضرورة تجاوز هذه المرحلة.

● سميحة صياد : بما يُحاك ضد الجزائر.

■● **السيد صالح قوجيل :** بما يُحاك ضد الجزائر... نعم.

بالعودة إلى ذكرى 11 ديسمبر 1960، فالشعب حينها خرج في تلك المظاهرات، للتعبير عن نفس الأفكار التي تحدثنا عنها، واستطاع أن يرسخ المفهوم الحقيقي لعبارة «من الشعب وإلى الشعب».

● سميحة صياد : من الشعب وإلى الشعب...نعم.

■● **السيد صالح قوجيل :** في ذلك الوقت...هذه هي طبيعة الشعب الجزائري، فلما أحس بالخطر الذي يداهمه، ها هو نفس الخطر يواجهه اليوم.

الإستعمار الحديث لم يعُد ينتهج نفس الأساليب القديمة بغزو مباشر للبلدان..

● سميحة صياد : وهو ما بات يُعرف بالحروب بالوكالة...أو حروب الجيل الرابع.

■● **السيد صالح قوجيل :** الحروب بالوكالة، ومن خلال التبعية الاقتصادية للدول.

● سميحة صياد : احتلال غير مباشر.

■● **السيد صالح قوجيل :** احتلال غير مباشر... نعم ومن أجل بخس الإستقلال السياسي المحقق من طرف الدول المنعتقة من نير الاستعمار التقليدي.

● سميحة صياد : التحكم اقتصاديا..سياسيا.

■● **السيد صالح قوجيل :** على كل، فإننا نغتنم فرصة مرور أي ذكرى وطنية، للتذكير بمبادئنا، من أجل تغذية الأجيال الصاعدة، ولتكون أيضا سلاحنا الذي نجابه به، وللرفع من القيمة المعنوية والنفسية للشعب الجزائري بالداخل وبالخارج، وهو ما أكد عليه بالمناسبة، السيد رئيس الجمهورية خلال كلمته التي ألقاها بمناسبة افتتاحه للندوة الوطنية حول الإنعاش الصناعي مؤخرا حين قال: «الشيء الذي يهمني هو المواطن»

● سميحة صياد : نعم تفضل سيدي الرئيس.

■● **السيد صالح قوجيل :** وهو المبدأ الذي قامت من أجله الثورة المجيدة.

● سميحة صياد : من أجل الشعب.

■● **السيد صالح قوجيل :** من أجل الشعب..من أجل المواطن وحياته، وخصوصا أولئك الذي يعانون ظروفا اقتصادية مزرية.

الحمد لله..حينما أشاهد خريجي الجامعات، وللأساتذة الجامعيين، والذين نشأوا بالأساس في أوساط شعبية، وليسوا من طبقات برجوازية، عكس الكثير من بلدان العالم التي يقتصر في التعليم الجامعي على عِلّية القوم.

● سميحة صياد : مجانية التعليم والصحة، هذه مكاسب وطنية.

■● **السيد صالح قوجيل :** من أهم مكاسبنا.

● سميحة صياد : تماما.

■● **السيد صالح قوجيل :** نعم..مليوني خريج جامعي كلهم من الطبقة الشعبية، وهذا مثلما ذكرت لك لا نجده في الكثير من بلدان العالم

● سميحة صياد : نعم...لا نجده في البلدان الأخرى الحفاظ على الطابع الاجتماعي.

■● **السيد صالح قوجيل :** الدولة تتكفل بأبنائها منذ المرحلة الابتدائية إلى غاية المرحلة الجامعية وإتمام الدراسة، زيادة على ذلك، هناك منح جامعية يحصل عليها الطلبة، وإقامة جامعية.

● سميحة صياد : الدولة تقدم منحة وإقامة للطلبة الجامعيين .

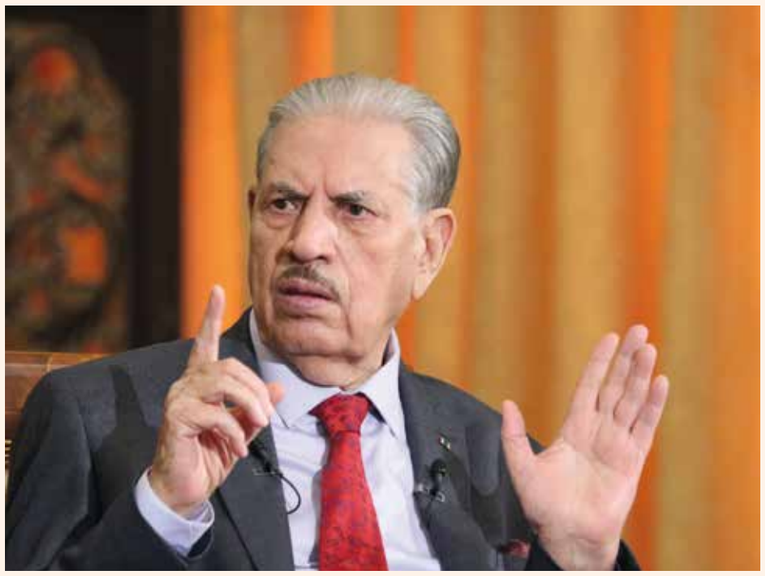

■● **السيد صالح قوجيل :** وهذا ما لا نجده في أغلب بلدان العالم.

● سميحة صياد : نعم صحيح..بالفعل.

■● **السيد صالح قوجيل ::** وأشدد هنا على مراجعة هذه الأمور من ناحية التاريخ لكي نعرف حقيقة الجزائر.

● سميحة صياد : لأنه تاريخيا..

■● **السيد صالح قوجيل :** بالفعل هو كذلك.

● سميحة صياد : هذا الأمر تاريخيا..دائما تتحدث السيد صالح قوجيل، عن وجوب تدارس تاريخ الثورة، ليس فقط خلال الثورة وحسب، بل قبلها...كيف اندلعت الثورة؟ الحركة الوطنية؟ أحداث الـ 08 ماي 1945؟ المنظمة الخاصة؟ وقبل كل ذلك، الثورات الشعبية لأن الشعب الجزائري شعب ثائر؟

■● **السيد صالح قوجيل :** جدير بالتذكير، بأن الشعب الجزائري كان مستمرا في كفاحه منذ أن وطأ الاحتلال الفرنسي الجزائر، ولم يتوقف..كلها ثورات...

ولكن ما يميز ثورة 01 نوفمبر 1954 هي أخذها بعين الاعتبار التجارب السابقة للثورات الشعبية، حيث كانت تندلع في جهة ما دون سواها، وهو ربما أبرز درس استفادت منه ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، بحيث اكتست طابع الشمولية.

● سميحة صياد : لم تكن جهوية.. شاملة ..جامعة.

■● **السيد صالح قوجيل :** فحينما بدأ القادة الستة التاريخيين، في توزيع المهام، عقب اجتماعهم من أجل تفجير الثورة، كلف مصطفى بن بولعيد رحمه الله بتوزيع المهام.

● سميحة صياد : أسد الأوراس.

■● **السيد صالح قوجيل :** نعم بالفعل.. فعلى سبيل المثال، كان يقتضي الأمر بأن يتواجد مصطفى بن بولعيد في الأوراس لأن لديه تنظيم خاص به بالمنطقة هناك، زيادة عن التسليح، وهو ما يفسر شراسة المعارك التي دارت خلال الثورة بالمنطقة.

● سميحة صياد : في الأوراس..نعم..وأنت ابن الأوراس.

■● **السيد صالح قوجيل :** ... كريم بلقاسم، لا يمكنه التواجد أيضا إلا بمنطقة القبائل، كونه أيضا يملك تنظيمه الخاص به هناك، على العكس من هؤلاء تمام نجد ديدوش مراد، والذي كان من الوسط عُيّن على رأس الولاية الثانية، وبيطاط من الولاية الثانية عُيّن على رأس منطقة الوسط، بن مهيدي أيضا من الشرق الجزائري..

● سميحة صياد : عُيّن على رأس الولاية الخامسة.

■● **السيد صالح قوجيل :** من أجل إضفاء مفهوم شمولية الثورة.

زيادة على ذلك، خلال اندلاع الثورة التحريرية المظفرة، وإن لم تخونني ذاكرتي فلقد تم تسجيل 32 عملية عبر كامل التراب الوطني، صحيح أنها كانت مشتدة نوعا ما على مستوى منطقة الأوراس كون المنطقة كانت محضرة مسبقا، ونظرا للتسليح الجيد بها مثلما ذكرت لك سابقا، وهو بدوره له أسبابه المنطقية المتعلقة به، والهدف من هذه العمليات هو إيصال رسالة للسلطات الاستعمارية مفادها بأنها ثورة في كل التراب الجزائري مثلما كان متفقا عليه.

لقد وصلت درجة التعبئة للثورة، لدرجة أننا كنّا نتداول فيما بيننا فكرة تقول إذا لم تمتلك السلاح الكافي للمشاركة في الثورة فاصنع من صفيحة «السردين» قنبلة ! لتفجرها فرنسا تعلم..

● سميحة صياد : الدلالة..

■● **السيد صالح قوجيل :** ومن هنا نستشف بوضوح دهاء مفجري الثورة، في تجنب الوقوع في نفس الأخطاء التي وقعت بها الثورات الشعبية، بالرغم من أنّ هناك نية سادت في البداية، لجعل الثورة محصورة في منطقة الأوراس فقط، وهو ما حاولت فرنسا أيضا تسويقه للرأي العام على أن ما يحصل مجرد أعمال تخريبية في المنطقة.

وهكذا، والحمد لله اتسعت رقعة الثورة تدريجيا، كما استطاعت الحصول على الدعم اللازم من السلاح من الخارج، ليليها بعد ذلك، هجومات 20 أوت 1955، مؤتمر الصومام 1956، ليكون الهدف من كل هذا تفادي ما حدث سابقا..

● سميحة صياد : ما حدث سابقا

■● **السيد صالح قوجيل :** وهنا تكمن عبقرية الثورة المجيدة.

● سميحة صياد : تمام.

■● **السيد صالح قوجيل :** وبالعودة أيضا للوراء قليلا، من أجل البحث في المسببات الرئيسية لاندلاع هذه الثورة المباركة، نجد أنه في الوقت الذي كانت المنطقة تشهد انتفاضة تونسية، تغيير جذري على منظومة الحكم بمصر ببروز الضباط الأحرار واعتلاء جمال عبد الناصر لسدة الحكم.

● سميحة صياد : جاء جمال عبد الناصر...نعم.

■● **السيد صالح قوجيل :** شهدت المنطقة أيضا حدثا هاما تمثل في استقلال ليبيا سنة 1951، وفي الجزائر لا يوجد أي شيء ! لماذا؟ لأن قيادات الحركة الوطنية كانت منقسمة إلى مصاليين، ومركزيين.

آنذاك حاول مناضلو التنظيم السري، عبر تأسيس المنظمة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) لتقريب وجهات النظر ورأب الصدع بين الفرقاء، لكنهم فشلوا في مسعاهم، لينتهوا في الأخير إلى عقد اجتماع مجموعة الـ 22 .

حينذاك، كان بالإمكان لهذا الاجتماع أن يضم أربعين إلى خمسين مناضلا، لولا الظروف المعقدة للمناضلين من كل التراب الوطني، فلم يكن بالإمكان للمناضل المتواجد بشرق البلاد أو غربها التنقل للعاصمة بسلاسة في ظل تواجد مذكرة بحث صادرة في حقه من طرف السلطات الاستعمارية، وبالتالي فالمهمة كانت شبه مستحيلة.

● سميحة صياد : تماما صحيح.

■● **السيد صالح قوجيل :** ولهذا السبب، اقتصر هذا الاجتماع الشهير على 22 عضوا فقط، والذين تباحثوا مشكلة هذا الانقسام الحاصل على مستوى الحركة الوطنية، وسُبل إيجاد حلول للمعضلة.

ما تجدر له الإشارة أيضا، هو انعدام أي تحليل تاريخي للفترة الزمنية بين اجتماع القادة الستة ومجموعة الـ 22، وهي أربعة أشهر.

● سميحة صياد : لا توجد دراسات.. تماما..ما الذي حدث في أربعة أشهر تلك؟

■● **السيد صالح قوجيل :** لقد سبق لي التطرق إلى هذه النقطة، ولو بالنُزر اليسير، ولا أعتقد أنّ ما تحدثت عنه بخصوصها كان كافيا...أعتقد بأنه يجب أن يكون هناك تحليلا دقيقا لفترة الأربعة أشهر تلك..

● سميحة صياد : لابد من بحث حول تلك الفترة

■● **السيد صالح قوجيل :** إلى غاية وصولنا لمرحلة اندلاع الثورة المجيدة.

● سميحة صياد : نعم..

■● **السيد صالح قوجيل :** أذكر مثلا، أنّ مصطفى بن بولعيد سافر خلال تلك الفترة إلى بروكسل، من أجل لقاء زعيم الحركة الوطنية مصالي الحاج، حيث عرض عليه إمكانية تزعم الثورة، ولكنه رفض عرض بن بولعيد، هذا الأخير صرح عقب ذلك اللقاء بما يلي: « هذا الريدو نهبطوه».

وعلى ضوء هذه الحادثة، اهتدى القادة إلى فكرة «الزعامة في الثورة» حيث ألحوا على ضرورة عدم ان يكون للثورة زعيم فعلي لها..ثورتنا لا يوجد لديها زعيم.

● سميحة صياد : بدون قيادات..بدون زعامات.

■● **السيد صالح قوجيل :** تعويض الزعامة بالعمل الجماعي.

● سميحة صياد : هذه عبقرية أخرى من عبقريات الثورة.

■● **السيد صالح قوجيل :** ... هذا جانب آخر...

● سميحة صياد : مهم جدا.

■● **السيد صالح قوجيل :** هناك على سبيل المثال، فراغ في الدراسات التاريخية، فيما يتعلق بالفترة

المتدة بين اتفاقيات إيفيان في مارس 1962 إلى غاية جوان 1962، والمقدرة أيضا بأربعة أشهر، والسؤال الواجب طرحه مالأحداث التي وقعت في تلك الفترة وصولا للاستفتاء على الاستقلال؟ مالذي فعلته منظمة O.A.S؟ وفيما تمثلت الخلافات التي وقعت بين قيادات الثورة؟

● سميحة صياد : هذه دعوة للمؤرخين والباحثين في التاريخ من أجل البحث في هذا الجانب من تاريخ الثورة.

■● **السيد صالح قوجيل :** وجب البحث في تاريخ تلك المنظمة وأعضائها، والذين أصبحوا اليوم جمعيات وأحزاب تشكل لوبي ضاغط في فرنسا، وعلى وجه الخصوص في الانتخابات التي ستجرى قريبا في فرنسا.

● سميحة صياد : الأرض المحروقة La terre brulée

السيد صالح قوجيل : آنذاك، أحرقوا جامعة الجزائر ، والمكتبة الوطنية..أحرقوا مستشفى مصطفى باشا..

● سميحة صياد : سياسة الأرض المحروقة.

■● **السيد صالح قوجيل :** عملية تفجير الميناء والتي خلفت وفاة 100 عامل جزائري حينذاك.

● سميحة صياد : مجازر.

■● **السيد صالح قوجيل :** هذه المجازر أيضا يجب عليها أن تبرز في الذاكرة، هؤلاء هم أنفسهم الذين يشكلون اللوبيات المتطرفة في فرنسا -كما ذكرت لك- ولا زالوا يؤمنون بفكرة الجزائر فرنسية، وهذا ما يجب توضيحه في ملف الذاكرة بيننا وبين فرنسا.

● سميحة صياد : يجب توضيحها، ويتدارسها المؤرخين والباحثين والعالم يعرفها.

■● **السيد صالح قوجيل :** كما لا يفوتني التأكيد مجددا، وهو أننا لم نقم بالثورة ضد الشعب الفرنسي، ولطالما فرقنا بينه وبين الاستعمار الفرنسي..

● سميحة صياد : الاستدمار الفرنسي.

■● **السيد صالح قوجيل :** ولا زلنا اليوم، نواصل نفس السياسة وهي التفريق بين بقايا الاستعمار والشعب الفرنسي، وعلاقاتنا مع الحكومة الفرنسية تكتسي أهمية بالغة، وهي علاقات إنسانية بالدرجة الأولى، بالنظر لجاليتنا المتواجدة هناك، ونحن نأخذها بالحسبان.

● سميحة صياد : وهو كذلك سيدي الرئيس، هي علاقات ندية، وإنسانية، كما وجب التفريق في التعامل بين الشعب الفرنسي ومن يؤمنون بالفكر الاستعماري الفرنسي..

المجاهد والسيد رئيس مجلس الأمة صالح قوجيل، كنتم قد ذكرتم أمر مهم جدا والمتمثل في المساعدات التي تحصلت عليها الجزائر إبان الثورة التحريرية المباركة من طرف عديد الدول المساندة للقضية الجزائرية آنذاك..نتحدث هنا سيدي الرئيس عن علاقاتنا بالمغرب -وهنا أيضا وجب التفريق بين الشعب المغربي الشقيق ونظام المخزن- وعن علاقاتنا بتونس الشقيقة، والتي من المرتقب إجراء السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، زيارة لها في غضون هذه الأيام، وأيضا عن علاقاتنا مع الجارة ليبيا.

■● **السيد صالح قوجيل :** أمورنا واضحة تجاه كل هذه الدول الشقيقة..فتونس تلقى كل الدعم والمساندة من طرف الجزائر من أجل تحقيق إستقرارها، ولكن من دون التدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد الجار والشقيق...

● سميحة صياد : وهذا مبدأ جزائري ثابت.

■● **السيد صالح قوجيل :** ونفس التعامل يحظى به الأشقاء الليبين، فنحن مع الشعب الليبي وبصدق، وبنزاهة، وبصراحة، وكل ما نامله هو أن يستطيع الشعب الليبي التغلب على مشاكله بنفسه ومن دون أي تدخلات خارجية...

● سميحة صياد : وهذا ما يتحقق بوحدة الصف بالتأكيد.

■● **السيد صالح قوجيل :** والواقع يثبت صدق كلامي، فكل أولئك الذين فوضوا دولا لمساعدتهم على حل مشاكلهم يعانون ، لأن كل المتدخلين يريدون أن يضمنوا مصالحهم، وأن تكون الحلول وفق أهوائهم ورغباتهم..كما أن هناك أمر مهم، وهو شساعة الحدود الجغرافية بيننا وبين دولة ليبيا والمقدرة بحوالي 900 كم، كما أن ليبيا هي من بين الدول التي ساندت الثورة الجزائرية بكل إخلاص، وبكل نزاهة أيضا..

أتذكر جيدا عملية مرور الأسلحة، والتي كانت تأتينا من ليبيا أثناء الثورة التحريرية، فكل الشعب الليبي كان مجندا للمساعدة من دون قيد أو شرط.

● سميحة صياد : الليبيون كانوا بحق إخوانا لنا.

■● **السيد صالح قوجيل :** والدليل على هذا، أن كل المؤتمرات التي عقدت من أجل الثورة التحريرية، بصرف النظر عن مؤتمر الصومام1956 ، ومؤتمر القاهرة 1957 البقية كلها كانت في طرابلس، وحتى برنامج الدولة بعد الاستقلال انبثق عن مؤتمر طرابلس، فليبيا تحمل رمزية تاريخية لنا.

نحن نراقب ما يجري هناك، ونامل أن تجرى الانتخابات في ظروف جيدة، ولما لا تجرى ربما بعدها انتخابات تشريعية، ولتتحقق المصالحة الوطنية، ولتعود ليبيا إلى استقرارها وتتبوأ المكانة التي تحظى بها في العالم العربي، والمغرب العربي أيضا.

● سميحة صياد : وهو ما نتمناه بدورنا أيضا..

سيدي رئيس مجلس الأمة، بعد سنتان من انتخاب السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية، وفي ظل ما تحقق مكاسب سياسية ومن مسار تنموي قادم...سنة 2021 كانت سنة سياسية بامتياز، كيف ترى سيدي رئيس مجلس الأمة، سنة 2022، خصوصا بعد الذي أقره السيد رئيس الجمهورية من إصلاحات، وهو الذي يصر على استكمال المسار التنموي، وتحرير المبادرات المحلية، وكذا الاستثمار والذي يعتبر أمرا مهما جدا من أجل تنويع الاقتصاد الوطني.

■● **السيد صالح قوجيل :** أود الإشارة إلى شيء مهم، وهو أن تعيين السيد أيمن بن عبد الرحمان، وزيرا أول، ووزيرا للمالية في ذات الوقت هو أمر مهم وجب الوقوف عنده، ولكن للأسف لم يعلق على ذلك أحد؟

فبإسناد حقيبة المالية إلى السيد أيمن بن عبد الرحمان، فضلا عن الوزارة الأولى هو من أجل إزالة العراقيل الإدارية، ومن أجل تسريع وتيرة برنامج السيد رئيس الجمهورية وتعهداته الـ 54 أيضا، وهو البرنامج الذي حظي بمصادقة البرلمان بإعتباره برنامجا للحكومة.

وسنة 2022، سوف تكون بمثابة المرحلة الثانية، من أجل تنفيذ هذا البرنامج، والذي صادقنا خلالها على قانون المالية 2022 بالمناسبة ونحن نعتبرها مكاسب جد هامة، تحققت في ظرف سنتين فقط.

● سميحة صياد : نحن على أبوب الذكرى الثانية من انتخاب السيد عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية.

■● **السيد صالح قوجيل :** فهذه المكاسب التي تحصلنا عليها خلال العامين الفارطين..

● سميحة صياد : على الرغم من أزمة كورونا.

■● **السيد صالح قوجيل :** بالفعل، رغم الأزمة الصحية، رغم العراقيل التي كانت موجودة..هنا وحينما نأتي لجرد الحصيلة، فسنجد بأن الإنجازات المحققة في ظرف سنتين هي تضاهي ما يمكن تحقيقه في خمس سنوات، فبرنامج السيد رئيس الجمهورية ليس مقتصرا على عهدته، بل هو ممتد إلى ما بعد عهدته، وهو الأمر الذي يتطلبه مفهوم الدولة ومراحل بنائها، وهذا ما يجب أن يرسخ في أذهان الأجيال القادمة..

● سميحة صياد : وهذه هي ثقافة الدولة التي تتحدثون عنها دائما..سيدي الرئيس..حتى نختم لقائنا هذا، سيدي الرئيس، كلمة ربما توجهها للأجيال القادمة..

في ظل ما تحقق، وأنت من صناع الثورة التحريرية، رجل دولة بإمتياز، سياسي محنك، على رأس مؤسسة مهمة في البلاد وهي مجلس الأمة..ما هي رسالتك الموجهة إلى الأجيال القادمة -مثلما ذكرت لك سابقا- من أجل ترسيخ ثقافة الدولة، وهذا حتى يضطلع كل جزائري بمهامه خدمة للجزائر؟

■● **السيد صالح قوجيل :** بصفتي مناضل ومجاهد، وأنا أعتبر المسؤولية نضالا..

● سميحة صياد : وأنا أعتز بكوني في حضرة التاريخ اليوم.

■● **السيد صالح قوجيل :** هي مبادىء..وهذا ما نمارسه اليوم من خلال المسؤوليات المناطة بنا، والتي هي من أجل خدمة الجزائر.

أود التنويه بشيء مهم، وبصفتي كمجاهد هو أن الفضل كله يعود للشهداء

الشهداء كانوا، وهم في لحظاتهم الأخيرة كانت وصيتهم تحرير الجزائر لم يوصوا بالإعتناء بأولادهم، بل بالمحافظة على الجزائر هذا الوطن المفدى وهذا هو دورنا الأساسي...الحفاظ بالجزائر.

● سميحة صياد : هذه هي الوصية..وهذه هي الرسالة..

■● **السيد صالح قوجيل :** بل هي مسؤوليتنا التي ننطلق من مبادئها..هي الحفاظ على الجزائر.

● سميحة صياد : خير ما نختتم به هذا اللقاء -سيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة- المجاهد..السياسي..رجل الدولة بإمتياز..شهد وعايش التاريخ وصنعه..شكرا جزيلا لك..

أنت متأثر سيدي الرئيس، ودموعك غالية علينا..شكرا جزيلا على رحابة صدرك، وعلى هذا اللقاء الذي كنت جالسة مباشرة في حضرة التاريخ..سعيدة أيما سعادة..نتمنى ان تكون هناك لقاءات أخرى نتحدث فيها بإسهاب عن التاريخ وأنت من صناعه..شكرا لسيادتكم...شكرا لمجلس الأمة على الاستضافة وحسن الاستقبال.

الجزائر دائما واقفة بأبنائها..عظيمة عظمة شعبها الأبي..

الجزائر وما أدراك ما الجزائر..

تقبلوا تحياتي إلى اللقاء.

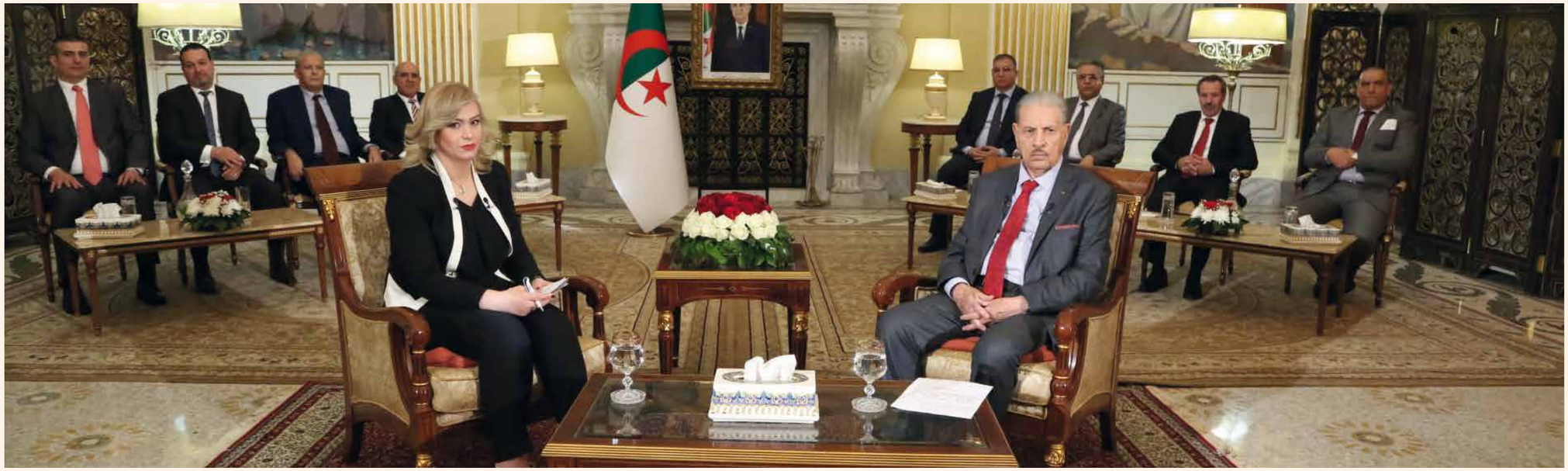

إجتماع حول مشروع القناة «البرلمانية»

بمناسبة الذكرى الستين (60) لاسترجاع السيادة الوطنية ..

البرلمان بغرفتيه في اجتماع مع الشركاء من أجل التجسيد الفعلي لإطلاق «القناة البرلمانية»

ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، بمعية السيد إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني، يوم الثلاثاء 4 جانفي 2022 ، بمقر مجلس الأمة، وبحضور وزير الاتصال، السيد محمد بوسليماني، ووزيرة العلاقات مع البرلمان، السيدة بسمة عزوار، وكذا المدير العام للمؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، السيد شعبان لوناكل، وإطارات من غرفتي البرلمان، الاجتماع المتعلق بإنشاء «القناة التلفزيونية البرلمانية»، وذلك في إطار التجسيد الفعلي للالتزامات الـ 54 التي تعهد بها، السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون في برنامجه الانتخابي، وبالخصوص الالتزام الموسوم بـ 36، عبر إطلاق قناة برلمانية متخصصة؛ باعتبارها وسيلة للشفافية والتقييم والمشاركة المواطناتية في النشاط والحياة العامين...

السيد صالح قوجيل:
القناة البرلمانية جسر تواصل حقيقي وفعّال بين المواطنين وممثليهم

في مستهل الاجتماع، ألقى السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، كلمة بالمناسبة أبرز فيها أهمية إنشاء القناة البرلمانية؛ والتي ستكون بمثابة جسر تواصل حقيقي وفعّال بين المواطنين وممثليهم في البرلمان بغرفتيه، كما شدّد السيد صالح قوجيل على ضرورة تحديد البرامج والتوجهات الرئيسة، وكذا إبراز الهوية الثقافية والسياسية للقناة، وهذا عبر تشكيل هيئة التوجيه تتكفل بهذا الغرض، معتبراً أن القناة البرلمانية ستمكن من معالجة وإعطاء فهم حقيقي للممارسة الديمقراطية داخل المؤسسات المنتخبة، وكذا فرصة للاطلاع على العمل الذي تقوم به غرفتا البرلمان في شتى مجالات اختصاصاتها التشريعية والرقابية والتمثيلية الوطنية وكذا نشاط الدبلوماسية البرلمانية وتأثيرها على الحياة العامة...

إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني
القناة من شأنها إبراز الممارسة البرلمانية الحقيقة،

من جهته ثمّن السيد إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني، القرار المتضمن إنشاء قناة تعنى بالشأن البرلماني، من شأنها إبراز الممارسة البرلمانية الحقيقة، وكسر تلك الصورة النمطية عن البرلمان الجزائري، المترسخة في أذهان المواطنين، وبالتالي استرجاع ثقة المواطن في ممثليه...

كما دعا بوغالي في مداخله، إلى ضرورة إنشاء قناة برلمانية وفق نموذج متميز للإعلام البرلماني المتخصص، من خلال إتاحة الفرصة للكفاءات والإطارات الجزائرية الأصيلة، وتوفير شروط نجاحها وتألقها...

وزير الإتصال: القناه البرلمانية ستعزز المشهد الإعلامي في الجزائر

وفي مداخله أثناء الاجتماع، أوضح وزير الاتصال، السيد محمد بوسليماني، أنّ القناة البرلمانية تكتسي أهمية بالغة في تعزيز وتطوير المشهد الإعلامي في الجزائر، مشيدا بالالتزام الـ 36 الذي ورد في برنامج السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، من جملة الالتزامات الـ 54، ليضيف أنه من شأن هذه القناة أن تكون أداة فعالة لدعم المؤسسة البرلمانية مع باقي الهيئات، وكذا تقريب المواطنين من الهيئة التشريعية، مشددا على ضرورة تكوين نخبة صحفية متخصصة في الإعلام البرلماني، ومؤكدا في الأخير أن الوزارة تدعم بكل إمكانياتها إنجاز هذا الصرح الإعلامي...

القناة البرلمانية.. وسيلة للشفافية والتقييم والمشاركة المواطناتية

وزيرة العلاقات مع البرلمان:
حلقة مهمة لربط الشعب بممثليه

بدورها ألقت وزيرة العلاقات مع البرلمان، السيدة بسمة عزوار، كلمة أشادت فيها ببرنامج السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الذي ضمّنه إنشاء هذه القناة البرلمانية، والتي اعتبرتها حلقة مهمة لربط الشعب بممثليه...

المدير العام للمؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري: القناة ستقدم خدمة عمومية للإعلام الوطني

أما المدير العام للمؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، السيد شعبان لوناكل، فقد ركّز في عرضه على الاضافة التي ستقدمها القناة للخدمة العمومية للإعلام الوطني، معتبرا أن المنظومة الإعلامية الجزائرية لطالما كانت نموذجا يُحتذى به، كما أنّ هذا النوع من القنوات الموضوعاتية المتخصصة في الشأن البرلماني، لا تتوفر إلاّ في دول رائدة وعريقة برلمانيا وديمقراطيا...

عقب ذلك، فُتح الباب للمناقشة العامة، وتبادل وجهات النظر والآراء والأفكار حول الكيفيات والآليات التي تستهدف تجسيد قرار السيد رئيس الجمهورية، الذي أصدره في مجلس الوزراء المنعقد يوم الأحد 23 فيفري 2020، القاضي بإنشاء قناة برلمانية؛ والتي تعبّر في ذات الوقت عن رغبة المؤسسة البرلمانية في رؤية ميلاد قناة تعنى بعملها ومهامها ووظائفها وتُعزّز رابطتها مع الشعب ومؤسسات الدولة الأخرى...

وفي هذا الشأن، وجّه السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بتحديد موعد انطلاق بث هذه القناة البرلمانية بالذكرى الستينية (60) لاسترجاع السيادة الوطنية وتحقيق الاستقلال؛ كما وجّه بتشكيل فوج عمل مشترك بين مسؤولي غرفتي البرلمان والشركاء المعنيين لاسيما مؤسسة التلفزيون العمومي لمباشرة الترتيبات العملية للتجسيد الفعلي والعملي للقناة خاصّة ما تعلّق بالإطار القانوني والتمويل والتأطير وكذا المجلس التوجيهي للقناة...

البرلمان العربي

« قمة الجزائر ....ستكون بإذن الله قمة جامعة»

زار وفد برلماني عن مجلس الأمة، البرلمان العربي أثناء انعقاد الجلسات العامة للبرلمان العربي، خلال الفترة من 21 إلى 23 ديسمبر 2021 بالعاصمة الأردنية عمان، وذلك للاطلاع عن قرب على طبيعة عمل البرلمان العربي والقضايا التي يناقشها ..... كما تأتي هذه الزيارة لتوطيد العلاقات التي تجمع بين البرلمان العربي والبرلمان الجزائري بغرفتيه... وقد تشكل وفد مجلس الأمة من السادة:

– عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة ، عضو البرلمان العربي
– أحمد بدة، عضو مجلس الأمة
– عبد القادر شنيني، عضو مجلس الأمة
– وحيد فاضل، عضو مجلس الأمة

كما شارك السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة ونائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي، في فعاليات اجتماعات البرلمان العربي خلال هذه الدورة . بصفته عضو في أشغال لجنة دعم فلسطين، يوم الأحد 19 ديسمبر 2021، بمقر مجلس النواب الأردني...

لقاءات على هامش الزيارة

.. السيد عادل بن عبد الرحمان العسومي، رئيس البرلمان العربي

هذا وقد كان لوفد مجلس الأمة مقابلة مع السيد عادل بن عبد الرحمان العسومي، رئيس البرلمان العربي... شملت المقابلة تبادل الآراء ووجهات النظر حول عمل وسير أشغال البرلمان العربي، والممارسة البرلمانية والجهود المبذولة داخل البرلمان العربي في دعم العمل العربي البرلماني المشترك ونصرة قضايا الأمة العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين...اللقاء تطرق أيضا إلى مبادرة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بأن تكون قمة الجزائر المقبلة للقادة العرب المزمع عقدها في الجزائر قمة جامعة لأن ما يجمعنا أكثر مما يفرقنا.. وأن الجزائر تدعم كل ما من شأنه أن يلم الشمل ويدعم قضايانا الأساسية ..كما تابع وفد مجلس الأمة حضوريا أشغال لجنة دعم فلسطين بالبرلمان العربي ...

..المستشار كامل محمد فريد شعراوي، الأمين العام للبرلمان العربي

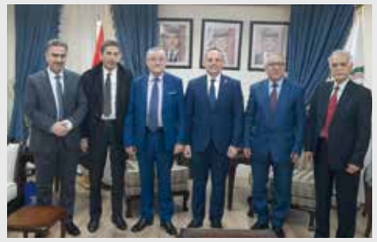

كانت لوفد مجلس الأمة لقاء مع سعادة المستشار كامل محمد فريد شعراوي، الأمين العام للبرلمان العربي، حيث تبادل الطرفان الحديث حول سبل ترقية التعاون لاسيما في مجال تكوين الأطر العاملة بالبرلمان وتعزيز قدراتهم ومهاراتهم...

.. المحامي عبد الكريم الدغمي، رئيس مجلس النواب الأردني

كما حظي الوفد البرلماني الجزائري المشترك باستقبال من قبل المحامي عبد الكريم الدغمي، رئيس مجلس النواب الأردني، بمقر مجلس النواب، يوم الأربعاء 22 ديسمبر 2021.

اللقاء تطرق إلى سبل تعزيز التعاون ولم الشمل وعرج على مختلف القضايا العربية والإقليمية والدولية وكذا إلى مبادرة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون الرامية إلى جمع قادة العرب بالجزائر وتركيزها على موضوع المصالحة العربية والقضية الأم «فلسطين»، بالنظر إلى أن ما يجمعنا أكثر مما يفرقنا...

.. السيد فيصل الفايز، رئيس مجلس الأعيان

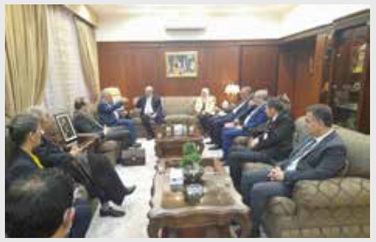

وحظي كذلك الوفد البرلماني الجزائري المشترك باستقبال من طرف رئيس مجلس الأعيان، السيد فيصل الفايز، يوم الأربعاء 22 ديسمبر 2021، اللقاء سمح بتبادل وجهات النظر حول أوضاع الوطن العربي وسبل تعزيز المصالحة العربية ولم الشمل العربي، والإحاطة بمبادرة ومسعى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون في هذا الاتجاه وعزم الجزائر على استضافة واحتضان قمة عربية جامعة يلتئم فيها القادة العرب لتجسيد حلم الشعوب العربية في رص الصفوف وتحقيق الوحدة المنشودة وإحياء الحلم العربي برؤية ذلك اليوم وغدا ...

اجتماع ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية

عبر تقنية التحاضر المرئي عن بُعد، شاركت السيدة نوارة سعدية جعفر، عضو مجلس الأمة، يوم الثلاثاء 28 ديسمبر 2021، في اجتماع ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية، بالتعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، وذلك لبحث وتدارس خطة العمل وتطوير الاستراتيجية التي سينتهجها الائتلاف في المرحلة المقبلة..

.. اقتراحات نوعية وقوانين استرشادية لمكافحة العنف ضد المرأة

هذا، وخلال الاجتماع، قدّمت السيدة نوارة سعدية جعفر جُملة من المقترحات التي من شأنها إضفاء نقلة نوعية وبعث حركية أكبر على عمل الائتلاف بما يخدم المرأة في الوطن العربي ويحميها من جميع أشكال العنف الممارس ضدها، وإعداد قوانين استرشادية لمكافحة العنف ضد المرأة، والاستعانة في ذلك بخبراء ومختصين، مع تقديمها لبرلمانات الدول العربية للاستئناس بها في إعداد قوانين تحد من هذه الظاهرة الخطيرة... ناهيك عن تنظيم جلسات استماع وحوار مع ممثلي السلطة التنفيذية في الدول العربية، المكلفين بموضوع مكافحة العنف ضد المرأة، للاطلاع عن كثب على أفضل الممارسات، وكذا على التحديات والعراقيل الموجودة في الميدان. وقد كانت السيدة نوارة سعدية جعفرعضو مجلس الأمة، قد عرّجت خلال مداخلتها على التعديلات

الهامة التي طرأت على قانون الجنسية في الجزائر، أكدت بأنّ الغاية من وراء ذلك كانت مسايرة تطور المجتمع وصيانة ما يعزز المصفوفة الوطنية لحقوق الانسان باعتبار أنّ الجنسية من الحقوق الأساسية للإنسان، وهو ما بات منسجماً مع ما تشهده الجزائر في الوقت الراهن من ديناميكية تغيير ترمي إلى بناء جزائر جديدة تقوم على دولة القانون وضمان حقوق وحريات الانسان، وفق ما التزم به رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون في برنامجه الرئاسي والذي تكرس فعلياً بموجب التعديل الدستوري للأول من نوفمبر 2020.

.. قانون الجنسية الجزائري يتواءم واحترام حقوق الانسان

هذا، وقد عرفت الفعالية مشاركة السيد رشيد فراح، المدير العام لمركز الدراسات القانونية والقضائية بوزارة العدل، الذي رافع لصالح قانون الجنسية في بلادنا، والمكتسبات التي شهدها كان آخرها الأمر رقم 01-05 المؤرخ في 27 فبراير 2005.. مؤكداً الاهتمام الذي توليه السلطات الوصية في الجزائر لقانون الجنسية، بما يضمن مصالح المواطنين ومكتسبيها وبما يتواءم واحترام حقوق الانسان..

منتدى برلماني حول خطة التنمية المستدامة للعام 2030 في المنطقة العربية

شارك السيد ناصر بن نبري، عضو مجلس الأمة، في منتدى برلماني حول خطة التنمية المستدامة للعام 2030 في المنطقة العربية:» دور البرلمان في إعادة البناء بشكل أفضل للجميع.» المنظم من طرف لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك يوم 14 ديسمبر 2021، عبر تقنية التواصل المرئي عن بعد.

وقد ناقش الحضور البرلماني المشارك في المنتدى المواضيع التالية:

– تأثير جائحة كوفيد- 19 على التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.
– استجابة البرلمانات لجائحة كوفيد- 19 من خلال وظائف التشريع والرقابة والتمثيل وإعداد الموازنة العامة ومراقبتها، والدروس المستفادة لتعزيز دور البرلمانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ظل الأزمة،
– دور البرلمان في ضمان عدم إهمال أحد، أثناء الاستجابة للأزمات وفي جهود إعادة البناء بشكل أفضل، مع التركيز بشكل خاص على كبار السن،
– استجابات البرلمانات المؤسسية التي مكنتهم من الاستمرار في العمل بالرغم من قيود التنقل ومتطلبات السلامة.

هذا وقد استعرض السيد بن نبري خلال مشاركته في النقاش، التدابير الاحترازية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمواجهة فيروس كورونا المستجد، وكذا الاجراءات المتخذة على مستوى البرلمان الجزائري. ومنها:

استحداث لجنة علمية وطنية للإنذار العلمي والمتابعة والإعلام بخصوص فيروس كورونا، يترأسها وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، الغاية منها: الاتصال «الشامل والمحكم» في مجال الاخبار «الصادق والموثوق» في مجال مكافحة انتشار هذا الفيروس.

وعلى مستوى المجلس برمجة جلسة استماع مع السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، في إطار آلية الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة، كان موضوعها: «التطورات الناجمة عن تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، والتدابير الاحترازية المتخذة من طرف الدولة على جميع الأصعدة لمواجهته».

الندوة الـ 45 للتنسيقية الأوروبية للجان التضامن مع الشعب الصحراوي

بتوجيه من السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة ، شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في فعاليات الندوة الـ 45 للتنسيقية الأوروبية للجان التضامن مع الشعب الصحراوي برئاسة السيد ميلود حنايف، رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني بمجلس الأمة ، وذلك يومي 10 و11 ديسمبر 2021 بمقاطعة «لاس بالماس دي غران كاناريا» (إسبانيا).

وقد تشكل الوفد البرلماني لمجلس الأمة من السادة:
– ميلود حنايف، رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني،
– عمار بن حدة، المراقب البرلماني،
– رشيد بوسحابة، عضو مجلس الأمة،
– ضياء الدين بلهبري، عضو مجلس الأمة،
– طيب جبار، عضو مجلس الأمة،
– محمد قادوس، عضو مجلس الأمة،

وقد تضمن جدول أعمال الندوة أربعة محاور ثابتة، تتم دراستها كل عام في إطار ورشات عمل حول مواضيع: تعزيز الدولة الصحراوية حقوق الإنسان والأراضي المحتلة، الموارد الطبيعية مستجدات القضية الصحراوية على الصعيد السياسي

جدير بالذكر أن التنسيقية الأوروبية للجان التضامن مع الشعب الصحراوي هي شبكة دولية تضم أشخاصا ومنظمات وبرلمانات وحركات تضامن، تسعى إلى تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال.

وقد دأب مجلس الأمة على المشاركة في دوراتها بانتظام، تأكيدا على موقف الجزائر الثابت بقيادة السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية، والداعم للقضية الصحراوية العادلة وحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، الغير قابل للتصرف باعتبارها مسألة تصفية استعمار.

الدورة السادسة عشر لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

بتوجيه من السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة، شارك وفد عن مجلس الأمة، ضمن وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان، برئاسة السيد إبراهيم بوغالي رئيس المجلس الشعبي الوطني ، في الدورة السادسة عشر لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والاجتماعات المصاحبة لها، وذلك يومي 09 و10 ديسمبر بإسطنبول (تركيا).

وقد تشكل وفد مجلس الأمة من السادة:
– الحاج عبد القادر قرينيك، نائب رئيس مجلس الأمة،
– فتاح طالبي، رئيس لجنة التجهيز والتنمية المحلية
– محمد أخموك، عضو مجلس الأمة،

تمحورت أشغال المؤتمر حول موضوع: « المشاركة، الضمير والإسلام: فلسطين، الهجرة وأفغانستان»، وشملت هذه الأشغال، اجتماعات اللجنة العامة واللجنة التنفيذية وكذا المجموعات التشاورية الإفريقية والآسيوية والعربية.

جدير بالذكر أن الاتحاد هو هيئة تضم برلمانات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، من أهدافها تعزيز اللقاءات والحوار وتبادل الخبرات البرلمانية، ومناقشة القضايا الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية التي تهم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتصدي للتحديات الخطيرة التي تواجهها.

الدورة 16 للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط «التغير المناخي في منطقة المتوسط»

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان الجزائري، برئاسة السيدة ليلى براهيمي، نائب رئيس مجلس الأمة، في الدورة السادسة عشر للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، والتي انعقدت يومي 03 و04 ديسمبر 2021، في مقر البرلمان الأوربي ببروكسل (بلجيكا)... كما شاركت السيدة ليلى براهيمي، نائب رئيس مجلس الأمة، ممثلة للسيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، في فعاليات القمة السابعة لرؤساء البرلمانات للجمعية البرلمانية للمتوسط... يوم 03 ديسمبر 2021، بالبرلمان الأوروبي... وقد تمحورت أشغال هذه الاجتماعات حول موضوع «التغير المناخي في منطقة المتوسط»، إذ عكف المشاركون على دراسة تداعيات هذه الظاهرة وآثارها السلبية على دول وشعوب حوض المتوسط، واقتراح الحلول المناسبة لمواجهة هذا التحدي العالمي الخطير.

وقد تشكل الوفد البرلماني المشارك في هذه الفعاليات من السيدتين والسادة:
– ليلى براهيمي، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيسة الوفد،
– عبد المجيد بن قداش، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج بمجلس الأمة،
– محمد طليبة، رئيس لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية، بمجلس الأمة،
– محمد مدني حود مويسة، عضو مجلس الأمة،
– محمد عمارة، عضو مجلس الأمة،
– محمد صالح بوقفة، عضو مجلس الأمة،
– فاطمة ربيعي، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
– عمر بن عودة، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
– إسماعيل ميرة، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
– هشام شخاب، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
– عز الدين زحوف، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
– ناصر بطيش، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
– زهير فارس، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

محادثات السيدة ليلى براهيمي، نائب رئيس مجلس الأمة ممثلة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة عشية المؤتمر السابع لرؤساء برلمانات الدول الأعضاء للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

«التوافق على بعث اللجنة البرلمانية المختلطة بين البرلمان الجزائري والبرلمان الأوروبي وفقا مقاربة تصحح مسار الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتعكس طموحات ورؤى الجزائر الجديدة بقيادة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون»

عشية انطلاق أشغال القمة السابعة لرؤساء البرلمانات للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، التي انعقدت يوم الجمعة 03 ديسمبر 2021، بمقر البرلمان الأوروبي بالعاصمة البلجيكية بروكسل والتي تتزامن وفعاليات الدورة السادسة عشر للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، يومي 03 و04 ديسمبر 2021، كانت لرئيسة الوفد البرلماني الجزائري، السيدة ليلى براهيمي، نائب رئيس مجلس الأمة، ممثلة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، خلال أشغال هذه القمة البرلمانية المتوسطية عديد اللقاءات الثنائية مع كل من:

– السيدة سليمة ينبو، منسقة لجنة الشؤون الخارجية من أجل الجوار مع الجنوب،
– السيد أوندري كوفاتشاف، نائب رئيس مجموعة الحزب الشعبي الأوروبي مكلف بالجوار مع الجنوب؛
– السيد أندريا كوزولينو، رئيس مفوضية لجنة العلاقات مع دول المغرب العربي واتحاد المغرب العربي، والرئيس الشريك «للجنة البرلمانية المختلطة الجزائر «البرلمان الأوروبي...»

خلال هذه المحادثات تم التأكيد على ضرورة إعادة بعث اللجنة البرلمانية المختلطة بين البرلمان الجزائري والبرلمان الأوروبي من أجل تفعيل العلاقات البرلمانية بين الطرفين على جميع الأصعدة من أجل مرافقة التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وفقا مقاربة جديدة تخدم مصالح الطرفين وتساهم في المضي قدما من أجل شراكة تعود بالنفع والفائدة على الجانبيين ولاتتجاوز الصلاحيات السيادية لبلادنا سياسيا واقتصاديا... حيث شددت السيدة ليلى براهيمي على الأهمية التي توليها الجزائر لعلاقاتها مع المجموعة الأوروبية وفق مقاربة «رابح – رابح».. مستذكرة ما جاء في تصريحات سابقة للسيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية بخصوص ضرورة معاودة النظر في اتفاق الشراكة وفقا رؤية تهدف إلى تصويب وتصحيح المسار من خلال مراجعة العديد من بنوده.

ممثلة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة أكدت لمحدثيها بخصوص التحول الديمقراطي الذي تعرفه بلادنا... أنه يتم وفق مقاربات جديدة بادر بها السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية،... وهي المقاربات التي توجت باستكمال مسار البناء المؤسساتي عبر اجراء الانتخابات المحلية ليوم 27 من شهر نوفمبر المنصرم. كما جددت موقف الجزائر الداعم والثابت لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته وعاصمتها القدس، وكذا حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره...

السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، في كلمة تلتها نيابة عنه السيدة ليلى براهيمي، نائب رئيس مجلس الأمة يُبرز أمام القمة السابعة لرؤساء البرلمانات للجمعية البرلمانية للمتوسط،

« الاهتمام الذي توليه الجزائر بقيادة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، لقضايا البيئة وحماية التنوع البيولوجي ومكافحة التلوث، من خلال التكريس الدستوري للبيئة، والتنمية المستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية واستدامتها للأجيال القادمة».

في كلمة للسيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، أمام القمة السابعة لرؤساء البرلمانات للجمعية البرلمانية للمتوسط، المنعقدة يوم الجمعة 03 ديسمبر 2021، بمقر البرلمان الأوروبي بالعاصمة البلجيكية بروكسل، حول موضوع «التغير المناخي في منطقة المتوسط»، والتي تلتها نيابة عنه السيدة ليلى براهيمي، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيسة الوفد البرلماني المشارك، أكّد السيد رئيس مجلس الأمة أن اجتماع اليوم يندرج في سياق عالمي تهيمن عليه قضية تغير المناخ، والتي أصبحت تشكل حالة طوارئ عالمية، إذ يطرح تغير المناخ نفسه على أنه تحدٍ جديد ذو أبعاد عالمية، إلاّ أنّ مواجهته تتطلب حلولاً محلية.

كما رافع لصالح الجهود الحثيثة التي بذلتها الجزائر في حوض البحر الأبيض المتوسط في سياق التخفيف من آثار تغير المناخ، مبرزاً الاهتمام الذي توليه الجزائر، بقيادة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، لقضايا البيئة وحماية التنوع البيولوجي ومكافحة التلوث، من خلال التكريس الدستوري للبيئة، والتنمية المستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية واستدامتها للأجيال القادمة. مضيفاً بأنّ: تقدماً كبيراً تم إحرازه، بفضل الإرادة السياسية، والإصلاحات بعيدة المدى والاستثمارات العامة الكبيرة، مما يضع الجزائر تخطو نحو تحقيق أهدافها والتزاماتها بحلول عام 2030... ناهيك عن أن الجزائر قد اتخذت خطوات أساسية في بناء جزائر جديدة، مؤكدة من جديد طموحها في تجديد نمط الحكم من أجل ترسيخ الديمقراطية.

السيد صالح قوجيل، شدّد على أن الجزائر قد التزمت بموجب اتفاقية باريس بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٪7 بحلول عام 2030، بناءً على برنامج طموح يهدف إلى تطوير قطاع الطاقات المتجددة وعلى وجه الخصوص من خلال تشجيع الاستثمارات في قطاعات ذات علاقة بالاقتصاد الأخضر، كما تعطى الأولوية لتنفيذ خطط إدارة الغابات وبرنامج إعادة التشجير ذو الأهمية البالغة.

وفيما يلي الكلمة كاملة :

الحضور الكريم،

سيداتي وسادتي،

نجتمع اليوم في سياق عالمي تهيمن عليه قضية تغير المناخ، والتي أصبحت تشكل حالة طوارئ عالمية، إذ يطرح تغير المناخ نفسه على أنه تحد جديد ذو أبعاد عالمية، الا أن مواجهته تتطلب حلولا محلية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فإن البحر الأبيض المتوسط يتعرض لخطر وشيك يتمثل في أضرار وشيكة على النظم البيئية والتي يمكن أن تعرض سلامة الإنسان للخطر.

في الواقع، يؤكد أحدث تقرير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) أن البحر الأبيض المتوسط هو أحد أكثر المناطق ضعفا في مواجهة الظواهر المناخية، وقد شاهدنا جميعًا هذا الصيف؛ أن الجزائر ودول أخرى قد ابتليت في المنطقة بموجات الحر والجفاف وحرائق الغابات.

لذلك، يصبح من الضروري تطوير حل منسق ومتوازن للتعامل مع المخاطر والكوارث والظواهر المناخية المتطرفة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وسيكون من الهام أيضًا أن يتم النظر في الآليات والجهود التي يتعين بذلها في سياق مكافحة تغير المناخ، بالشكل الذي يأخذ في الاعتبار الخصائص الوطنية بعيدًا عن التوجهات المشتركة، وإنشاء صلة بين الإجراءات والدعم، من خلال الاعتراف من قبل البلدان المتقدمة بالجهود التي تبذلها البلدان النامية.

سيداتي وسادتي،

على الصعيد الدولي، لطالما دافعت الجزائر عن أهمية دعم البلدان النامية في تنفيذ سياساتها للتنمية المستدامة، وفق مقتضيات المتطلبات الوطنية وتشجيع الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة.

وهي تدعم وتشجع أيضا المبادرات التي تسهل النقل الحقيقي للتكنولوجيا والمعرفة لصالح البلدان النامية.

ومع ذلك، نعتقد أنه يمكننا القول بأن نجاح السياسات الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مرهون بالاعتماد على نهج عقلاني والاعتراف بسيادة الدول على مواردها الطبيعية لضمان استقلالها الاقتصادي.

سيداتي وسادتي،

إن الجزائر، التي لا تزال شريكًا استراتيجيًا وموثوقًا به في حوض البحر الأبيض المتوسط ، قد بذلت جهودًا كبيرة في سياق التخفيف من آثار تغير المناخ.

وفي هذا الإطار، من المناسب أن نلاحظ الاهتمام الذي توليه الجزائر، تحت قيادة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، لقضايا البيئة وحماية التنوع البيولوجي ومكافحة التلوث، من خلال التكريس الدستوري للبيئة، والتنمية المستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية واستدامتها للأجيال القادمة.

لقد التزمت بلادي بموجب اتفاقية باريس بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 7 % بحلول عام 2030، بناءً على برنامج طموح يهدف، من بين أمور أخرى، إلى تطوير قطاع الطاقات المتجددة وعلى وجه الخصوص من خلال تشجيع الاستثمارات في قطاعات ذات علاقة بالاقتصاد الأخضر، كما تعطى الأولوية لتنفيذ خطط إدارة الغابات وبرنامج إعادة التشجير ذو الأهمية البالغة.

وتم إحراز تقدم كبير، بفضل الإرادة السياسية، والإصلاحات بعيدة المدى والاستثمارات العامة الكبيرة، مما يضع الجزائر في فلك لتحقيق أهدافها والتزاماتها بحلول عام 2030.

علاوة على ذلك، اتخذت الجزائر خطوات أساسية في بناء جزائر جديدة، مؤكدة من جديد طموحها في تجديد نمط الحكم من أجل ترسيخ الديمقراطية.

سيداتي وسادتي،

إننا واعون، ونشارك بقية العالم أولوية مكافحة آثار تغير المناخ التي تتطلب إجراءات متضافرة ومتوازنة، تقوم على التضامن والتعاون بين الدول.

شكرا لكم على كرم الإصغاء.

في ختام الدورة السادسة عشر للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط.. برلمانيو المتوسط يؤكدون على:

«أهمية إتخاذ قرارات صارمة، مستعجلة ومنسقة، سيما ما بين الشركاء في ضفتي المتوسط لمواجهة ظاهرة التغير المناخي العالمية التي باتت تهدد مستقبل ساكنة الكرة الأرضية.»

اعتمدت الدورة السادسة عشر للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط في ختام أشغالها يوم السبت 04 ديسمبر 2021، بمقر البرلمان الأوروبي، الإعلان النهائي لاجتماعاتها والتي تضمنت طروحات ورؤى برلمانيو ضفتي المتوسط الأعضاء في الجمعية حول موضوع الدورة « مكافحة تغيير المناخ في منطقة المتوسط»

الاعلان النهائي للدورة عكس ما أكد عليه برلمانيو المنطقة المتوسطية بضفتيها خلال مناقشاتهم بخصوص خطورة الآثار البالغة الناجمة عن التغييرات المناخية والتي باتت ملموسة على المستوى العالمي وبشكل أخص في منطقة المتوسط، وهو ما تجسد مؤخرا في ظهور موجة حرارة شديدة وتهاطل للأمطار بشكل مكثف إلى جانب تزايد ظاهرة الفيضانات وحرائق الغابات، وهو ما يستدعي إتخاذ قرارات صارمة، مستعجلة ومنسقة، سيما ما بين الشركاء في ضفتي المتوسط لمواجهة هده الظاهرة العالمية التى باتت تهدد مستقبل ساكنة الكرة الأرضية.

ليلى إبراهيمي :

.. إستراتيجية جزائرية لمواجهة التغيرات المناخية والآثار الناجمة عنها

وفي إطار هذه الأشغال التي شملت قمة الرؤساء، الجمعية العامة واجتماعات اللجان الدائمة يومي 3و4 ديسمبر 2021، كان للوفد البرلماني الجزائري المشترك فيما بين غرفتي البرلمان عديد المساهمات في اثراء النقاش وتوضيح المواقف وتبادل الآراء حول المواضيع المدرجة في جدول اعمال اللجان الخمسة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط...السيدة ليلى براهيمي، رئيسة الوفد البرلماني المشارك أكدت في نقاشات الجلسة العامة للجمعية على الإهتمام البالغ الذي توليه الجزائر لموضوع التغيرات المناخية والآثار الناجمة عنها، واستعرضت الإستراتيجية الجزائرية في هذا المجال بتوجيه من السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية، الذي باشر مسار التغيير وبناء جزائر جديدة قوامها الديمقراطية والتنمية المستدامة الشاملة...

وفد البرلمان الجزائري:

.. ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لقضايا الموارد المائية للتصدي للتأثيرات الناجمة عن التغير المناخي

وخلال مشاركة السادة عبد المجيد بن قداش، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج بمجلس الأمة ،محمد طلبية ،رئيس لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية بمجلس الأمة، صالح بوقوفة، عضو مجلس الأمة، ناصر بطيش ،نائب بالمجلس الشعبي الوطني ،وزهير فارس نائب بالمجلس الشعبي الوطني في اجتماع لجنة الطاقة والبيئة والمياه، أكد موفدو البرلمان الجزائري بأن فقدان التنوع البيولوجي في العالم والتغيرات المناخية يشكلان خطرا كبيرا على الصحة العامة ورفاه المجتمعات ، ولهذا يبقى ضروريا اعتماد الاقتصاد الدائري واستخدام الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة ومسؤولة. مؤكدين على ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لقضايا الموارد المائية كجزء حيوي من أي جهد للتصدي للتأثيرات الناجمة عن التغير المناخي، مع التركيز على حماية المحيطات والتنوع البيولوجي كأولوية...

.. التغير المناخي هو أحد الشواغل المشتركة للبشرية

السادة محمد مدني حود مويسية ، عضو مجلس الأمة ونائب رئيس اللجنة السياسية والأمن وحقوق الإنسان بالجمعية، عمر بن عودة نائب بالمجلس الشعبي الوطني ، اسماعيل ميرة نائب بالمجلس الشعبي الوطني، أكدوا خلال مداخلاتهم في اجتماع ذات اللجنة، بأن تغير المناخ هو أحد الشواغل المشتركة للبشرية، وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع البلدان، عند اتخاذ إجراءات للتصدي لتغيير المناخ، احترام وتعزيز ومراعاة التزامات كل منها فيما يتعلق بالحق في الصحة، وحقوق السكان الأصليين، والمجتمعات المحلية والمهاجرين والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة والحق في التنمية، فضلاً عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإنصاف بين الأجيال...

.. أهمية حشد التمويل الكافي المتعلق بالمناخ

من جهتهم شارك السادة محمد عمارة، عضو مجلس الأمة، عز الدين زحوف نائب بالمجلس الشعبي الوطني، وهشام شخاب نائب بالمجلس الشعبي الوطني في اجتماع لجنة الشؤون الإقتصادية والمالية والإجتماعية والتربية، حيت شدد أعضاء اللجنة في التوصيات المعتمدة على أهمية حشد التمويل الكافي المتعلق بالمناخ، وبناء القدرات وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وجعل التدفقات المالية متسقة مع مسار انخفاض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتنمية القادرة على التكيف مع تغير المناخ، لتحقيق أهداف اتفاق باريس،

.. تسريع وتيرة تنفيذ خطة العمل من أجل المساواة بين الجنسين

في اجتماع لجنة حقوق المرأة حثت السيدة فاطمة ربيعي النائب بالمجلس الشعبي الوطني البرلمانيات المشاركات من البلدان الأورو متوسطية الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط على تنفيذ مبادئ اتفاق باريس وإحترام حقوق الإنسان، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وعلى تسريع وتيرة تنفيذ خطة العمل من أجل المساواة بين الجنسين بالمواءمة مع برنامج عمل «ليما» الخاص باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

الجمعية 143 للاتحاد البرلماني الدولي

«التغلب على الانقسامات وتعزيز التماسك من أجل مواجهة التحديات الراهنة للديمقراطية»

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان الجزائري برئاسة السيد أحمد بناي، نائب رئيس مجلس الأمة، في الجمعية 143 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات المصاحبة لها، والتي نظمها الاتحاد بالتعاون مع البرلمان الإسباني، وذلك خلال الفترة الممتدة من 26 إلى 30 نوفمبر 2021 بقصر المعارض بالعاصمة الإسبانية مدريد (مملكة إسبانيا).

وقد تشكل الوفد البرلماني المشترك من:
– السيد أحمد بناي، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الوفد،
– السيد منذر بودن، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني،
– السيد أحمد خرشي، عضو مجلس الأمة،
– السيدة فوزية بن باديس، عضو مجلس الأمة،
– السيد حميد بوزكري، عضو مجلس الأمة،
– السيدة فريدة إيليمي، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
– السيد محمد أنور بوشويط، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،

وقد عرفت هذه الدورة مشاركة أكثر من ألف برلماني يمثلون 120 برلمان وطني عضو بالاتحاد البرلماني الدولي. علما أنها أول دورة تنظم حضوريا منذ دورة بلغراد في صربيا في أكتوبر 2019.

وقد أشرف على فعاليات افتتاح الجمعية 143 للاتحاد البرلماني الدولي يوم الجمعة 26 نوفمبر 2021 العاهل الاسباني فيليب السادس وذلك بمعية رؤساء البرلمانات المشاركة وأعضاء من اللجنة التنفيذية للاتحاد... الحفل الافتتاحي عرف أيضا حضور رئيسة مقاطعة مدريد السيدة «ايزابيل دياز ايوز»، والسيد «اندري جيل» رئيس مجلس الشيوخ الإسباني، والسيدة «ميشيل باتيت» رئيسة مجلس النواب الإسباني.

وقد تدارس برلمانيو الدول الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، العديد من القضايا في إطار الموضوع الرئيسي للنقاش العام وهو: «التغلب على الانقسامات وتعزيز التماسك من أجل مواجهة التحديات الراهنة للديمقراطية»، وكذا مواضيع أخرى تمت مناقشتها في إطار الهيئات النظامية واللجان الدائمة للاتحاد، بالإضافة إلى ورشتي عمل حول:
– تبادل المعارف حول أزمة المناخ: البرلمانات في الطوارئ البيئية كفاعل للتغيير،
– الممارسات البرلمانية الحسنة حول ترقية الحوار ما بين الأديان.

المجموعة الإفريقية تحشد الدعم لاعتماد بند طارئ يتعلق بالإنصاف في توزيع التلقيح لمكافحة جائحة كوفيد 19

الوفد البرلماني الجزائري برئاسة السيد احمد بناي نائب رئيس مجلس الامة شارك في اجتماعات المجموعات الجيوسياسية الإفريقية، العربية والإسلامية وذلك عشية افتتاح أشغال الجمعية... اجتماعات هذه المجموعات الجيوسياسية خصصت لمناقشة وتوحيد الآراء والمواقف حول المناصب الشاغرة في هياكل الاتحاد، وكذا حول البنود الطارئة المقترح إدراجها على جدول أعمال الجمعية العامة.

البنود الطارئة التي اقترحت والمتمثلة في:
1 – حشد دعم برلماني عالمي للوضع الإنساني للفلسطينيين (مقدم من إندونيسيا)،
2 – وقف الاتجار بالبشر، ووقف انتهاكات حقوق الإنسان، والعمل نحو انتخابات حرة ونزيهة في بيلاروسيا (مقدم من ألمانيا، لاتفيا، هولندا وبولندا).
3 – تعزيز التنمية الإقليمية لمكافحة الأسباب الهيكلية للهجرة، عبر وضع برامج إنمائية وتنفيذها (مقدم من المكسيك)
4 – الضرورة الحيوية لضمان استمرار الأنشطة البرلمانية أثناء الجوائح (مقدم من روسيا)
5 – حشد دعم برلماني عالمي لصالح الإنصاف في توزيع التلقيح لمكافحة جائحة كوفيد 19 (المقدم باسم المجموعة الإفريقية،)

وقد كان مقترح المجموعة الإفريقية اعتمد كبند طارئ في الجمعية بالتزكية دون إجراء التصويت بعد سحب المقترحات الأربعة الأخرى، وذلك بالنظر للأزمة الصحية التي يعيشها العالم والتي تعتبر حالة دولية هامة تستوجب اتخاذ إجراء عاجل من قبل المجتمع الدولي، وهو اختراق ناجح يسجل للمجموعة الإفريقية والتي يحوز البرلمان الجزائري على عضويتها. فقد تمكنت من حشد تأييد وإجماع الأعضاء حول مسألة تؤرق العالم حاليا ويتركز عليها اهتمام المجموعة الدولية خاصة فيما يتعلق بقضية توزيع وتعميم اللقاح بصفة عادلة بين الدول، مع ضرورة تفعيل اليات التضامن وترقية ادوات العمل المتعدد الأطراف خلال الأزمات.

السيد صالح قوجيل يؤكد في كلمة وجهها للجمعية 143 للاتحاد البرلماني على:

« الانتخابات المحلية ليوم 27 نوفمبر 2021حدث ديمقراطي بارز سيمكن بلادنا من استكمال مسار البناء المؤسساتي وتعزيز الديمقراطية التشاركية

تميزت أشغال جلسة يوم الاثنين 29 نوفمبر 2021 من أشغال الجمعية الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات المصاحبة، بالكلمة الموجهة من طرف السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الامة إلى الجمعية الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي والتي ألقاها نيابة عنه السيد أحمد بناي، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الوفد البرلماني الجزائري المشارك في أشغال الجمعية...

أحمد بناي : «27 نوفمبر 2021 «حدث ديمقراطي بارز سيمكن بلادنا من استكمال مسار البناء المؤسساتي وتعزيز الديمقراطية التشاركية»

السيد أحمد بناي بعد أن بلغ تحيات السيد صالح قوجيل إلى كافة المشاركين في أشغال هذا اللقاء، تناول في المستهل الحدث الانتخابي الذي عاشته الجزائر يوم 27 نوفمبر 2021 موضحا بأنه «حدث ديمقراطي بارز سيمكن بلادنا من استكمال مسار البناء المؤسساتي وتعزيز الديمقراطية التشاركية، وفق ما تعهد به رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في برنامجه الانتخابي وتلبية لمطالب الحراك الشعبي الأصيل الرامية إلى التغيير الديمقراطي»...مذكرا بأن «العالم يعيش أسوأ وضع على كل المستويات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية... إضافة الى تحديات أخرى لا يمكن إغفال وجودها والتي لا تقل أهمية عن تلك التي تعترض الديمقراطية، تحديات، تواجه السلم والأمن العالميين، السيادة الوطنية للدول وحدودها وما يجري من تشكيك في المبادئ الأساسية الدولية والنظام المتعدد الأطراف»

ضرورة معالجة القضايا العالمية وفق مقاربة شاملة ومتكاملة، مع التركيز على الأسباب الجذرية المغذية لها

ممثل السيد رئيس مجلس الأمة جدد بالمناسبة الدعوة الى ضرورة « معالجة القضايا العالمية وفق مقاربة شاملة ومتكاملة، مع التركيز على الأسباب الجذرية المغذية لها»...خاصة وأن الوضع العالمي الراهن يتميز بتنامي ظواهر الإرهاب والإجرام المنظم العابر للحدود والتطرف، الى جانب تفكك الدول وافتقار العلاقات الدولية للتوازن وتزايد وتيرة التدخلات العسكرية والسياسية الخارجية في الشأن الداخلي للعديد من الدول، مما خلق مناطق عدة غير مستقرة...مؤكدا في ذات السياق على أهمية دور البرلمان في خضم الحياة السياسية الوطنية لكل بلد، وكذا مساهماته الكبيرة في تحقيق أمال وتطلعات كل الشعوب.

التحقيق الكامل لأهداف التنمية المستدامة أمر حيوي لضمان تحقيق التقدم والرخاء تعزيز السلم والأمن...

السيد أحمد بناي تعرض أيضا في الكلمة التي القاها باسم رئيس مجلس الأمة الى العلاقة الجدلية بين الديمقراطية والتنمية المستدامة ومسألتي الأمن والسلم، وأن التحقيق الكامل لأهداف التنمية المستدامة أمر حيوي لضمان تحقيق التقدم والرخاء تعزيز السلم والأمن... مبرزا بالمناسبة المقاربة الجزائرية في هذا الخصوص التي ترى أن الالتزامات المتعلقة بأجندة 2030 وكذا وجوب تنويع الاقتصاد الوطني، هي أمور تشكل فرصة استثنائية للجزائر من أجل تغيير نموذج نموها في إطار بناء الجزائر الجديدة مع «الحفاظ على الطابع والتوجه الاجتماعيين وكذا مبادئ المساواة التي تنص عليها النصوص التأسيسية للأمة الجزائرية تشكل مستلزما، يأتي في تآزر تام مع أهمية وأهداف أجندة 2030، التي تحرص في جوهرها على ضمان كرامة كل فرد والحفاظ عليها، في سياق تشجيع المشاركة الفعلية والنشطة للمجتمع المدني الجزائري في الاستدامة». في هذا الشأن ذكر نائب رئيس مجلس الأمة بما حققته الجزائر من مكاسب الديمقراطية بعد التعديل الدستوري الأخير في نوفمبر2020، والمتمثلة على سبيل المثال وليس الحصر في « تكريس مبدأ الديمقراطية التشاركية ومبدأ المناصفة بين النساء والرجال في مجال الشغل، وتمكين المرأة والشباب إلى تولي المسؤوليات في الهيئات السياسية المختلفة»...مضيفا» فالجزائر اليوم ماضية تحت قيادة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في مسار التغيير الديمقراطي السلس، الرامي الى تعزيز دولة القانون وتكريس الحوكمة الرشيدة، عصرنة العدالة وتعزيز الحريات والحقوق والحوار والتشاور وإقامة مجتمع مدني حر ومسؤول، بالإضافة الى حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وحرية الصحافة، محاربة الفساد وعصرنة الإدارة والوظيفة العمومية».

وفيما يتعلق بكبرى المشاكل والأزمات الدولية الراهنة ذكر ممثل السيد رئيس مجلس الأمة بدعم الجزائر لمسار الحوار الوطني بين الأشقاء الليبيين تحت رعاية الأمم المتحدة، من أجل تحقيق الاستقرار في ليبيا وبلوغ موعد الانتخابات وكذا سعيها الدؤوب للعمل إلى جانب الأشقاء في مالي للمضي قدما في تجسيد كافة أهداف ومبادئ اتفاق الجزائر، كما أنها تتطلع إلى إجراء الانتخابات الرئاسية وتحقيق أهداف المرحلة الانتقالية.

وبخصوص القضية الفلسطينية، أعرب رئيس الوفد البرلماني الجزائري عن عميق قلق الجزائر إزاء انسداد آفاق إيجاد حل عادل ونهائي للقضية الفلسطينية، كما تدين بشدة استمرار الاحتلال الإسرائيلي في سياساته القمعية ضد الشعب الفلسطيني الشقيق وتنكره الكلي لمسار السلام ومقتضيات الشرعية الدولية مجددا تمسكها والتزامها بمبادرة السلام العربية الرامية إلى تكريس حل الدولتين، مع تمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وتحرير كافة الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان السوري..

كما جدد موقف الجزائر الداعم لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، كما تدعو الأمم المتحدة إلى تحمل مسؤولياتها القانونية تجاه الشعب الصحراوي وضمان حقوقه غير القابلة للتصرف.

وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان يشارك في الانطلاق الرسمي للشبكة البرلمانية لحركة عدم الانحياز

وقد كان السيد أحمد بناي، نائب رئيس مجلس الأمة، قد شارك أمسية يوم الأحد 28 نوفمبر 2021، بمعية كل من السيدين منذر بودن، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني، وأحمد خرشي، عضو مجلس الأمة، في الإعلان عن الانطلاق الرسمي للشبكة البرلمانية لحركة عدم الانحياز، وذلك خلال مشاركة الوفد البرلماني المشترك في أشغال الجمعية 143 للاتحاد البرلماني. الدولي المنعقدة بمدريد (إسبانيا) في الفترة ما بين 26 إلى 30 نوفمبر 2021.

وتضم هذه الشبكة 120 بلدا، وتهدف إلى تكريس الالتزام بمبادئ حركة عدم الانحياز التي تأسست في مؤتمر باندونغ 1955، وإلى ضمان الدعم البرلماني لتجسيد التزاماتها، من خلال توفير إطار للتعاون والتنسيق بين برلمانات الدول الأعضاء في الحركة، يركز على أولويات العمل بشأن تغير المناخ والديمقراطية وحقوق الانسان والسلام والأمن والتنمية المستدامة...

ويسعى الموقعون على وثيقة التأسيس إلى:

– توفير إطار للتعاون والتنسيق بين برلمانات الدول الأعضاء في الحركة،
– ضمان مساهمة البرلمانيين في إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه الدول الأعضاء،
– ترقية الاتصالات مع مختلف الهيئات البرلمانية الدولية من اجل توسيع التنسيق البرلماني،

جدير بالذكر، أن أول اجتماع للشبكة البرلمانية لحركة عدم الانحياز سينعقد بمدينة باكو (أذربيجان) العام القادم.

«تعميق الممارسة الديمقراطية، القضاء على الفوارق في الولوج إلى لقاح كوفيد - 19 والفوارق الرقمية ودعم القضايا العادلة بالنسبة للشعبين الفلسطيني والصحراوي

فـــي صلب مداخلات أعضاء الوفد البرلماني الجزائري في الجمعية الـ 143 للإتحاد البرلماني الدولي

تواصلت أشغال الجمعية الـ 143 للإتحاد البرلماني الدولي، بالاستماع إلى مداخلات الوفود البرلمانية المشاركة حول موضوع النقاش العام، والمتعلق بـ: «تجاوز الانقسامات وتعزيز الانسجام من أجل مواجهة التحديات الراهنة للديمقراطية»، وذلك طيلة يوم الاثنين 29 نوفمبر 2021 وصبيحة يوم الثلاثاء 30 نوفمبر 2021، ومعها مختلف الاجتماعات المصاحبة من خلال مختلف اللجان ومجموعات العمل...

السيدة فوزية بن باديس, عضو مجلس الأمة خلال مشاركتها في اجتماع اللجنة المعنية بقضايا الشرق الأوسط:

.. تكثيف الجهود من أجل حماية الشعب الفلسطيني وتمكينه من حقه المشروع في دولته المستقلة

هذا، وقد كان لأعضاء الوفد البرلماني الجزائري المشارك إسهامات في إثراء النقاش وتبادل الآراء، حيث جددت السيدة فوزية بن باديس خلال مشاركتها في اجتماع اللجنة المعنية بقضايا الشرق الأوسط، على موقف الجزائر الداعم واللامشروط للقضية الفلسطينية العادلة، هذا، وقد تم تكليف السيد فوزية بن باديس بإعداد تقرير باسم لجنة شؤون الشرق الأوسط، حيث دعت خلال تقديمها لهذا التقرير، برلمانات الدول الأعضاء في الاتحاد إلى تكثيف الجهود من أجل حماية الشعب الفلسطيني، وتمكينه من حقه المشروع في دولته المستقلة وعاصمتها القدس...

السيدة فريدة إيليمي, نائب بالمجلس الشعبي الوطني خلال مشاركتها في ورشات منتدى النساء البرلمانيات تؤكد:

القانون الجزائري نص على عقوبات رادعة لمحاربة مختلف أشكال العنف الممارس ضد المرأة

أمّا السيدة فريدة إيليمي، وخلال اجتماع اللجنة الدائمة الرابعة حول جائحة كوفيد19-، فقد أبرزت الإجراءات والسياسات المنتهجة من طرف الجزائر لمواجهة آثار الأزمة الصحية، وهذا من خلال توفير اللقاح بصفة مجانية لجميع المواطنين، وتعميمه والتشجيع على أخذه، مشيدة في ذات السياق، بالخطوة الجبارة التي قامت بها الجزائر من خلال نجاحها في إنتاج اللقاح ضد كوفيد19- محليا بفضل الشراكة مع جمهورية الصين الشعبية، كما تسعى الجزائر في إطار التضامن بين الدول الإفريقية إلى تصديره إلى بعض الدول الإفريقية.. كما كان للسيدة فريدة إيليمي مداخلة أخرى في ورشات منتدى النساء البرلمانيات، أين استعرضت التجربة الجزائرية فيما يخص محاربة مختلف أشكال العنف الممارس ضد المرأة وكذا تجريم التصرفات غير الأخلاقية، موضحة بأن القانون الجزائري قد شدد العقوبات على مرتكبي هذه الأفعال، لاسيما إذا تعلّق الأمر بقاصر، وذلك من خلال تطبيق عقوبات رادعة تتراوح بين السجن والغرامة المادية.. وفي موضوع آخر، عرّجت السيدة فريدة إيليمي، نائب بالمجلس الشعبي الوطني، على سياسة الجزائر في مواجهة التغير المناخي، من خلال استراتيجية واعدة ترتكز على مخطط وطني طموح للمناخ، يتضمن مشاريع من شأنها التخفيف من حدة تداعيات هذه الظاهرة.

السيد أحمد خرشي, عضو مجلس الأمة خلال مداخلته أمام لجنة السلم والأمن الدوليين:

..الحل الأنسب للنزاعات يمر عبر التسويات السلمية والسياسية

السيد أحمد خرشي، عضو مجلس الأمة، وفي مداخلة له أمام لجنة السلم والأمن الدوليين فقد أكد أن على المجموعة الدولية أن تأخذ بالحسبان أهمية الارتباط المفصلي بين السلم والأمن والتنمية المستدامة... مضيفاً بأن الحروب والنزاعات المسلحة تهدد السلم والأمن الدوليين وتعرقل مسارات التنمية... لذلك تعتبر الجزائر أن الحل الأنسب للنزاعات يمر عبر التسويات السلمية والسياسية وهو ما يتطلب المزيد من التعاون والتنسيق بهدف التصدي إلى كل ما يفضي إلى التطرف وصدام الحضارات والأديان.

السيد حميد بوزكري, عضو مجلس الأمة خلال مداخلته في أشغال منتدى الشباب البرلمانيين:

.. توحيد المسار الدولي بجدية أكبر نحو السلم والاستقرار والازدهار

من جهته، وفي تدخل له في أشغال منتدى الشباب البرلمانيين أوضح السيد حميد بوزكري، عضو مجلس الأمة بأنّ على العالم تغيير منهجه المتهالك القائم على الحروب والتوتر والصراع والعنصرية والتطرف... ليتسنى له مواجهة التحديات العظيمة التي تنتظر ولن يتأتى ذلك إلا بتوحيد المسار الدولي بجدية أكبر نحو السلم والاستقرار والازدهار.. من خلال تكريس الممارسة الديمقراطية وبناء المؤسسات واحترام حقوق الانسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها وتعزيز الثقة في فئة الشباب من أجل قيادة مرحلة جديدة في تاريخ العالم..

السيد محمد أنور بوشويط, نائب بالمجلس الشعبي الوطني:

.. العمل على تحقيق العدل بين الدول ووضع الأزمات السياسية جانباً

أما السيد محمد أنور بوشويط، نائب بالمجلس الشعبي الوطني، فقد أوضح في مداخلته بأن الجزائر ضمنت خلال الحجر الصحي الذي فرضته جائحة كورونا التعليم عن بعد لكل الأطوار وبما فيها الجامعة بل وأكثر من ذلك فقد تم تخصيص برامج تلفزيونية توعوية لهذا الغرض، بالإضافة إلى تطوير واستعمال التطبيقات الخاصة بالإعلام... معرباً عن حسرته على حال الشعوب المهضومة حقوقها في فلسطين والصحراء الغربية... مضيفاً بأنّ الجزائر ترى بأنه على المجموعة الدولية العمل على القضاء على هذه الظواهر، وذلك عبر تحقيق العدل بين الدول ووضع الأزمات السياسية جانباً، مؤكدا على الدور الذي يجب أن يضطلع به البرلمانيين في هذا الشأن.

انتخاب البرلمان الجزائري لعضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد والمجموعة الإستشارية رفيعة المستوى لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف خلال الجلسة الختامية للجمعية الـ 143 للإتحاد البرلماني الدولي

تُوِّجت المشاركة النشطة للوفد البرلماني الجزائري، برئاسة السيد أحمد بنّاي، نائب رئيس مجلس الأمة، بصفته ممثلاً للسيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، في أشغال الجمعية الـ 143 للإتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات المصاحبة لها، خلال الجلسة الختامية المنعقدة أمسية يوم الثلاثاء 30 نوفمبر 2021.. بافتكاك الجزائر ممثلة في شخص السيد أحمد خرشي، عضو مجلس الأمة، لعضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، بعد حصوله على تزكية أعضاء المجموعة الإفريقية لهذا المنصب.. وذلك عرفاناً بالدور الفاعل الذي تقوم به الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية في مختلف فعاليات وأنشطة هذا المحفل البرلماني الدولي الذي يعود تاريخ تأسيسه للعام 1889، وعلاقات الشراكة المتينة التي تربطها مع مختلف البرلمانات والمجموعات الجيوسياسية على صعيد الاتحاد.. وعليه، يأتي هذا المكسب الهام مسايرة للانتعاشة والحركية غير المسبوقة التي تشهدها السياسة الخارجية للجزائر بتوجيهات سامية وبإشراف من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، التي أضحت فاعلاً مؤثراً على الصعيدين القاري والدولي..

انتخاب السيد أحمد خرشي, عضو مجلس الأمة, لعضوية اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الدولي

السيد أحمد خرشي

كما تم انتخاب السيد منذر بودن، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني لعضوية المجموعة الإستشارية رفيعة المستوى لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وهي مجموعة استحدثت سنة 2017 كأداة وهيئة لأنشطة البرلمانيين المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتعمل المجموعة على إدارة البرنامج المشترك حول الإرهاب والتطرف العنيف بين الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة ، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بهدف التعريف بتجارب البرلمانيين عبر هيئات الأمم المتحدة، وكذا إضفاء القرارات الأممية في التشريعات الوطنية.

وقد اختتمت الجمعية الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي، يوم الثلاثاء 30 نوفمبر 2021، أشغالها، باعتمادها

على الاستراتيجية الجديدة للاتحاد خلال الخمسية المقبلة.. بالتأكيد على :
- ضرورة العمل لمواجهة التغيرات المناخية.
- تزايد الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، وتوسيع الفجوة الرقمية.
- تراجع الثقة الشعبية في مؤسسات الحكومات الوطنية والدولية.
- تراجع الانجازات الأساسية في مجال الديمقراطية، وحقوق الانسان والتنمية.
- التهديدات الأمنية المتزايدة الخطورة.

السيد منذر بودن

كما اعتمد المشاركون لوائح وتقارير اللجان الدائمة، وكذا على نتائج الإجتماعات المتخصصة التي نظمها الاتحاد على النحو التالي:
- لجنة السلم والأمن الدولي: «إعادة التفكير وتحديد مسارات وإجراءات الاستراتيجيات الأمنية لتعزيز سلام دائم»..
- لجنة التنمية المستدامة: « تأثير التغيرات المناخية على المواد الطبيعية».
- لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان: «التشريعات في جميع أنحاء العالم لمكافحة الإستغلال والإعتداء الجنسيين للأطفال عبر الأنترنت»
- اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة: «الحملة الدولية للتلقيح لوضع حد لجائحة كوفيد19-»

وقد اعتمد ممثلو البرلمانات المشاركة خارطة طريق لتجسيد الطبعة الأولى لجائزة «كريمر باسي» Cremer Passy، نسبة إلى William Randal Cremer وFrédéric Passy، مؤسسا الاتحاد البرلماني الدولي، الحائزان على جائزة نوبل للسلام بداية القرن العشرين (العام 1903)..

هذا، وقد عرفت الجلسة الصباحية ليوم الثلاثاء 30 نوفمبر 2021اجتماع المجلس المدير للبتّ في المسائل التنظيمية والمالية للاتحاد..

جدير بالذكر، أنّ الجلسة عرفت اعتماد إعلان الجمعية 143 للاتحاد البرلماني الدولي، حول موضوع الدورة، والمتعلق بـ: «تجاوز الانقسامات وتعزيز الانسجام من أجل مواجهة التحديات الراهنة للديمقراطية».

مائدة مستديرة لمناهضة العنف ضد المرأة

شاركت السيدة نوارة سعدية جعفر، عضو مجلس الأمة، عضو ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، في مائدة مستديرة نظمها الائتلاف، بالتعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، حول موضوع: «الفرص والتحديات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة في شمال إفريقيا»، وذلك يوم الثلاثاء 23 نوفمبر2021 بواسطة تقنية التحاضر عن بعد.
وقد شاركت في هذا اللقاء برلمانيات من بعض الدول العربية، وكان الهدف منه هو تقييم ومراجعة مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية، وطرح الآليات الكفيلة برفع مستوى هذه المشاركة، وتذليل العقبات التي تحد من تمكين النساء وتقلص مساهمتهن في التنمية والتشريع واتخاذ القرار.

نوارة سعدية جعفر، عضو مجلس الأمة تدعو إلى :

تكثيف الجهود وتعزيز التوعية بدور المرأة المحوري في أي تنمية وطنية وعربية

وقد أثرت ممثلة مجلس الأمة النقاش من خلال استعراض المراحل التي مر بها مسار تمكين المرأة في الجزائر، وأكدت على وجود إرادة سياسية داعمة تستند على أسس دستورية ثابتة تساوي بين الجنسين وتنص على ترقية حقوق المرأة وإشراكها بقدر أكبر في الممارسة السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشيرة إلى أن ترقية المشاركة السياسية للمرأة هو خيار دستوري ثابت، تتغير آلياته حسب متطلبات كل مرحلة، حتى الوصول إلى اكتمال الصورة الحقيقية للمساواة، من خلال تساوي الفرص وتنافس الكفاءات وبروز الأنسب بين الجنسين دون تمييز.
كما دعت ممثلة مجلس الأمة إلى تكثيف الجهود وتعزيز التوعية بدور المرأة المحوري في أي تنمية وطنية وعربية، بالتوازي مع اعتماد المرأة على كفاءتها الخالصة ومحصلة تجاربها ورصيدها النضالي ومخزون الثقة التي أحرزتها من انخراطها في العمل السياسي، لتأكيد استحقاقها الذي أبانت عنه خلال توليها مناصب المسؤولية ومشاركتها القوية في المجالس المنتخبة.

اجتماع للجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي

شارك السيد حكيم طمراوي، رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي بمجلس الأمة، في اجتماع المجموعة الخاصة بمنطقة المتوسط والشرق الأوسط (GSM) التابعة للجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي، وذلك يومي 19 و20 نوفمبر ببرشلونة (إسبانيا).
وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع مناقشة عدة مواضيع منها:
– الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي،
– تصورات وتحديات الهجرة العابرة للمتوسط،
– التحديات الكبرى للأمن الإنساني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،
– النزاع في ليبيا وتصورات من أجل الاستقرار.

شاملة في مسألة الهجرة غير الشرعية، تتبنى نهجًا متوازنا يجمع بين الأمن والتنمية ويراعي مصالح الجميع.
كما أبان ممثل مجلس الأمة عن مواقف واستراتيجيات الجزائر لتجسيد أهداف التنمية المستدامة، وتوجهها نحو الإصلاح والتجديد والتغيير الديمقراطي اللازم لبناء جزائر جديدة، مؤكدا مواقفها الثابتة تجاه حقوق الشعوب في تقرير مصيرها وفقا للشرعية الدولية، ودعمها لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة.
جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بانتظام في اجتماعات هذه المجموعة بصفته عضو شريك متوسطي، وهي هيئة برلمانية تأسست عام 1996 تجمع برلمانيين من حوض المتوسط والشرق الأوسط في لقاءات ومنتديات، لترقية التعاون وإقامة حوار فعال من خلال مناقشة القضايا السياسية والأمنية، بهدف المساهمة في رفع التحديات التي تواجه المنطقتين.

رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، السيد حكيم طمراوي :

.. ضرورة تبني مقاربة شاملة حول الهجرة الغير شرعية

ممثل مجلس الأمة قدم مداخلة أمام الحضور دعا فيها إلى إيجاد حلول ناجعة لمختلف القضايا والتحديات التي تواجه العالم، والتي تزداد حدة مع التدخلات العسكرية والسياسية في الشؤون الداخلية للدول، مؤكدا على ضرورة تبني مقاربة

الدورة الثالثة والأربعين لاجتماع الجمعية البرلمانية للمتوسط

الجزائر تتحصل على جائزة التميز من أجل المتوسط للعام 2021

شارك السيد إلياس عاشور، عضو مجلس الأمة، نائب رئيس الجمعية البرلمانية للمتوسط، في الدورة الثالثة والأربعين لاجتماع مكتب الجمعية التي تنظمه بالتعاون مع البرلمان الإيطالي، وذلك يومي 18 و19 نوفمبر 2021 بروما (جمهورية إيطاليا). وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع دراسة ومناقشة عدة بنود في إطار اللجان الدائمة للجمعية، وذلك على النحو التالي:
– التعاون السياسي الإقليمي والمسائل الأمنية،
– التعاون الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،
– حوار الحضارات وحقوق الإنسان.
كما نظم بمناسبة اجتماعات المكتب احتفالية لتسليم جائزة التميز من أجل المتوسط للعام 2021، وهي الجائزة التي تمنحها الجمعية البرلمانية للمتوسط، تكريما للكفاءات التي تحقق إنجازات، تساهم في تنمية وترقية المنطقة المتوسطية وتخدم تطلعات شعوبها وذلك بمقر مجلس الشيوخ الايطالي يوم الخميس 18 نوفمبر 2021... جدير بالذكر أن الموضوع الذي اختارته الجمعية لجائزة العام 2021، يتعلق بمكافحة العنف المنزلي.

مجلس الأمة يرافع من أجل تنسيق المواقف بين برلمانات دول البحر المتوسط

من أجل مكافحة الإرهاب والتغير المناخي وقضايا تصفية الاستعمار

السيد إلياس عاشور أكد خلال مداخلته في أشغال مكتب الجمعية ضرورة تكثيف التعاون بين دول حوض المتوسط لمواجهة التحديات الجسيمة التي تواجهها، لاسيما منها تلك المتعلقة بالشأن الاقتصادي والأمني والبيئي والصحي ... كما دعا إلى تنسيق المواقف تجاه مكافحة الإرهاب والتغير المناخي وقضايا تصفية الاستعمار، مستعرضا مواقف الجزائر من مختلف هذه القضايا على مختلف المستويات الاقليمية والجهوية والقارية والدولية، مشددا على أهمية المساهمة الجماعية من أجل استتباب الأمن والاستقرار والسلم والتنمية والرخاء في المنطقة المتوسطية...
موفد مجلس الأمة، حضر الاحتفالية المنظمة في مقر مجلس الشيوخ الإيطالي لتسليم «جائزة التميز من أجل المتوسط للعام 2021 « وهي تكريم رمزي، تسديه الجمعية البرلمانية للمتوسط تقديرا للكفاءات المبدعة، ولمبادرات حكومات الدول المتوسطية الأعضاء في الجمعية، والتي تخدم قضايا شعوب المنطقة،

وتساهم في ترقية وازدهار بلدان حوض المتوسط
كما تسلم السيد الياس عاشور عضو مكتب الجمعية، الجائزة التي حازت عليها الجزائر بفضل التدابير التي قامت بها وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، من أجل القضاء على العنف ضد المرأة، وإعادة الادماج الاجتماعي والاقتصادي للنساء المعنفات، لاسيما منها إطلاق رقم أخضر للإشعار عن حالات العنف وتقديم المساعدة،
كما منحت نفس الجائزة إلى السيدة صبرينة قهار، وهي أستاذة التعليم العالي في علم النفس العيادي وخبيرة معتمدة في مجال الصحة النفسية للأطفال بمنظمة اليونيسيف، وذلك نظير مساهمتها البحثية والميدانية في إطار موضوع الجائزة لهذا العام، ودراساتها القيمة حول التداعيات الخطيرة للعنفالمنزلي على الطفل والأسرة.

إجتماع لجنة الطاقة والبيئة والمياه التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

شارك السيد رشيد عاشور، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بمجلس الأمة، نائب رئيس لجنة الطاقة والبيئة والمياه التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، في اجتماع ذات اللجنة، عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد، يوم الاثنين 15 نوفمبر 2021.
تدارس وناقش الحضور البرلماني في هذا الاجتماع مشروع توصيات اللجنة الذي سيعرض للمصادقة في الدورة السادسة عشر للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، المزمع تنظيمها مطلع شهر ديسمبر 2021.

رشيد عاشور، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بمجلس الأمة يدعو إلى :

إجراءات ومقاربات من أجل توازن المصالح بين جميع الدول

السيد رشيد عاشور في مداخلة له خلال نقاشات اللجنة، أكد على أن ظاهرة التغيرات المناخية هي أولوية عالمية تتطلب منا مناقشة السبل والوسائل والآليات المناسبة للتعامل معها ودراسة الإجراءات العالمية للحفاظ على كوكب الأرض..... هذه الاضطرابات المناخية ليست فقط عاملًا مضاعفًا للأخطار التي تهدد السلام والأمن العالميين، لا سيما في منطقة البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا، ولكنها تؤدي أيضًا إلى تفاقم التوترات وانعدام الأمن وتدفقات الهجرة.....
كما أشار أيضا إلى أن الجزائر مثل غالبية البلدان النامية، لا تتحمل أي مسؤولية تاريخية عن ظاهرة الاحتباس الحراري والزيادة على المستوى العالمي، في معدل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتدعو بقوة لاتخاذ إجراءات ومقاربات تضمن توازن المصالح بين جميع الدول الأطراف في اتفاق باريس الموقع في عام 2015. مثلما تطالب أيضًا بنظام مناخي عالمي يكون منصفًا وفعالًا وعاملًا في تحفيز جهود المجتمع الدولي.

ندوة حول العمل البرلماني بشأن نزع السلاح

شارك السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بالبرلمان العربي، ممثلا للبرلمان العربي في ندوة حول العمل البرلماني بشأن نزع السلاح لفائدة الصحة العمومية والسلم والتنمية الاقتصادية المستدامة، وعلاقة ذلك بالوقاية من الأوبئة وتسييرها والتخفيف منها.
نظم هذه الندوة الاتحاد البرلماني الدولي بالشراكة مع «منظمة البرلمانيين من أجل نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية»، و«مركز جنيف لسياسة الأمن»، بالإضافة إلى «المجلس من أجل مستقبل العالم»، وذلك يومي 09 و 10 نوفمبر 2021 بواسطة تقنية التحاضر المرئي عن بعد.

عبد الكريم قريشي عضو مجلس الأمة يدعو إلى :

إطلاق مبادرة برلمانية عالمية لنزع السلاح

خلال مداخلته دعا عبد الكريم قريشي عضو مجلس الأمة و نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بالبرلمان العربي، إلى إطلاق مبادرة برلمانية عالمية لنزع السلاح، على نحو يحقق المعادلة الصعبة والتوازن المنشود بين معالجة الشواغل الأمنية الملحة من ناحية، وإرساء أسس التنمية المستدامة من ناحية أخرى. وأضاف عبد الكريم قريشي أن جميع البرلمانيين حول العالم يمكنهم الإشتراك في صياغة أهداف ومبادىء هذه المبادرة، ووضع خريطة عمل لتنفيذها على أرض الواقع وذلك انطلاقاً من دورهم التشريعي والرقابي المخول لهم دستورياً وقانونياً . ولفت نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بالبرلمان العربي، إلى أن الجائحة العالمية غير المسبوقة التي يواجهها اليوم، بقدر ما تحمل من تداعيات كارثية على كافة المستويات، فإنها يجب أن تشكل في الوقت ذاته دافعاً لتحريك الجهود العالمية نحو نزع السلاح، للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في صحة أفضل، من خلال تعزيز القدرة على مواجهة الأوبئة وتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الشامل.
للتذكير، فقد كان الهدف من هذا اللقاء هو تقييم دور البرلمانيين في استغلال نزع السلاح لفائدة سياسات الصحة العمومية، والى تبادل وجهات النظر حول أفضل الممارسات لبلوغ افضل النتائج لاسيما مع الازمة الصحية العالمية التي سببها انتشار فيروس كورونا المستجد .

بعثات استعلامية

بعثة استعلامية مؤقتة عن مجلس الأمة في زيارة للمدرسة العليا للرياضيات والذكاء الاصطنـاعي بسيدي عبد الله

تكوين نوعي يستجيب للمقاييس العالمية

بتوجيه من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، وفي إطار النشاط الرقابي للجان الدائمة لمجلس الأمة، قامت بعثة استعلامية مؤقتة عن لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية لمجلس الأمة، يوم الأربعاء 15 ديسمبر 2021، بزيارة إلى المدرستين العليتين للرياضيات والذكاء الاصطناعي بالقطب الجامعي بسيدي عبد الله. وقد تكون الوفد من:

محمد طليبة، رئيس لجنة التربية والتكوين والتعليم والعالي والبحث العلمي والشؤون الدينية، رئيس الوفد؛
علي جرباع، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي؛
سالم بن مبارك، مقرر اللجنة؛
رفيقة قصري، عضو اللجنة؛
عبد المالك تاشريفت، عضو اللجنة؛
علي بن زاغو، عضو اللجنة.

واستهل الوفد البرلماني الذي ترأسه محمد طليبة، رئيس اللجنة، الزيارة بالاستماع إلى شروحات وافية قدمها مديرا المدرستين حول ظروف الدراسة على مستوى هذين الصرحين اللذين يستقبلان خلال السنة الجامعية الجارية 2022-2021 ، أول دفعة من الطلبة تضم قرابة 400 طالب.

وعقب ذلك، جاب الوفد البرلماني ، مختلف الهياكل البيداغوجية، من مدرجات وقاعات تدريس وكذا المخابر ، واطلع عن كثب عن واقع التمدرس ، حيث ثمن السيد طليبة الظروف الجيدة التي تتوفر عليها المدرستين من أجل مزاولة هؤلاء الطلبة لدروسهم بطريقة منهجية وعلمية ممتازة.

وعند وقوفه على مستوى تجهيز المخابر، أكد السيد طليبة على «استعداد الدولة من أجل توفير الوسائل البيداغوجية اللازمة للمدرستين بهدف توفير تكوين نوعي يتماشى مع المستجدات العالمية»، سيما في ظل «العناية الكبيرة» التي يوليها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون للجامعة بصفة عامة وللمدرستين على وجه التحديد .

و وقف الوفد ا البرلماني على الظروف الاجتماعية لطلبة المدرستين، عبر زيارة الإقامة الجامعية المخصصة لطلبة المدرستين، وعاين مختلف المرافق من غرف ونوادي ومطاعم ومكتبات وحتى دورات المياه، حيث أبدى أعضاء اللجنة ،»إعجابهم» بمستوى ونوعية الخدمات الجامعية المقدمة.

للإشارة، فإن المدرسة العليا للرياضيات والمدرسة الوطنية العليا للذكاء الاصطناعي اللتين فتحتا ابوابهما للطلبة الجدد شهر اكتوبر المنصرم برسم السنة الجامعية 2022/2021، تضمن تكوينا نخبويا يستجيب للمقاييس العالمية في هذين الاختصاصين المعروفين بأهميتهما في التطوير التكنولوجي والاقتصادي للبلاد .

بعثات استعلامية

بعثة استعلامية عن مجلس الأمة تقوم بزيارة إلى المدرسة العليا للقضاء بالقليعة

المدرسة مكسب هام لقطاع العدالة وجب تثمينه

بتوجيه من السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، وفي اطار النشاط الرقابي للجان الدائمة للمجلس قامت بعثة استعلامية عن لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي لمجلس الامة، يوم الأربعاء 29 ديسمبر 2021، بزيارة الى المدرسة العليا للقضاء بالقليعة (تيبازة).

وقد تكون الوفد كل من السيدات والسادة :

طمراوي حكيم، لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي ، رئيس الوفد.

محمد العيد بلاغ، عضو اللجنة.

نور الدين بالأطرش ، عضو اللجنة.

مختارية شنتوف، عضو اللجنة.

عبد الناصر حمود، عضو اللجنة.

مصطفى جبان ، عضو مجلس الأمة.

مصطفى جغدالي، عضو مجلس الأمة.

سعيد سعيدي، عضو مجلس الأمة.

عبد الرحمان مداني، عضو مجلس الأمة.

وعقب الاستماع إلى العرض المقدم من طرف المدير العام للمدرسة، جادي عبد الكريم، حول طبيعة دور ومهام المدرسة وطرائق التدريس والتكوين التي يتلقاها الطلبة القضاة، تفقد وفد البعثة الاستعلامية المؤقتة عن اللجنة «مختلف الهياكل والتجهيزات العصرية التي تتميز بها المدرسة، فضلا عن ظروف الدراسة والتكوين بها».

وبالمناسبة، أبدى رئيس اللجنة، حكيم طمراوي، في تصريح لوسائل الاعلام «إعجابه بالمدرسة والطريقة المنتهجة في تسييرها»، مؤكدا في ذات الصدد بأن «نوعية التكوين القاعدي للطلبة القضاة وكذا التكوين المستمر ذي الجودة العلمية المرموقة للقضاة العاملين، دور محوري في تحسين مستواهم».

بدورهم، أبدى أعضاء وفد البعثة الاستعلامية «إعجابهم بهذا الصرح العلمي الذي يتربع على مساحة 120 ألف متر مربع ويتسع لـ 1000 مقعد بيداغوجي ويضمن تكوينا عالي المستوى للطلبة القضاة»، معتبرين إياه «مكسبا هاما لقطاع العدالة وجب تثمينه».

وأكدوا بأن «مستوى التكوين الذي يتلقاه الطلبة القضاة يسمح لهم مستقبلا بالولوج بصفة فعلية وآنية إلى عالم الشغل».

الأبواب المفتوحة

رئيس مجلس الأمة، صالح قوجيل يُشيد بقرار رئيس الجمهـورية القاضي بترسيـم يوم 4 أوت يومًا وطنيًّا للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني، بحق وجدارة

في إطار نشاط الأبواب المفتوحة على مجلس الأمة، حظيت مجموعة من الضباط السامين للجيش الشعبي الوطني، المتربصين في دورة تكوينية بالمدرسة العليا للحرب، يوم الثلاثاء 8 فيفري 2022، إثر زيارة قادتهم إلى المجلس، بلقاء مع السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، الذي كان مرفوقًا بأعضاء من المجلس...

وفي كلمة للسيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، بهذه المناسبة، أشاد فيها بقرار رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، القاضي بترسيم يوم 4 أوت يومًا وطنيًا للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني عن حق وجدارة، مذكرًا أنّ المجاهدين الرواد أقروا غداة استقلال البلاد مُسمّى «الجيش الوطني الشعبي» ليبقى هذا الجيش مرتبطا على الدوام بالوطن والشعب، في دلالة رمزية وتاريخية عن اختلافه عما هو متعارف عليه بالنسبة للجيوش النظامية في العالم...

رئيس مجلس الأمة استحضر في ذات السياق تضحيات الشعب الجزائري بقيادة جبهة وجيش التحرير الوطني، معرجًا على أحداث ساقية سيدي يوسف التي نحيي اليوم ذكراها الـ (64)، حيث تبقى أحد أهم مآثر تضامن وتلاحم الشعبين الشقيقين الجزائري والتونسي... وهي الذكرى التي تعبّر جليًا عن أبرز صور التحام الشعب بجيشه، وهو الالتحام الذي ظل وسيزال، في إطار رابطة جيش ـــ أمة ..

هذا، وقد طافت مجموعة الضباط السامين خلال هذه الزيارة لمقر مجلس الأمة بمختلف فضاءات ومرافق المجلس، وتلقت شروحات ضافية عن تاريخ وتشكيلة ومهام ودور هذه المؤسسة التشريعية الدستورية...

الأبواب المفتوحة

مجلس الأمة 119

رئيس مجلس الأمة يهنئ مدرب الفريق الوطني للمحليين ولاعبي الفريق الوطني بتتويجهم بكأس العرب فيفا قطر 2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مجلس الأمة

الرئيس

إلى السيد مجيد بوقرة
مدرب الفريق الوطني للمحليين
ولاعبي الفريق الوطني

وأنتم تتوجون بكأس العرب فيفا قطر 2021، بعد مشوار في البطولة دون خطأ، وتنتزعون عن جدارة التاج العربي على حساب منافسكم المنتخب التونسي الشقيق في مباراة مثيرة، ميّزها الحماس من كلا الطرفين، وسادت فيها الروح الرياضية من الجانبين.. يسعدني، أصالة عن نفسي ونيابة عن السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، أن أتوجه إليكم، أنتم اللاعبين وأعضاء الطاقم المسيّر بقيادة الناخب الوطني "الماجيك" مجيد بوقرة، بأجمل التهاني وخالص التبريكات..

هنيئا لمنتخبينا الجزائري والتونسي بهذه القمة الكروية المغاربية العربية... هنيئا لنا بكم يا محاربي الصحراء الأشاوس.. إنكم تصنعون أفراح شعبنا الجزائري العظيم فتبهجون كما تسعدون شيبنا وشبابنا.. لقد عكستم عراقة شعب وأبنتم عن أصالة معدن يتناقل جينات نوفمبر من الإصرار على الفوز والنجاح..

والتهنئة موصولة لدولة قطر حكومةً وشعبًا بعيدها الوطني، وكل الشكر على ما وفرت من إمكانات تجلّت في تنظيم احترافي مميز ومبهر.. وستتجلى - إن شاء الله - في كأس العالم القادمة 2022..

بمناسبة حلول السنة الجديدة 2022

رئيس مجلس الأمة يهنئ السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مجلس الأمة

الرئيس

إلى السيدات والسادة
أعضاء مجلس الأمة

مع حلول العام الميلادي الجديد 2022، يسعدني أن أتقدم إلى زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة بأخلص التهاني وأصدق الأماني راجيًا لهم جميعًا دوام الصحة والعافية، وداعيًا الله سبحانه وتعالى أن يسخر لبلادنا المزيد من أسباب الاستقرار والتقدم، وأن يعيننا ويوفقنا للتخلص من الجائحة التي يواجهها بلدنا والعالم، ويجعل من السنة الجديدة سنة خير وازدهار لشعبنا الكريم وأن يعيد علينا هذه المناسبة السعيدة بالخير واليمن والبركة.

تحيا الجزائر... والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

صالح فوجيل
رئيس مجلس الأمة

بمناسبة حلول السنة الأمازيغية يناير
السيد رئيس مجلس الأمة يهنئ أعضاء المجلس

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مجلس الأمة

الرئيس

إلى السيدات والسادة
أعضاء مجلس الأمة

مع حلول رأس السنة الأمازيغية "يناير" 2972 الموافق لـ 12 جانفي 2022 ميلادي، يسعدني أن أتقدم إلى السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة بأصدق التهاني وأزكى الأماني راجيًا لهم جميعًا دوام الصحة والهناء، وداعيًا المولى سبحانه وتعالى أن يمن على بلادنا المزيد من أسباب إرساء دعائم الجزائر الجديدة في كنف التقدم والازدهار والأمن والاستقرار، وأن يعيد على الشعب الجزائري هذه المناسبة السعيدة بالخير واليمن والبركة والرفاه، ويرفع عنه شر الأوبئة والأسقام...

تحيا الجزائر... والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.
وكل سنة وأنتم بخير...

والسيدات والسادة إطارات وموظفي مجلس الأمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مجلس الأمة

الرئيس

إلى السيدات والسادة
إطارات وموظفي مجلس الأمة

بمناسبة حلول السنة الميلادية الجديدة 2022، أتقدم إلى كافة إطارات وموظفي مجلس الأمة، باسمي ونيابة عن السيدات والسادة أعضاء المكتب وأعضاء مجلس الأمة، بأخلص التهاني متمنيًا للجميع عامًا سعيدًا، وداعيًا الله أن يعيد هذه المناسبة على الجميع بوافر الصحة والسعادة، وأن يعيننا ويوفقنا للتخلص من الجائحة التي يواجهها بلدنا والعالم.

تحيا الجزائر... والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

صالح فوجيل
رئيس مجلس الأمة

..وإطارات وموظفي المجلس

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مجلس الأمة

الرئيس

إلى السيدات والسادة
إطارات وموظفي مجلس الأمة

بمناسبة حلول رأس السنة الأمازيغية "يناير" 2972 الموافق لـ 12 جانفي 2022 ميلادي، أتقدم إلى كافة إطارات وموظفي مجلس الأمة، باسمي ونيابة عن السيدات والسادة أعضاء المكتب وأعضاء مجلس الأمة، بأخلص التهاني وأصدق الأماني راجيًا لهم جميعًا دوام الصحة والهناء، وداعيًا الله جل وعلا أن يعيد هذه المناسبة عليهم جميعًا بوافر الصحة والسعادة. ويرفع عنا جميعًا شر الأوبئة والأسقام...

تحيا الجزائر... والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.
وكل سنة وأنتم بخير...

صالح فوجيل
رئيس مجلس الأمة

رئيس مجلس الأمة يعزي عائلة المجاهد عضو مجلس الأمة الأسبق عبد الغني عقبي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مجلس الأمة

إلى عائلة الأخ المرحوم المجاهد عبد الغني عقبي

بلغني وأنا في أبّ المصاب الجلل في وفاة الأخ والمجاهد والضابط السابق في جيش التحرير الوطني، والشخصية الوطنية، عبد الغني عقبي، المثقف والسياسي والدبلوماسي والبرلماني الذي أبى نداء ربه وهو في أوج مراحله التاريخية، وشارك في الجهاد والنضال وفي مسيرة البناء والتشييد، ليترك سيرة عطرة زاخرة بالعمل والحكمة والعزيمة.

أستذكر بفخر ممزوج بالحزن والأسى مناقب الفقيد التي خبرها كل من عرفه وعمل معه سواء إبان الثورة أو بعد الاستقلال، حين أوكلت له عديد المهام القيادية.. استعنته لكفاءته ومسؤوليته ووفائه للوطن وحرصه على مصلحته وهناء شعبه... أستحضر شجاعته وسياقته في الدفاع عن كرامة واستقلال الجزائر، فحارب ببسالة نادرة في صفوف جيش التحرير الوطني، وواجه جميع التحديات بعقيدة المؤمنين الصابرين ويقين المؤمن بالنصر.. واستكمل جهاده بعمله الدؤوب من أجل النهوض بالوطن، فساهم في إرساء معالم الدولة الجزائرية المستقلة في الداخل من خلال مسؤولياته كوزير، وفي الخارج كسفير، ثم كبرلماني ليكون مجلس الأمة آخر قلاعه النضالية، فبقي حتى آخر أنفاسه مناضلا ومجاهدا في صف الوطن والشعب...

أعزي نفسي وأعزي أسرته الكريمة ورفاق دربه بأصدق عبارات المواساة، بأسي الخاص ونيابة عن كافة أعضاء مجلس الأمة.. تتقاسم حزن هذه الفاجعة الأليمة وندعو الله العلي القدير بقلوب راضية بقضائه، أن يتقبل الفقيد بالرحمة والقبول الحسن، ويغفر له ويكرم نزله، ويرزقنا وإياكم جميل الصبر، ويلزله منازل الصديقين والصالحين والشهداء وحسن أولئك رفيقا...

"وبشر الصابرين، الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون، أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة، وأولئك هم المهتدون" صدق الله العظيم".

صالح قوجيل
رئيس مجلس الأمة

رئيس مجلس الأمة يعزي أسرة المرحوم المجاهد عثمان بلوزداد

بعث السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، يوم الأربعاء 12 جانفي 2021، برقية تعزية ومواساة إلى عائلة الفقيد المجاهد عثمان بلوزداد ورفقائه في الأسرة الثورية هذا نصها :

«في مصاب جلل وبكثير من الحزن والحسرة والأسى، يغيِّب المنون عنا اليوم آخر مجاهد من تلك المجموعة المباركة التي شكلت ذلك العقد الفريد الممثل في مجموعة الـ 22 التاريخية.. أحد الرموز الأوائل لثورة نوفمبر الخالدة، المجاهد المناضل الكبير عثمان بلوزداد ، سليل عائلة بلوزداد المجاهدة في سبيل حرية وسيادة وكرامة الجزائر، وأحد العلامات البارزة في تاريخ الثورة المظفرة: رفيق شهدائها ومن الشاهدين على انتصاراتها...

يودعنا اليوم المجاهد عثمان بلوزداد الذي ساهم مع رفقائه المناضلين الوطنيين في تتويج نضالات الحركة الوطنية باندلاع ثورة نوفمبر 1954 ، بعد أن كان مناضلا في المنظمة الخاصة ثم عضوا في اللجنة الثورية للوحدة والعمل ليتخلى بعدها عن كل هوية وانتماء إلا للجزائر من خلال جبهة وجيش التحرير الوطني الباسل...ويواصل نضاله بعزم وشجاعة ووطنية خالصة حتى إعلان الاستقلال.. وخلال جميع مراحل تشييد الدولة الجزائرية...

نفتقد اليوم هذا الرمز الكبير في مرحلة حاسمة من تاريخ الجزائر ، شهد فيها إقامة أول لبنة من بناء الجزائر الجديدة، إذ عايش معنا حاضر التغيير القائم على الاعتناء بالذاكرة الوطنية، وهو أكبر ضمانات أمانات ماضينا وتاريخنا الزاخر بالبطولات والأمجاد والمتوج بأكبر الثورات التحررية في التاريخ المعاصر.. وقد كان لحضوره أداء السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية اليمين الدستورية في التاسع عشر من ديسمبر 2019 رفقة ثلة من المجاهدين، رمزية مطمئنة على مستقبل واعد لجزائر جديدة يعود فيها نوفمبر بقيمه ومبادئه ليستلهم شبابها من أبطاله العزيمة والإرادة والولاء للوطن المفدى...

وبهذه المناسبة الأليمة، لا يسعني إلا أن أعزي نفسي في رفيقي المجاهد البطل، واتقدم أصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء مجلس الأمة باصدق عبارات التعزية والمواساة إلى أسرة المجاهد الفقيد وعائلته الثورية الكبيرة.. ادعو الله العلي القدير أن يتغمده بواسع الرحمة والغفران ويلهمنا جميعا على فراقه جميل الصبر والسلوان، ويسكنه جنات الخلد ويحشره مع النبيين الصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقا...

«إنا لله وإنا إليه راجعون.»

و عائلة المرحوم عبد الحميد زوبا..

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مجلس الأمة

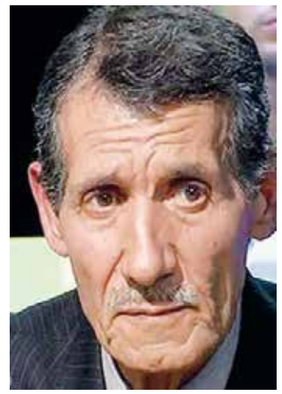

إلى عائلة المرحوم
عبد الحميد زوبا

بأسى وتأثر وبقلب راضٍ بمشيئة الواحد الأحد، تلقيت نبأ انتقال أحد أعلام فريق جبهة التحرير الوطني، المدرب الأسبق عبد الحميد زوبا، إلى دار الخلد، رحمه الله وحقه بمغفرته..

وفي هذه اللحظات الأليمة، التي نودّع فيها جيلاً من جبال كرة القدم الجزائرية الذين أسهموا في رفع الراية الوطنية في الساحة الدولية إبّان الثورة التحريرية الظافرة، نودّعه إلى جوار ربه دمثاً بأخلاقه راضياً على ما قدّم لوطنه ومرضياً عنه من محبيه ورفاقه ومن الشعب الجزائري الذي يشيعه إلى مثواه الأخير...

أعرب نيابة عن أعضاء مجلس الأمة وباسمي الخاص لكافة أهله وذويه الكرام، وكل المناصرين ومحبي كرة القدم، عن خالص العزاء وصادق الدعاء، داعيا له الله أن يتغمده بواسع رحمته، وبإلهمهم جميل الصبر وعظيم السلوان... "وبشر الصّابرين، الّذين إذا أصابتهم مُصيبةٌ قالُوا إنّا لله وإنّا إليْه راجعُون، أولئك عليْهم صلواتٌ مّن ربّهم ورحْمةٌ وأولئك همُ المهْتدُون"

صالح قوجيل
رئيس مجلس الأمة

مع خالص الحزن
وصادق الدعاء

..و يعزي عائلتي شهيدي الواجب الوطني

بعث السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، برقية تعازي ومواساة إلى عوائل شهيدي الواجب الوطني، الملازم العامل سيدهم مرباح الدين والعريف المتعاقد بن عليوة نسيم رحمهما الله هذا نصها:

«ببالغ التأثر والحزن والأسى تلقيت نبأ مصابنا الجلل باستشهاد إبنينا الملازم العامل مرباح الدين سيدهم والعامل المتعاقد نسيم بن عليوة الذين استشهدا وهما يناقحان عن عرض وأمان وطنهما المفدى الجزائر على تخوم حدودنا بالقطاع العملياتي لإن قزام ....ضد فلول الارهاب المقيت حيث قضيا شهيدين في سبيل الله والوطن...

وإذ أتضرع إلى العلي القدير أن يتغمد فقيدي الجزائر بالرحمات والغفران ويسكنهما فسيح الجنات ويلهم ذويهما الصبر والسلوان ...فإنني أتقدم أصالة عن نفسي ونيابة عن السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة بأصدق التعازي وخالص المواساة إلى عائلة الشهيدين ومن خلالهم إلى الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة...حصن الأمة وموئل مناعتها ومنبع التضحيات والقيم على أمن وأمان الجزائر ... رحم الله فقيدي الجزائر والمجد والخلود للشهداء ...».

في الدورة الحالية

مشاريع القوانين

01 - مشروع قانون عضوي يعدل ويتمم القانون العضوي رقم 98-01 المؤرخ في 30 ماي 1998 والمتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله.

02 - مشروع قانون يعدل ويتمم الأمر رقم 71-57 المؤرخ في 5 أوت 1971 والمتعلق بالمساعدة القضائية.

03 - مشروع قانون عضوي يتعلق بالتنظيم القضائي.

04 - مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 20-01 الذي يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه.

05 - مشروع قانون يحدد تنظيم الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات وتشكيلها وسيرها ومهامها.

06 - مشروع القانون المتعلق بتسوية الميزانية لسنة 2019.

07 - مشروع قانون يعدل ويتمم الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري.

08 - مشروع قانون يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلتها وصلاحياتها.

09 - مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 90-14 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي .

10 - مشروع قانون عضوي يحدد طرق انتخاب المجلس الأعلى للقضاء وقواعد تنظيمه وعمله.

11 - مشروع قانون يتضمن التقسيم القضائي.

12 - مشروع قانون عضوي يحدّد لإجراءات وكيفيات الإخطار والإحالة المتبعة أمام المحكمة الدستورية

جلسة تجديد الهياكل
بعنوان سنة 2022-2023

التفاصيل في العدد القادم